الدرس النحوي في كتب الأمالي

حتى القرن الرابع للهجرة

الكتاب: الدرس النحوي في كتب الأمالي
حتى القرن الرابع للهجرة

الكاتب: أ.د. خزعل فتحي زيدان البدراني

الطبعة الأولى: 2019



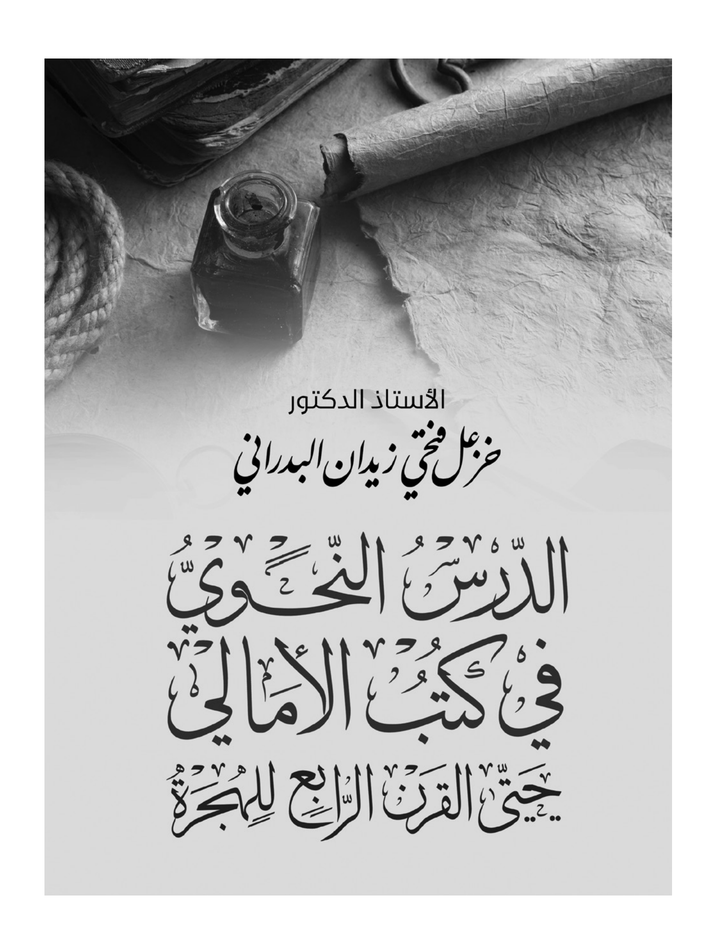
الناشر: دار الزمان
للطباعة والنشر والتوزيع
فايبر وواتس آب:
00964 772 4223169
موبايل: 00964 750 3598630
E-mail: zeman005@hotmial.com
Website: www.darzaman.net



الناشر: مكتبة بشار أكرم
لخدمة الباحثين

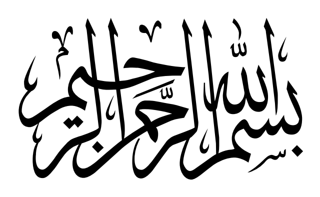
الإخراج الداخلي: دار الزمان
الغلاف: م. جمال الأبطح

أ. د. خزعل فتحي زيدان البدراني



الدرس النحوي في كتب الأمالي

حتى القرن الرابع للهجرة



﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾

سورة يوسف ، الآية : 2

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تؤرخ كتب الأمالي لمرحلة مهمة من مراحل التعليم اللغوي عند العرب، وتُمثل جانباً مهماً من جانب الثقافة العربية المتنوعة التي جاء النحو متداخلاً فيها، ولا سيّما في القرن الرابع للهجرة عصر الازدهار العلمي، وهذه الكتب هي أمالي اليزيدي، وابن دريد، والزجّاجي، والقالي، وكتاب الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج المعافي بن زكريا النهرواني على أنه مجموعة آمال جمعها المستملون عن المعافي على طريقة كتب الأمالي وطبيعتها ومنهجها على ألاّ يتجاوز زمن إملاء هذه الكتب القرن الرابع للهجرة.

كان هذا مدخلاً وجدناهُ مُناسباً في هذه المقدمة، ومُنسجماً معها لنوجز القول بعد ذلك في منهجنا الذي اعتمدنا عليه في تحليل هذه الكتب، ووصف قضايا النحو فيها، ومناقشتها مع الموازنة والتوجيه أحياناً متى استوجبت الحاجة إلى ذلك فانعقد البحث على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

قدّمنا في التمهيد طرفاً من عناية العرب قبل الاسلام وبعده بتربية أبنائهم وتثقيفهم، وأبرز الأساليب التي لجأوا إليها، وتوقفنا عند طريقة الأمالي، فعرّفناها لغةً واصطلاحاً، ووصفنا طبيعة الإملاء، وآداب الدرس التي التزم بها المملون والمستملون مختصرين القول في ذلك لنخلص إلى نتيجة أنّ (الأمالي) و(المجالس) تسميتان تعبران عن طريقة واحدة في التعليم.

أمّا الفصل الأول **(كتب الأمالي في القران الرابع للهجرة دواعيها ومنهجها)**، فقد كان عَرْضاً لِكتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة، وسبب إنتشار طريقة الأمالي في هذا القرن ودواعيها، وذكرنا بعض ما نقلته كتب الأدب والتراجم من أمالٍ مفقودة لعلماء أملوا في هذا القرن، وأَحلنا إلى مظانها، لِنُفَصِّلَ القول في المطبوع من كتب الأمالي وأصحابها، ومنهج الأَمالي . العام

والنحوي . فيها مصادر النحو في كل كتاب، ولكننا توسعنا في دراسة المعافى وكتابه، وذلك، لأنّهُ، كتاب بِكْرٌ أولاً، وَلِوفْرَة المادة النحوية فيه ثانياً، مما اقتضى أنْ يأخذ حجماً من البحث قد لا يأخذه غيره من أَصحاب الأَمالي الذين سبق أنْ أُقيمت عليهم وعلى كتبهم بحوث ودراسات.

وَأَبْرَزَ الفصل الثاني **(التفكير النحوي في كتب الأمالي)** عند أصحاب الأَمالي فوجدناهم قد اعتمدوا على ضوابط، لجأوا إليها، وهم يوجهون النصوص النثرية والشعرية وينقدونها نقداً نحوياً، فجاء نقدهم لرواية الأبيات، والضرورات الشعرية، والمسائل النحوية، والقراءات القرآنية، تعبيراً عن فكرهم النحوي المتميز، إذ ينبرون بالمناقشة والتحليل والموازنة لكل ما يعرضونه من آراء لعلماء النحو، كما لاحظنا عنايتهم بتفسير النصوص وتأويلها، تأويلاً نحوياً، مما اقتضى أن نُفْرِد مبحثاً خاصاً للتأويل، تضمَّنَ الحمل على المعنى، والحذف، والإضمار، والإلغاء، والزيادة. وكان مسك ختام الفصل الثاني، دراسة لظاهرة التعليل عند المعافى والزجّاجي.

وانعقد الفصل الثالث على دراسة **(قضايا النحو في كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة)**، فمهدنا لها بذكر ما اتسم به الدرس النحويّ فيها، وما تميز به، عَمّا في كتب النحو المتخصصة،وابتعدنا في دراستنا لقضايا النحو عن الإيغال فقي عرض خلافات النحاة، وعن التوسع في عرضها، وبعد قراءتُنا الموضوعات النحوية المتبقية، قراءة فاحصة، رأينا أن نُوزعها على:

1 . الأسماء (المنصوبات).

2 . الأفعال (المجزومة).

3 . التوابع (البدل . العطف . الترخيم).

4 . حروف المعاني.

ثُمَّ كانت الخاتمة، إجمالاً للبحث ونتائجه.

وبعد، فعسى أَنْ أَكون قد وفِقْت في دراسة هذه الكتب، خدمةً لتراث الأمة، فَلإِنْ أَصَبْتُ فَمِنَ اللهِ المداد، وإِنْ أَخْطَأْتُ فَأَسْأَلُهُ المغفرة، والله ولي التوفيق.

التمهيد

1- من مظاهر التعليم عند العرب

2 - الأمالي والمجالس لغةً واصطلاحاً

1 ـ من مظاهر التعليم عند العرب:

عُني العربُ بتعليم أبنائهم وتثقيفهم وتربيتهم على الفصاحة والبيان منذ عصر ما قبل الاسلام، فراحوا يتلمسون لهم سُبُل تحقيق ذلك بأنْ «اعتمدوا على رواية الشعر، والأخبار الأدبية، والتاريخية وتناقلها شفاهاً من جيل إلى جيل»[1]، وبظهور الاسلام وما أحدثه من ثورة، عَظُمت حاجة المسلمين إلى ذلك تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾[2]، وأقسم الله . تعالى . بالقلم فقال: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢﴾[3]، وحَضَّ الرسول ﷺ المسلمين على طلب العلم، وحَدّث بذلك بأحاديث منها، قوله **((ما مِنْ خارجٍ خَرَجَ من بَيْتِهِ في طَلَبِ العِلْم إلاَّ وَضَعَتْ لَهُ المَلائِكَةُ أَجْنِحَتِها رضاً بِما يَصْنَعُ))**[4]، وقد اتخذ الرسول ﷺ من المسجد مركزاً للتعليم وتوجيه أُمورِ المسلمين، وليس أَدَلَّ على ذلك فيما روى عنه ﷺ **((أَنَّهُ خَرَجَ ذات يومٍ في بعض جُحرٍ، فَدَخَلَ المسجدَ فإذا هو بحلقتَين، إحْدَاهُما يَقْرَأون القُرْآنَ ويدْعونَ الله، والأُخرى يَتَعَلَّمُونَ وَيُعَلِّمُونَ، فقال الرسول ﷺ كل على خير هؤلاء يقرأون القرآن ويدعون الله فَإِنْ شاءَ أعطاهم وإنْ شاءَ مَنَعَهُم وهؤلاءِ يَتَعَلَّمُون ويُعَلِّمون، وإِنَّما بُعِثْتُ معلماً، فجلس مَعَهُم))**[5].

وبقيت الرواية وسيلة رئيسة في التعليم، فضلاً عن استعمال محدود للكتابة، فقد أَمَرَ الرسول ﷺ عبد الله بن سعيد بن العاص بن أُمية، وقد «كان كاتباً محسناً أنْ يُعَلِّمَ الكتابة بالمدينة»[6].

ويقتدي الخلفاء الراشدون بالرسول ﷺ في تشجيع العلم والسعي في طلبه، فهذا عمر ابن الخطاب ﵁ يأمُرُ عُمالهِ بِتَعلُّمِ العربية، «تَعَلَّمُوا العربيةَ فَإِنَّها

---

(1) نشأة كتب الأمالي وخصائصها، مجلة الأزهر، المجلد الرابع والعشرون: 554/5 .

(2) سورة العلق، الآيات: 1 . 5 .

(3) سورة القلم، الآيتان: 1 . 2 .

(4) سنن ابن ماجه: 81/1 .

(5) م . ن: 81/1 .

(6) ينظر: الاستيعاب: 920/3 .

تُثَبِّتُ العَقْلَ وتَزِيدُ في المروةِ»[1]، ويجعل تَعَلُّمَ النحو صنوا لتعلُّمِ الفرائض، فيقول: «تَعَلَّمُوا النحو كما تُعَلِّمُونَ السِنَن والفرائض»[2]. ويبدو أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان . رضي الله عنهما . هما أَوَّل من أَعطى أُجوراً للمتعلمين، فقد «كانا يَرْزقان المؤذنين والأئمةَ والمُعلمين والقُضَاة»[3].

وَتتَفَتحُ في عهد الخلفاء الراشدين ﷺ أَوَّلُ بذرةٍ في طريق الاملاءِ في التعليم، إلاّ أنَّ ما يُملى لم يكن يُحْتَفَظُ به، فقد سُئلَ أَنَس بن مالك كيف كان المؤدبون في عهد الخلفاء الراشدين ؟ فقال: «كان المُؤَدَبُ له إجَّانَةٌ وكَلُّ صَبيٍّ يأتي كلّ يومٍ ماءً طاهراً فَيَصبوتّهُ فيها فيمحون بهِ ألواحَهُم»[4].

وفي عصر بني أمية تتعدد أساليب التعليم وتتنوع، وتظهر طبقة المؤدبين والمعلمين، وتكشف كتب التراجم وأمات كتب التاريخ عن مجالس، وحلقات، ومكاتب ورجال كانت لهم حلقات خاصة للتعليم، وقد فَطَن أحد الباحثين المعاصرين إلى أهمية هذه الكتب في تأصيل تاريخ التعليم عند المسلمين فصنّف كتاباً مُسْتقى من تاريخ بغداد للخطيب البغدادي [5].

فأَبو الأَسود الدؤليّ (ت 69 هـ) تَلْمَذَ عليه عُلماء كُثْرُ، وأخذوا عَنْهُ النحو، منهم، يحيى بن يَعْمُر (ت 129 هـ) وغيره[6].

وكما تعدَّدَت أَساليب التعليم تَعدّدت أَماكِنُه فقد يكون في بيت أو رابية أو مكتب، فيروى أنّ سعد بن شداد الكوفي النحوي من رجال القرن الأول «يُعْرَفُ بسعد الرابية نسبةً إلى الموضع الذي يُعلِّم فيه النحو» [7].

وتنشط حلقات العلماء والمكاتب «فالضحاك بن مزاحم (ت 105 هـ) كان يُؤَدبُ الأطفال في مَكْتَبِهِ ثَلاثة آلاف صَبيٍّ»[1]. ويذكر ابن قتيبة (ت 276 هـ)

---

(1) صبح الأعشى: 168/1 .
(2) البيان والتبيين: 219/2 .
(3) تاريخ بغداد: 81/2 .
(4) آداب المعلمين: 86، 87 .
(5) ينظر: تاريخ التعليم عند المسلمين والمكانة الاجتماعية لعلمائهم حتى القرن الخامس الهجري: الدكتور منير الدين أحمد .
(6) ينظر: أخبار النحويين: 22 .
(7) ينظر: بغية الوعاة: 579/1 .

أسماء عدد من المعلمين منهم، عبد الحميد (ت 132 هـ) كاتب بني أمية، ومنهم من كان له مكتب يعلم في العربية والنحو والعروض، كعلقمة بن أبي علقمة[2].

وتزداد عناية الخلفاء العباسيين بتشجيع العلم ورجاله، وتقريب العلماء واتخاذهم مؤدبين لأبنائهم، «فالكسائي (ت 189 هـ) كان يؤدب الأمين بن هارون الرشيد» [3]، وقَرَّبَ المَأمونُ الفرّاء منه، وهَيَّأَ له كل ما يحتاجه وأَمَرَهُ أن يُؤَلِّف في العربية والنحو، فَصَنَّفَ كتاب (**الحدود**) في سنتين[4].

ولعل مجالس الأدب والشعر أبرز أساليب التعليم التي كان لها أثر في العصر العباسي،«فقد زادت فيه، وكان المسجد أكبر معهدٍ لها، فكان ثَمَّةَ مسجُد عمرو في مصر، ومسجد البصرة، ومسجد الكوفة، والحرم المكي، والحرم المدني، وغيرها من المساجد»[5]. وقد أملى الفرّاء (ت 207 هـ) معاني القرآن في المسجد[6]، وذُكِرَ أنّهُ «أُحْصِيَ في المسجد الجامع بالقاهرة وقت العشاء مئَةٌ وعشرون مجلساً من مجالس العلم»[7]،وكان جامع المنصور ببغداد من أعظم مراكز التعليم في العالم الإسلامي[8]، «وقد جلس نفطويه (ت 323 هـ) إلى أُسطوانة بجامع المدينة خمسين سنة»[9]، كما ازدهرت المناظرات النحوية والأدبية التي كانت تعقد في مجالس الخلفاء، وقد ذكر السيوطي عدداً منها[10].

وُصِفَت بغدادُ في مَطْلَع القرن الرابع للهجرة ـ سنة ثلاث وثلاث مئة ـ بأنّها كانت «تَغْلي بالعلماء والأدباءِ والشعراءِ، وأصحاب الحديث وأهل الأخبار،

---

(1) معجم الأدباء: 16/12 .
(2) ينظر: المعارف: 547 .
(3) وفيات الأعيان: 295/3 .
(4) ينظر: م . ن: 177/6 .
(5) نشأة كتب الأمالي وخصائصها، مجلة الأزهر، المجلد الرابع والعشرون: 189/5 .
(6) ينظر: وفيات الأعيان: 178/6 .
(7) ظهر الإسلام: 224/1 .
(8) الحضارة الإسلامية: 332/1 .
(9) معجم الأدباء: 256/1 .
(10) ينظر: الأشباه والنظائر: 65/3 (فن المناظرات والمجالسات) .

والمجالس عامرة وأهلُها مُتوافرون»[1]، وقد غَنِيَتْ مجالس الخلفاء ودور العلماء بالعلماء، وزَخِرَتْ بغدادُ برجالِ العلم وطلابه، وبحلقات الدرس، فقد وُصِفَ مَجلس أَحَد العلماء آنذاك بأنه كان «زاخراً بالمستملين، بأيديهم الأقلام يكتبون والمستملي قائم في صحن الدار، والشيخ في صدر الدار ذو جمال وهيبة»[2].

هذا النشاط العلمي والرغبة الصادقة في خدمة العلم والتعليم والهمة العالية التي اتصف بها العلماء خلقت أجواء علمية، وحواراً فكرياً، وجَدَلاً في موضوعات متنوعة، فازدادت مجالس العلم، واتسعت آفاقه، فكان أنْ نشأَت المدارس في نهاية القرن الرابع للهجرة ثمرة من ثمرات الحلقات والمجالس[3].

2 ـ الأمالي والمجالس لغةً واصطلاحاً:

يُقال: «أَمْلَلْتُ الكتابَ وأَمْلَيْتُهُ»[4]، وقالوا: «أَمْلَيْتُ من بناء أَمْلَلْت، وأَمْليتُ وَأَمْلَلْتُ من المَلل والمَلال»[5]، فأصْل الاملاء في اللغة من الإطالَة، ومنه المَلوان الليل والنهار[6]، «فالاملاء والاملال على الكاتب واحد... لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، واستمليته الكتاب سألْتُهُ أَنْ يُمْلِيَهُ عَلَيَّ»[7]. قال . تعالى: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٥﴾[8] من الاملاء، وقوله تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ ۝٢٨٢﴾[9] من الإمْلال[10]، والجمع جمع إملاء[1]، أو أن تكون «جمع أُمْلية كالأغاني جَمْع أُغْنية والأحاجي جَمع أُحجية» [2].

---

(1) التاريخ الكبير: 118/2 .

(2) م . ن: 118/2 .

(3) مما يؤكد أنّ المدارس نشأت في نهاية القرن الرابع نفي السبكي أن يكون نظام الملك هو أول من أنشأ المدارس في أواسط القرن الخامس الهجري فيقول: «كانت المدرسة البيهقية قبل أن يولد نظام الملك والمدرسة السعدية بنيسابور ومدرسة ثالثة بنيسابور أيضاً ..»، طبقات الشافعية: 314/4 .

(4) القلب والابدال، ضمن كتاب (الكنز اللغوي في اللسن العربي): 60 .

(5) الرد على الزجاج من مسائل أخذها عن ثعلب: 50 .

(6) ينظر: أدب الكتاب: 135/2 .

(7) اللسان (مادة: ملا): 291/15 .

(8) سورة الفرقان، الآية: 5 .

(9) سورة البقرة، الآية: 282 .

(10) الكليات: 312/1 .

والإملاء إحدى الوظائف الأربع للحُفَّاظِ في اللغة وأعلاها، «وطريقتهم في الإملاء كطريقة المحدثين سواء، يكتب المستملي في أول القائمة، مجلس أملاه فلان بجامع كذا في يوم كذا، ويذكر التاريخ ثم يُورد المُمْلي بإسنادِهِ كلاماً عن العرب الفصحاء، فيه غريب يحتاج إلى تفسير ثم يفسره، ويورد من أَشعار العرب وغيرها بأَسانيدِهِ، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره»[3].

فالأَمالي في اللغة مظهر من مظاهر التأثُّر بطريقة المحدِّثين في مجالسهم ويتجلى هذا من عناية أصحاب الأمالي بذكر سلسلة الاسناد التي لا تكاد تخلو منها روايتهم للأخبار والنصوص وغيرها مما احتوته هذه الكتب من موضوعات، فكثر في أَماليهم قولهم: أَخْبَرنا... حدَّثنا... أَنْبَأَنا بصيغة الجمع، أخبرني... حدّثني... أَنبَأني بصيغة الافراد، فضلاً عن أنّ أَول كتاب حمل اسم الأمالي صراحةً . فيما نُرجح . هو كتاب الأَمالي في الحديث لأبي يوسف (ت 192 هـ)[4].

وتجري الأمالي بأنْ «يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله ﷻ عليه من العلم، ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً يُسمونَه الإملاء والأمالي»[5]، وقد يُعينُ الشيخ أحدَ تلامذته لينوبَ عنه بإلقاء الدرس في مجلسه فَيُسمّى (مُعيداً)[6].

وللمجالس والأمالي آدابها وحرمتها التي التزم بها المُمْلون والمستملون، منها، إذا سُئل العالم عن شيءٍ لا يعلمه قال: لا أَعلمه، لأنَّ قوله لا أدري «لا يضع من قدره كما يظنه بعض الجهلة بل يرفعه، لأنه دليل عظيم على عظم محله وقوة دينه وتقوى ربه»[7]، ومن جميل ما يُروى في هذا ما روي عن

---

(1) كشف الظنون: 161/1 .
(2) مقدمة محقق أمالي اليزيدي (يا) .
(3) المزهر: 313/2 .
(4) ينظر: الفهرست: 203، وفيه أيضاً أنمّ أبا يوسف هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد، كان يروي عن الأعمش وهشام بن عروة، وكان حافظاً للحديث .
(5) كشف الظنون: 161/1 .
(6) ينظر: وفيات الأعيان: 29/1، وفيه أنّ أبا الطيب الطبري (ت 450 هـ) قد عَيّن أبا إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت 476 هـ) معيداً في حلقته .
(7) تذكرة السامع والمتكلم: 42 .

الشعبي (ت 104 هـ) أنه قيل له: «أمّا تَسْتَحْيي من كَثْرةِ ما تقول: إذا سُئلت لا أدري، فقال: لكن ملائكة الله المقربين لم يَسْتَحْيُوا إذْ أَجابوا عمّا لا عِلْمَ لَهُمْ بهِ: سبحانك لا عِلمَ أَلاَ فَأَعْلِمنا»[1].

وقد يعتذر الشيخ إذا أَخْطَأَ ونَبههُ أَحَدُ الحاضرين، فقد حَكى الدار قَطْني (ت 385 هـ) أنّهُ حضر مجلساً لأبي بكر بن الأنباري «فَصَحَّفَ في اسم، فأَعْظَمَ له أنْ يُحمل عَنْهُ وَهَمٌ، فَأَعْلم مُستَمْليَه، فلما حضر الجمعة الأخرى قال ابن الأنباري: إنّا صَحفْنا الاسم الفلاني، ونبهنا ذلك الشاب على الصواب»[2]. ويخشى المملون من سأَم المستملين إنْ أطالوا في مجالسهم، ويوصون بالتوسط في الإملاء، نُقِلَ عن أبي العباس المبرد (ت 285هـ) قوله: «من أَطال الحديث وأَكْثَرَ القول فقد عرّض أصحابه للملال وسوء الاستماع، ولأَنّهُ يدع في حديثه فَضلة يُعاد إليها أصلح من أنْ يُلْزِم الطالب الاستماع من غير رغبة ولا نشاط»[3].

وعلى المستملين أن يتَحلّوا بمكارم الأخلاق ومحامدها، فيتلقون الدَّرس بكل أَدب واحترام وتواضع،وأنْ لا يتسرع أحدهم في ردِّ كلام شيخه إنْ أخطأ وإنما يتلطف في تنبيهه على ذلك، قال ابن جماعة: «إذا رَدَّ الشيخ عليه لفظة وظنّ أنّ ردّهُ خلاف الصواب كَرَّر اللفظة مع ما قبلها لِينتبه لها الشيخ، أو يأتي بلفظ الصواب على سبيل الاستفهام، فربما وقع ذلك سهواً، أو سَبَقَ لسان لغفْلَةٍ، ولا يقل بل هي كذا»[4].

وقد صَنَّفَ العلماء كتباً في آداب المعلمين والمتعلمين، وآداب الإملاء والاستملاء، عَبَّرَتْ عن خُلُق عالٍ وأدب رفيع، وتقديس للعلم، واحترام لرجاله، فمن نظر فيها أشرف على الفائدة[5].

---

(1) أخبار أبي القاسم الزجّاجي: 134 .

(2) تذكرة الحفاظ: 842/3 .

(3) أَدب الاملاء والاستملاء: 66 .

(4) تذكرة السامع والمتكلم: 124 .

(5) نذكر من هذه الكتب: آداب المعلمين والمتعلمين، لابن سحنون. تعليم المتعلم على طريق التعلم، للزرنوجي. تهذيب الأخلاق لابن مسكويه. أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني. تذكرة السامع والمتكلم، لابن جماعة .

بين المجالس والأمالي:

جاء في اللسان: «جِلَسَ: الجلوس: القعود: جَلَسَ يَجْلس جُلُوساً، فهو جالس من قوم. جلوس، وجُلاّس، والمَجْلَسُ بفتح اللام المصدر، والمَجْلِس: موضع الجلوس، وجماعة الجلوس»[1]. وجاء في شرح المفصل: «مجالس الدرس: أماكنُهُ، وهو جَمْع مَجْلِسْ لمكان الجلوس»[2].

تتضح من هذا أنّ للمجالس أماكنها، كما أنَّ للأمالي مجالسها، وكلا التسميتين تُعبر عن طريقة واحدة في التعليم بما فيها من تقييد للمادة العلمية وتسجيلها، فليس لزاماً على المستملين كافة الكتابة، وعلى هذا نرى أنّه ليس هناك فرق كبير بين الأمالي والمجالس [3]، فمجالس ثعلب (ت 291 هـ) سُمِّيت بالأمالي في غير كتاب من كتب التراث الخالد.

---

(1) اللسان (مادة: جلس): 39/6 .

(2) شرح المفصل: 15/1 .

(3) يرى الأستاذ عبد السلام محمد هارون «أنّ هناك فرقاً دقيقاً بين هذين اللفظين في أصل استعمالهما وكل منهما مظهر لما يدور من تدوين لأقوال العلماء والمتصدرين للتعليم ... أمّا الأمالي فكان يُمليها الشيخ أو من ينيبه عنه بحضرته فيتلقفها الطلاب بالتقييد في دفاترهم .. وأما المجالس فتختلف بأنَّها تسجيل كامل لِما كان يحدث من مجالس العلماء ». مجالس ثعلب: مقدمة المحقق: 23/1 . وينظر . ما كتبه عبد الرحمن عبد الله الشيخ في مجلة عالم الكتب، المجلد الخامس، العدد الثاني: 306 في مقاله الموسوم (كتب الأمالي والمجالس والمحاضرات) إذ نفى فيه أنْ يكون ثمَّةَ فرقٌ بين الأمالي والمجالس.

الفصل الأول

كتب الأمالي دواعيها ومنهجها ومصادرها النحوية

1 ـ دواعي كتب الأمالي:

لم تكن الأمالي من مبتكرات القرن الرابع للهجرة، وإنما هي حصيلة أُسلوب متطور من أَساليب التعليم المتنوعة التي خَبِرَها العرب وطَبقوها في تعليم أبنائهم، فوجدوا الإملاء أفضل الطرق وأثبتها وأعلاها، إلاّ أنّ وسائل الكتاب المحدودة في الأعصر السابقة حالت دون انتشارها وازدهارها، ولم يمنع ذلك العرب من اعتمادهم على طريقة الإملاء، بَيْدَ أنّها لم ترقَ إلى ما وصلت إليه في القرن الرابع للهجرة.

إنّ كتب الأمالي في اللغة نَضِجَت واكتملت في القرن الرابع للهجرة نحو ما يُفهم من نص السيوطي: «وآخر من علمته أَملي على طريقة اللغويين أبو القاسم الزجّاجي له أمالٍ كثيرةٍ في مجلد ضخم»[1].

وقد مالت كتب الأمالي إلى التخصص في القرن الخامس الهجري وما يليه من الأعصر، فكانت الأمالي الشجرية في النحو لأبي السعادات المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ) والأمالي النحوية لابن الحاجب (ت 664 هـ).

وقد ساعدت عدة أسباب على انتشار كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة:

1 . تطور صناعة الورق وازدهارها، فقد كانت العرب سابقاً «تكتب في أكتاف الإبل واللخاف وفي عسب النخيل»[2]، وبانتعاش الحضارة العربية، والاستقرار، انتشرت صناعة الورق حتى «كَثُرَ وفَشا عملهُ بين الناس، فأمر الرشيد ألاّ يكتب الناس إلاّ في الكاغد»[3]، وتدنّى سعر الورق في القرنين الثالث والرابع [4]، فظهرت «مهنة الوراقة والوراقين الذين اعتنو بانتساخ الكتب وتجليدها وتصحيحها»[5]، كل ذلك ساعد على انتشار طريقة الإملاء، وازدهارها، بعد أن كانت طريقة السماع هي المُعَول عليها في التعليم.

---

(1) المزهر: 314/2 .
(2) الفهرست: 21 .
(3) ينظر: صبح الأعشى: 486/2 .
(4) ينظر: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري: 365/2 .
(5) ينظر: تاريخ ابن خلدون: 335/1 .

2 . إتساع رقعة الدولة الاسلامية، وكثرة الاختلاط بين العرب وغيرهم، وما نتج عنه من فساد الألسِنَة وشيوع اللحن، «فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فَشَمَّرَ كثير من أئمة اللسان وأَمْلَوا فيه الدواوين»[1]، فالعرب كانت تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها[2]، فلم تحتج لذلك، فضلاً عن حاجة غير العرب إلى تعلم اللغة العربية، فكانت الأَمالي وسيلة مهمة من وسائل تعلم اللغة ونشرها.

3 . طريقة الإملاء أَوثق الطرائق في حفظ الموضوعات وأَصحها في طلب العلم، ولهذا كان طالب العلم يُوصَى «أنْ تكون معه محبرة يكتب ما يسمع من الفوائد، فقد قيل ما حُفِظَ فَرَّ، وما كُتِبَ قَرَّ، وقيل العلم ما يُؤْخَذ من أفواه الرجال، لأنهم يحفظون أحسن مما يسمعون، ويقولون أحسن ما يحفظون» [3] لأن العالم إذا أملى وكتب المستملي من لفظة فلا يتطرق إليه نوع من الفساد، لأنه يعرف ما يملي، والمستملي يسمع ويفهم ما يكتب [4]، ناهيك عن فضل الكتابة وأهميتها في حفظ العلوم والمعارف، وزادها فضلاً أنّ بها عدة فوائد منها: «جُمِعَ بها القرآن، وحُفِظَت الألسنة والآثار، وأُثبتت الحقوق وأُمِنَ الإنسانُ النسيان، وقَيدتْ الشهادات»[5].

4 . إيمان علماء العرب والمسلمين بأَهمية العلم،وحرصهم على استبقاء جذوته في نفوسهم، ورغبتهم في إيصاله إلى الناس، فضلاً عن أن فضيلة التعليم جعلهم يُجندون أنفسهم له، «رُوي أَنَّ سفيان الثوري (ت 161 هـ) قَدِمَ عسقلان فمكثَ لا يسأَلُهُ إنسان فقال اكروا لي لأَخْرُج من هذا البلد، هذا بلد

---

(1) مقدمة ابن خلدون: 1258/4. تعني كلمة الدروس الانمحاء، فهي من: «درس الأَثر يدرس دروساً، ودرسته الرمح تدرسه درساً أي مَحَتْهُ». ينظر: اللسان: 79/6 (مادة: درس) .

(2) طبقات النحويين والغويين: 1 .

(3) تعليم المتعلم في طريق التعليم: 5 .

(4) ينظر: أدب الإملاء والاستملاء: 10 .

(5) ينظر: أدب الكتاب: 23 .

يموت فيه العلم»[1]، ويزداد بعض العلماء ألماً حين لا يجد من يسألُه، فهذا سعيد بن المسيب كان يبكي حين لا يجد أحداً يسألُه عن شيء[2].

هذا كله يعني أنّ هؤلاء العلماء لم تَفْتَر لهم هِمَةٌ، ولم تَلِنْ لهم عزيمة في خدمة العلم، إذْ هم يبحثون عن بيئة تستجيب لرغبتهم،ليُغنوا المجالس بمداد علمهم، وينالوا ثواب الأجرين، أجر التَّعلُم وأَجر التَّعليم.

فضلاً عمّا أحدثه القرن الرابع للهجرة من نهضة ثقافية وعلمية وفكرية، وما أحدثه من حوار وجدل علمي أنضج هذه الكتب، وشجَّعَ رجال العلم على أنْ يقدموا عصارة علمهم واجتهادهم، فيَروون الأخبار والأحداث التاريخية والروايات الأدبية، كما حدثت أو رويت بلا تطرف.

ولم تستمر طريقة الإملاء على ما كانت عليه في القرن الرابع للهجرة، إذ ضَعفت في نهاية القرن التاسع للهجرة، فكان السيوطي آخر من حاول أنْ يُملي في اللغة، إذ قال: «ولم شَرَعْتُ في إملاء الحديث سنة اثنتين وسبعين وثماني مئة وجددته بعد انقطاعه عشرين سنة من سنة مات الحافظ أبو الفضل أردتُ أنْ أُجدد إملاء اللغة وأُحييه بعد دثوره فأَمليتُ مجلساً واحداً، فلم أجد له حملة، ولا من يرغب فيه فتركته»[3].

كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة

نَقَلَتْ كتب الأدب والتاريخ والتراجم نصوصاً أدبية ولغوية وأخباراً تاريخية من أَمال لعلماء قي القرن الرابع للهجرة، وحَفِظَتها فأَعطت صورة تكاد تكون متكاملة عن طبيعة مجالس الإملاء، وموضوعاتها، ومظاهر التعبير عنها آنذاك، فمن العلماء من أَملى ولم يُسَمِّ كتبه الأمالي، فهذا أبو بكر الصولي (ت 335 هـ) أملى كتاباً سمّاهُ (**الغُرر**)[4]، بل إنّ منهم من أملى جميع كتبه، فأبو عمر الزاهد غلام ثعلب (ت 345 هـ): «أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقةٍ لغةً، وجميع كتابه

(1) ينظر: إحياء علوم الدين: 18/1 .
(2) ينظر: م . ن: 18/1 .
(3) المزهر: 314/2 .
(4) ينظر: الفهرست: 151 .

التي بين أيدي الناس»[1]، وأملى أبو علي الحاتمي (ت 388 هـ) أخباراً في مجالس الأدب إلتزم بها بما أخذه من شيخه أبي عمر الزاهد وغيره من العلماء[2]، وأملى بديع الزمان الهمذاني (ت 398 هـ) أربع مئة حكاية في الكدية[3].

إنّ كتب الأمالي والمجالس كثيرة ومتنوعة، وقد أحصى حاجي خليفة واحداً وثمانين كتاباً في المجالس والأمالي[4]، لكن هذه الدراسة تقوم على كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة التي تُعنى بالأدب واللغة والأخبار، وما كان منهجها يقوم على مجالس مُسماة ومُمْلاة، نحو ما جاء في كتاب الجليس الصالح للمعافى بن زكريا على أنْ لا يكون زمن إملائها قد تَعدى هذا القرن، وعلى هذا استبعدنا كتاب أمالي المرتضى (ت 436 هـ) من هذه الدراسة، لأن المرتضى فرغ من إملائه سنة (413 هـ) [5].

وكتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة هي:

1 ـ أمالي أبي موسى الحامض (ت 305 هـ):

ذكر أبو علي الحاتمي «أخْرجنا من أمالي الحامض عن ثعلب عن ابن الأعرابيِّ الخواج: الجوع» [6].

2 ـ أمالي أبي اسحاق الزجّاج (ت 310 هـ):

قال أبو جعفر النحاس: «قَرأْتُ في كتاب من (أمالي أبي إسحاق الزجّاج) في قول الله ﷻ ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴿٧٢﴾ ﴾[1] إنّ الألف بدلٌ من الياء...»[2].

---

(1) تاريخ بغداد: 357/2، وينظر: المنتظم: 381/6، معجم الأدباء: 226/18، إنباه الرواة: 172/3، المختصر في أخبار البشر: 101/2 .

(2) ينظر: تاريخ بغداد: 214/2، الأنساب: 3/4، المنتظم: 205/7 .

(3) ينظر: معجم الأدباء: 166/2 .

(4) ينظر: كشف الظنون: 162/1، 163، 164، 165، 166 .

(5) ينظر: مقدمة المحقق: 22، وفيها إنّ نسخة أبي يعلي محمد ابن الحسن ابن حمزة كَتَبَ في آخرها (هذا آخر مجلس أملاه سيدنا أَدام الله عُلُوَّه ثم تشاغل عنه بأمور الحج ووقع الفراغ منه يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر جمادي الأولى سنة ثلاث عشرة وأربع مئة).

(6) معجم الأدباء: 228/18، وينظر: وفيات الأعيان: 455/3 .

3 ـ **أمالي اليزيدي (ت 310 هـ).**

4 ـ **أمالي الأخفش الصغير (ت 315 هـ).**

قال صاحب المؤتلف والمختلف في اسم الشاعر جابر بن حسْل بن الرواغ بن يزيد ابن مالك بن خفاجة بن عمر بن عقيل بن ربيعة بن عامر بن صعصعة: «كذا وَجَدْتُه في أمالي أَبي الحسين علي بن سليمان الأخفش، عن أبي العباس ثعلب» [3].

5 ـ **أمالي أبي بكر بن دريد (ت 321 هـ).**

6 ـ **أمالي أبي جحظة البرمكي (ت 324 هـ):**

ذكر ياقوت الحموي قال جحظة في أماليه: «إستهديت من بعض إخواني دواة فأَخَّرَها عَنِّي ثم اجتمعنا في مجلس أبي العباس ثعلب فقلت ما أرادَ الشاعر بقوله:

أُحَاجِيكَ: ما قَبرٌ عَديمٌ تُرابُهُ ... به مَعْشَرٌ مَوتَى وإنْ لم يُكَفَّنُوا

سَلَوْتَ عن التبيان مَدةَ قَبْرهم ... فَإنْ نُبِشُوا يَوْماً منت الدَّهْرِ بَيَّنُوا

فسكت ساعة، ثم قال: الدواة.. [4].

7 ـ **أمالي أبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ):**

ذكر الزركلي أنه أطلع على قطعة منها كُتبت في المدرسة النظامية وعليها خط الحافظ عبد العزيز بن الأَخضر سنة (609 هـ) [5].

8 ـ **أمالي الزجاجي (ت 337 ـ 340 هـ).**

9 ـ **أمالي أبي علي القالي (ت 356 هـ).**

10 ـ **أمالي ابن خالويه (ت 370 هـ):**

---

(1) سورة هود، الآية: 73 .

(2) شرح القصائد التسع: 113/1، وينظر: أمالي الزجاج: 243؛ تهذيب اللغة: 538/15؛ وفيات الأعيان: 32/1؛ المزهر: 409/1 .

(3) المؤتلف والمختلف: 186 .

(4) معجم الأدباء: 280/2 .

(5) الأعلام: 227/7 .

قال ياقوت الحموي: «ذكر ابن خالويه في أماليه: إنّ سيف الدولة سأل جماعة من العلماء بحضرته ذات ليلة هل تعرفون اسماً ممدوداً وجمعه مقصور؟ فقال: لا، فقال لي ما تقول أنتَ ؟ أنا أعرف اسمين، قال:... هما صحراء وصَحَارَى وعذراء وعَذَرَى» [1].

11 . الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا (ت 390 هـ).

تميزت كتب الأمالي من غيرها من الكتب بأنّها أَشتات متفرقات في اللغة والنحو والأدب والأخبار وغيرها من الموضوعات،كتبها المستملون عن العلماء وجمعوها، وهي على الرغم من تعددها وتنوعها وتباينها فيما بينها، تلتقي بالأسلوب التعليمي في معالجة مسائل اللغة العربية، ويكشف كل كتاب منها عن قدرة صاحبه وثقافته وأسلوبه، مما جعلها تتسم بسمات خاصة ينماز بها بعضها عن بعض، وبقراءة متأنية متفحصة لكتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة، تَبيَّن أنّ كتاب الجليس الصالح والأَنيس الصالح للمعافى بن زكريا قد إختلف منهجه عن أمالي اليزيدي وابن دريد والزجّاجي والقالي، وأنّ الكتاب وصاحبه لم ينالا حظّاً من الدراسة والبحث، ولهذا نتوسع فيه بعض الشيء، معتمدين على وفرة المادة النحوية في تقديم كتاب على آخر في دراستنا النحو في كتب الأمالي في هذا القرن.

الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي

هذا الكتاب أكثر تنظيماً، ودقةً، ونضجاً، من كتب الأمالي التي سبقته وعاصرته، ولعلّ هذا التنظيم والدقة دفعا المعافى في مقدمته إلى أن ينتقد المبرد (ت 285 هـ) في (**الكامل**)، والصولي (ت 335 هـ) في كتابه (**الأنواع**) و (**النوادر**) لِما وجده في الكامل من نقص وإهمال لسلسلة الإسناد، لأَنَّ المعافى من المحدِّثين فجرى على طريقتهم في عنايته بذكر سلسلة الإسناد، وما وجده في الأَنواع من اضطراب ونقص حاصل في استيفاء المعلومات عن كل

(1) معجم الأدباء: 302/9 .

باب، كما نَقَلَ هجاء بعض الشعراء لكتاب النوادر، مما يدّل على أنّهُ غير راضٍ عنه أيضاً، فأفادَ المعافى من هذا وذاك لِيُخرج الذي عدّه: «أحق أَنْ يُوصف بالكمال والاستيفاء والتمام والاستقصاء»[1] لِما بثَّهُ فيه من العلوم والمعارف والآداب، إذ قال: «وضمنته كثيراً من محاسن الكلام وجواهره، وملحهِ ونوادرهِ، وذكرتُ فيه أُصولاً من العلم أتْبَعتُها شرح ما يتشعب منها ويتصل بها بحسب ما يَحْضَر في الحال مما يُؤْمنُ معه التلال»[2].

ولعلّهُ مُبالغ في هذه النُعوت، فمهما جمع واستقصى وناقش وأحصى لا يصل إلى درجة الكمال، فتلك غاية لا تُنال وأُمنية لا تُدرك.

وقد وَهِمَ محقق الجزأَين الأول والثاني محمد مرسي الخولي إذ عدّهُ من كتب السمر[3]، ولعلّ سبب ذلك ما تضمنه الكتاب من موضوعات تصلح أنْ تكون مادة للسمر، وما ذَكَرهُ المعافى من كتب السمر المشابهة لكتابه،وما يُوحي به عنوان الكتاب من مدلول، فمادة السمر هذه لم تكن هي الغاية الوحيدة، فالكتاب كما وصفه المعافى في مقدمته قد ضَمَّ «أنواعاً من الجد الذي يُستفادُ ويُعتمد عليه ومن الهزل في أثنائه ما يسر استماعه ويُستراح إليه... وضَمَّ علوماً غزيرة وآداباً كثيرة»[4].

فالروايات التاريخية والمُلَح الأدبية والنوادر والأخبار وسيلة لغاية سُمْيّا في توضيح المسائل النحوية واللغوية، والصرفية والبلاغية وتقريبها، حتى لا يكاد يخلو منها مجلس من مجالس الكتاب الذي يطول فيه عرض هذه المسائل أحياناً، مما يحتاج إلى تفكير عميق، قد يُخرجها عن طبيعة موضوعات كتب السمر،فهي أَمالٍ أَملاها المعافى وهو في عشر التسعين، وكتبها عنه بعض أصحابه بعد أن راودته فكرة الكتاب فيقول: «وسَهّلَ الأمر عليَّ فيه، أنّ بعض أصحابنا يكتبه عني إملاء في الوقت بعد الوقت» [5].

---

(1) مقدمة المعافى . الجليس الصالح: 162/1 .

(2) م . ن: 162/1 .

(3) مقدمة المحقق . الجليس الصالح: 61/1 .

(4) مقدمة المعافى . الجليس الصالح: 160/1 .

(5) مقدمة المعافى . الجليس الصالح: 161/1 .

اسمه ولقبه وولادته:

هو القاضي المعافى بن زكريا بن داود أبو الفرج النهرواني[1]، الجريري، نسبةً إلى ابن جرير الطبري[2]، لأنه كان على مذهبه في الفقه[3]، وأوْحَد عصره فيه[4]، وقد نَصَرَهُ ونَوَّهَ به وحامى عنه[5]، البغدادي الحافظ[6]، ويُعرف بابن طرارة[7].

وُلد في يوم الخميس لسبع خلون من رجب سنة خمس وثلاث مئة، وقيل سنة ثلاث وثلاث مئة[8].

وفاتـه:

أَمّا وفاته فكانت بالنهروان في الثامن عشر من ذي الحجة سنة تسعين وثلاث مئة[9]، وقيل في يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ذي الحجة من السنة نفسها[10].

ثقافته ومكانته العلمية:

وُصِفَ المعافى بأَنّهُ كان أعلم الناس في وقته بالفقه واللغة وأصناف الأدب[11]، ولم تكن اللغة والفقه كلّ علومه، بل كان عارفاً بالأخبار موثوقاً برواياتها والتثبت منها[12]، وقد تعددت أوجه ثقافته وتنوعت مشفوعة بذكاء مُتَّقد

---

(1) تاريخ بغداد: 230/13، وينظر: مقدمة محمد مرسي الخولي . الجليس الصالح .

(2) ينظر: معجم الأدباء: 151/19 .

(3) ينظر: تاريخ بغداد: 230/13 .

(4) ينظر: الأنساب: 236 .

(5) معجم الأدباء: 151/19 .

(6) هدية العارفين، المجلد الثاني: 464 .

(7) ينظر: معجم الأدباء: 151/19؛ وفي تاريخ بغداد: 230/13 (ابن طراز) .

(8) ينظر: تاريخ بغداد: 230/13؛ معجم الأدباء: 151/19؛ وفيات الأعيان: 222/5، النجوم الزاهرة: 201/4 .

(9) تاريخ بغداد: 231/13؛ وفيات الأعيان: 222/5 .

(10) معجم الأدباء: 152/19 .

(11) ينظر: تاريخ بغداد: 231/13؛ وفيات الأ[عيان: 222/5 .

(12) ينظر: معجم الأدباء: 151/9 .

وحُسن في الحفظ وسُرعة في الإجابة[1]، فكان أديباً شاعراً[2]، ونحوياً لغوياً معروفاً [3]، وعلاّمة مقرئاً، أخذ القراءة عَرْضاً عن ابن شنبوذ (ت 327 هـ) وأبي مزاحم الخاقاني (ت 324 هـ) وغيرهما[4]، وَوَلِيَ القضاء بباب الطاق[5].

أخذ الأدب واللغة عن ابن دريد، ونفطويه (323 هـ)، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، وأبي بكر محمد بن يحيى الصولي، ويَروي عنهم كثيراً في كتابه[6].

ومما يدل على غزارة علمه وتنوع ثقافته ما رُوي عنه، أنه حضَرَ مجلساً لبعض الرؤساء فيه جماعة من العلماء والأدباء فطلبوا منه المذاكرة في أيِّ نوع من العلوم يشاء فما كان منه إلاّ أنْ يطلب من صاحب الدار أَنْ يرسل خادمَهُ إلى خزانة الدار المتنوعة لِيضرب يده على أيّ كتاب يشاء لِيتذاكروا فيه مهما كان موضوعه[7]، ولهذا قيل: «إذا حضر القاضي أبو الفرج حَضَرت العلوم كُلُّها»[8]، و «لو أنَّ رجلاً أوصى بثلث ماله أن يُدفَع لأَعلم الناس لوجَبَ أنْ يُدفع إلى المعافى»[9].

روى عنه جماعة منهم: أبو القاسم الأزهري (ت 435 هـ)، وأحمد بن علي الثوري (ت 443 هـ)، وأحمد بن عمر روح بن علي (ت 445 هـ)، وأبو الطيب الطبري (ت 450 هـ) [10].

شعره:

يبدو أنَّ ثقافة المعافى كانت موزعة بين علوم شتى أجادها، مما شغله عن كتابة الشعر، فجاء شعره مقتصراً على مقطوعات ونتف على الرغم من معرفته

---

(1) ينظر: الفهرست: 236 .

(2) وفيات الأعيان: 221/5 .

(3) ينظر: النجوم الزاهرة: 201/4 .

(4) ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء: 302/2 .

(5) معجم الأدباء: 151/19 .

(6) ينظر على سبيل المثال: ج 213/1، 251، 338، 365؛ ج 234/2، 291، 39؛ ج 127/3، 151 .

(7) ينظر: تاريخ بغداد: 230/13؛ معجم الأدباء: 152/19 .

(8) تاريخ بغداد: 230/13 .

(9) ينظر: نزهة الإلباء: 243 .

(10) ينظر: معجم الأدباء: 151/19 .

صنعة الشعر، كما يتضح من معالجاته لأبيات وقصائد رَواها لشعراء في الجليس الصالح تكشف عن فهم دقيق بعلم العروض والضرورات الشعرية.

روى أبو حيان التوحيدي أنه رآهُ في جامع الرصافة وبه من أثر الفقر والبؤس مع غزارة علمه فَهَوَّنَ عليه، فأنشد المعافى [1]:

يـا محنَـةَ الدَّهْرِ كُفِّي   إنْ لَـمْ تَكُفِّـي فَخِـفِّي

قـد آنَ أَنْ تَرْحَميـنا   مَنْ طُولِ هذا التَّشَفِّي

طَلَبْـتُ جَـدّاً لِنَفْسـي   فَقيـلَ لـي قَـدْ تُـوفِّي

فـلا عُلومـيَ تُجـدي   ولا صناعـةُ كَـفِّي

ثَـوْرٌ يَنـالُ الثُّرَيْـا   وعالِـمٌ مُتَخَـفِّي

وهو في هذه الشكوى يقدم صورةً صادقة عن حياته ومعاناته، وفي قطعة أُخرى يتجلى اتجاه آخر في نَظْم الشعر التعليمي، نحو ما جاء في المجلس السادس والخمسين «وحضرني في باب (نعم) و (لا) شيءٌ كنت قد نَظمته وهو»[2]:

لا في مُقدمـة اللأواء مُؤذِنَـةٌ   بالجَحْدِ والنفي والحرمان والعدمِ

وقد رَأَيْنا (نَعَم) في أَصْلِ بنيتها   صِيْغَتْ مناسبة النعماءِ والنعمِ

مؤلفاتـه:

تَعددَّت مؤلفات المعافى وتَنوعت شاهدةً على علمه وثقافته، أحصى لَهُ منها ابن النديم . وهو معاصر له . عشرين مؤلفاً، ويبدو أنّها ليست جميع مصنفاته بدليل ما قاله المعافى لابن النديم: «أنَّ له نيفاً وخمسين رسالة في الفقه والكلام والنحو وغير ذلك» [3]، منها: «**أجوبة الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، تأويل القرآن، الجليس والأنيس، كتاب الحدود والعقود في أُصول الفقه، كتاب الرد على داود بن علي، الرد على الكوفي في مسائل، الرد على أبي يحيى البلخي في اقتراض الإماء، رسالة إلى العنبري القاضي**

(1) ينظر: معجم الأدباء: 152/19 .

(2) الجليس الصالح: 19/3 .

(3) الفهرست: 236 .

في مسائل الوصايا، رسالة عمرو، الرسالة في واو عمرو، كتاب الشافي في مسح الرجلين، شرح كتاب الخفيف للطبري، شرح كتاب المرشد، شرح كتاب الجرمي، كتاب الشروط، القراءات، كتاب المرشد في الفقه، المحاضرات والسجلات، المحاورة في العربية، كتاب التحرير والمنقر في أصول الفقه»[1].

فضلاً عن كتب ذكرها هو ونسبها إلى نفسه وسَمّاها في كتاب الجليس الصالح، تتبعناها فيه ورتبناها منسوقة بتسلسل ورودها في أجزائه:

1 . **كتاب في علل القراءات وتبيان وجوهها** [2].

2 . **أخبار قُس بن ساعدة** [3].

3 . **الشافي في طَهارة الرجلين** [4].

4 . **أخبار الوليد بن يزيد** [5].

5 . **تذكير العاقلين وتحذير الغافلين** [6].

6 . **رسالة في الرد على الصولي في تخطئته للإمام الطبري في هَمْزِ كلمة(التناوش)** [7].

7 . **البيان الموجز في علم القرآن المعجز** [8].

8 . **رسالة في التلبية** [9].

9 . **رسالة في رجحان ما في القرآن من البلاغة** [10].

---

(1) الفهرست: 236 .

(2) الجليس الصالح: 180/1 .

(3) م . ن: 565/1 .

(4) م . ن: 236/2 .

(5) م . ن،: 291/2، ويصفه بقوله: (وكنت قد جمعت شيئاً منها فيه من سِيَرِهِ وآثارِهِ ومن شِعْرِهِ الذي ضَمّنهُ ما فَجَر به ...) .

(6) م . ن: 305/2، ولم يذكره المحقق ضمن الكتب التي نسبها المعافى لنفسه .

(7) م . ن: 316/2 .

(8) م . ن: 332/2 .

(9) م . ن: 334/2 .

(10) م . ن: 431/2 .

منهج المجالس عامةً، ومنهج النحو فيها خاصةً

ومنهج المعافى في مجالسه، أنه يبدأ بحديث نبوي شريف في كل مجلس، ثم يفسره ويشرح ما فيه من قيمٍ وأخلاقٍ وعظة، ثم يسترسل في رواية الأخبار التاريخية والنوادر الأدبية التي قد تستدعي شرح مفردة وتفسيرها، وتبيان ما فيها من اشتقاق قد يدفعه إلى مسألة نحوية أو تركيب يرى أنه مُشْكل، فيَستقصي القول مُعززاً كل ذلك بشواهد من آي الذكر الحكيم، أو الحديث النبوي الشريف، أو الشعر، عارضاً لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أو يُبدي رَأْياً، أو يرجحُ آخر، على نحو ما سنفصله في منهجه النحويّ، وهذه الأمالي موزعة على مئة مجلس، وقد توافرت لدينا ملاحظات عن منهجه النحويّ، على أننا سنرمز بالحرف (م) إلى المجلس مقيداً برقمه والجزء المتضمِّن له ورقم الصفحة حيث وردت في هذا المبحث (م 3 ج 2 / 184).

1 . كثيراً ما تتداخل العلوم اللسانية في المجلس الواحد نتيجة الاستطراد، ففي حديث الرسول ﷺ ((**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النار**))[1]، يتوسع في تفسير معنى (يَتَبَوَّأْ) مُستشهداً بآي من الذِكْر الحكيم وأشعار العرب، ليتوقف عند قوله . تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾[2]، فيذكر القراءات فيها وأنَّ عدداً من الكوفيين منهم؛ حمزة والكسائي قرأ (لَنُثْوِيَنَّهُم) من الثُّواء، كما قال الحارث بن حلزة:

آذَنَتْنا بِبَيْنِـها أَسماءُ رُبَّ ثاوٍ وَيُمَلُّ مَنهُ الثُّواءُ [3]

ويذكر اللغات في تصريف الفعل (ثَوى يَثوي، وأثْويُ يُثْوي) ولا يكتفي بهذا الشاهد بل يتعداهُ إلى قول الأعشى:

أَثْوى وقَصَّرَ لِيْلَةً لِيُزوَّدَا فَحَنى وَخْلَفَ من قُتَيْلةَ مَوْعِدا [4].

«ويُروى أَثْوي على الوجه الرباعي، ويُروى أَثَوي بلفظ الإستفهام على أنه

(1) سنن الترمذي: 142/4 .

(2) سورة العنكبوت، الآية: 58 .

(3) شرح القصائد السبع: لأبي بكر بن الأنباري: 433؛ شرح القصائد العشر: 370 .

(4) ديوان الأعشى: 227 روايته (فَمَضَتْ) بدلاً من (فَحَنَى) .

ثلاثي، ولو قيل (ثَوى) من غير تقديم على أن يكون الجزء الأول من البيت مَخروماً لكان ذلك صواباً»[1]، فهو قد جمع في هذه المسألة اللغة والقراءات والصرف والنحو والعروض، كأنه قد وعى أنّ هذه العلوم كلها لا ينفصلُ بعضها عن بعض، وهي مترابطة في إضاءة المعنى وتفسيره[2].

2 . عنايته بالأوجه الإعرابية لحالات تحتمل أوجهاً مختلفة، فيستقصي القول في ذلك ويناقش ويوازن لانتقاء الرأي الذي يراه، ففي قول العباس بن الأحنف:

فَصَوِّرْهَا هُنا (فَوْزاً)　　　وَصَوَرْ ثَمَّ عَباسَا[3]

قال: «فَوْزاً، بالصرف وترك الصرف أعلى»[4].

وقد يُجيز في المسألة الوجهين لاتساقهما مع القياس والسماع، نحو تفصيله القول في حكم ما بعد (لولا) من الضمير المتصل في (لولاك)، بعد أنْ يتتبع آراء النحويين فيه يرى: «أَنَّ الأَفصح والأَوضح في العربية سماعاً وقياساً: لَولا أنا ولَولا أنتَ، والقضاء على موضع هذا المضمر فإنّهُ في موضع رفع كما هو في الظاهر كقولك لَولا زيدٌ ولَولا عبدُ الله، غير أنّ الوجه الآخر جائز لروايتهم إيّاه عن العرب»[5].

وقد يُجيز في مسألة أكثر من وجهين نحو ما جاء في إعرابه (ويَعْلَم) من قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ أُصَدِّقْ ظَنَّكُمْ بِتَيقُّنٍ　　　فلا سَقَتِ الأَوصالِ مِنِّي الرواعِدُ

ويعلمُ أَكفائي من الناس أَنني　　　أَنا الحافِظُ الحامي الذّمارِ المذاوِدُ

فأجاز المعافى الرفع والنصب والجزم في (وَيَعْلَمُ) [7].

(1) م 1 ج 184/1 .

(2) ينظر على سبيل المثال: م 36 ج 166/2، 166؛ م 57 ج 28/3، 29، 30؛ م 60 ج 58/3، 59 .

(3) ديوان العباس بن الأحنف: 164 .

(4) م 10 ج 326/1؛ وينظر: م 46 ج 235/2 .

(5) م 15 ج 423/1 .

(6) ورد البيتان ضمن خبر أملاه المعافى . ينظر: الجليس الصالح: 28/3 .

(7) م 57 ج 29/3 .

وقد يَسْكُت عن إبداء رأيه في المسألة بعد عرضه لأوجهها الإعرابية المختلفة، نحو ما قاله فيما أنشده لامرئ القيس:

فَظَلَّ طُهاةُ اللَّحْم مِنْ بَيْنِ مُنضجٍ صَفيفَ شَواءٍ أو قَديرٍ مَعَجل[1]

قال المعافى: «قد عطف على قوله: (صفيف شواءٍ) وحمل هذا بعضهم على أنه معطوف على قوله (شواءٍ) وتأول هذا بعضهم على الجوار..»[2].

3 . عدم تعصبه لمذهب نحوي، فهو على الرغم من ميله إلى البصريين وكثرة روايته عنهم وتمسكه بآرائهم وإشارته إلى مذهبهم الذي هو مذهبه إذ قال: «وقد تعلَّقَ نحاة الكوفيين على أصحابنا بأنّهم قد اتفقوا على حمل المصدر في الاعتلال على الفعل فأَجْروه مجرى التابع التالي له» [3]، إلاّ أنّه يروي عن البصريين والكوفيين فيرجح رأي البصريين مرة ورأى الكوفيين أخرى، ففي تأكيد الضمير المرفوع المتصل من قولهم: (إستوى والرّجالُ) قال المعافى: «والبصريون من النحويين يستقبحون ترك التوكيد فيه، والأمر فيه عند الكوفيين أَيسر» [4]، وقد لا يرجح رأياً، ويُعْملُ عقله وفكره فيما يرويه، فلم يكن مُتابعاً أو ناقلاً، فقد يخالف رأياً أو يتفرد بذكر رأي فيدلي به مصرحاً بأنّ هذا القول لم يقله أحد قبله، وتدل آراؤه الخاصة ومخالفاته لعدد من النحويين على أنّهُ كان واثقاً بمعلوماته كلّ الثقة، في استقصاء تلك المسألة وإلاّ لَمَا أَطلقَ القول وأَعمّهُ، نحو ما جاء في قول بشار بن برد:

حَتّى إذا وَجَدَتْ رِيْحي فَأَعْجَبَها وَكُنْتُ في خَلْوَةٍ مُثِّلْتُ إِنْسانا[5]

---

(1) ديوان امرئ القيس: 22؛ شرح القصائد السبع الطوال: 97؛ اشتقاق أسماء الله: 71 .

(2) م 74 ج 278/4 .

(3) م 434 ج 281/2، وهذا دليل قاطع على ميله إلى المذهب البصري، وبهذا نخالف محمد مصطفى أرسلان فيما ذهب إليه في رسالته في تحقيق الجزء الأول من كتاب الجليس الصالح «أما المدرسة اللغوية التي ينتمي إليها المعافى فهي مترجحة بين الكوفة والبصرة، وليست هناك دلائل قاطعة تثبت إنتمائه إلى الواحدة دون الأخرى». رسالة ماجستير مكتوبة بالآلة الكاتبة، جامعة بغداد، 1970 م .

(4) م 29 ج 63/2 .

(5) ديوان بشار بن برد: 196 . روايته (ونَحنُ) بدلاً من(وكُنْتُ) .

(فَأَعْجبَها) على لفظ التذكير، والريح مؤنثة، يرى في ذلك وجهاً لم يَأْتِ به أحد قبله إذ يقول: «أن يكون لمّا قال: وَجَدَتْ ريحي فلم يَسْتَوِ له التأنيث حتى ردَّ الضمير إلى الريح لِئلا ينكسر الشعر ويفسد الوزن ردّه إلى الوجود، كأنه قال: وَجَدَتْ ريحي فأعجبها وجود ريحي، واعتمد على دلالة الفعل الذي هو وجدت وعلى المصدر الذي هو وجود»[1].

4 . يُعوِّل على المعنى كثيراً في الإعراب مدركاً ما يُحدثه المعنى من تغيير في الحكم الاعرابي، ولهذا نجده حريصاً على تحليل التراكيب وبيان ما تحتمله من تأويلات، ويحتج لذلك، نحو ما جاء في قول الحكم بن قنبر المازني:

في وَجْهِهِ شَافِعٌ يَمْحُو إساءتَه   من القلوب وَجيهٌ حيثُما شَفَعَا[2]

يرى المعافى «أن يكون المعنى: في وجهه شافع من القلوب وجهه ويكون في الكلام تقديم وتأخير، ويكون من القلوب صلة شافع، ويشهد لهذا أنّهُ قد رُوي هذا البيت من طريق آخر»[3]:

في وَجْهِهِ شَافع يَمْحُو إساته   مُشَفَّعٌ وَوَجيهٌ حيثُما شَفَعَا

وعلى هذا يرى أنّ: «من القلوب صفة لِشافع كمشفع» [4].

5 . كثير الإحالة على كتبه، ولا يلجأُ إلى ذلك إلاّ حين يُحِس أنه قد أطال في عرض المسألة النحوية، فَيكبح رغْبته في الاسترسال، من ذاك قوله: وهذا باب يتسع القول فيه من قبل صناعة النحو ومذاهبه، وليس هذا من مواضع شرحه، وقد ذكرناه في موضعه من كتبنا في النحو وعلوم القرآن وفي رسالة أفردناها»[5]. وقد يُسمِّي الكتاب الذي ترد فيه المسألة نحو قوله: «نحن مُستقصو القول فيه عند انتهائنا إليه من كتابنا إلى (**البيان الموجز في علم القرآن المعجز**)، وفي كتابنا (**في القراءات**)، وكتابنا في (**علم وتفصيل**

---

(1) م 18 ج 470/1 . وينظر: م 27 ج 33/2؛ م 39 ج 241/2 .
(2) البيت في مصارع العشاق: 183/2 .
(3) م 10 ج 324/1، 325 .
(4) م 10 ج 324/1، 325 .
(5) م 29 ج 64/2 .

وجوهها)»[1]، وقوله: «وهذا باب استقصيناه في كتبنا وأَمَلْنا فيه قَدْراً واسعاً على شرح وتفصيل فيما أَمللناه من النثر والنظم، ومن شرح مختصر أبي عمرو الجرمي فسمي النحو» [2].

6 . يُبدي عناية كبيرة بالقراءات القرآنية فيسند القراءات إلى أصحابنا ذاكراً وجوهها، وقد يعتذر أحياناً عن التوسع في ذلك محيلاً إلى كتبه المؤلفة في القراءات وعلوم التنزيل الأخرى قوله في قراءة قوله . تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ۝٦٦﴾[3] قال المعافى: «وهذا كله مشروح مع تسمية من قرأ به وحجج المختلفين فيه في كتبنا المؤلفة في حروف القرآن وتأويله» [4]. وقد يرى في القراءة وجهاً لم يأتِ به أحد قبله على نحو توجيهه قوله من قرأ قوله . تعالى:﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ۝٩٤﴾[5] بالرفع والنصب في **(بَيْنَكُمْ)** فبعد أن يروي حجة كل فريق يرى في توجيهه (الرفع) وجهاً لم يُسبق إليه، فيقول: «وفي هذا عندي بعد الذي قَدَّمت ذكره من أوَّل هذا الفصل وجهاً لم أَرَ أَحَداً قبلي أَتى به، وهو أن يكون تأويل الكلام لقد تَقَطَّعَ ما كُنْتُم تزعمون بَيْنَكُم وضَلّ عنكم، كأنه قال: الذي كنتم تزعمون تَقَطَّعَ بِيْنَكُمْ فلم ينتظم لكم وَيَصْلَح به أمركم»[6]، وهذا كقوله . تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ۝١٦٦﴾ [7]. وتأتي عنايته بالقراءات القرآنية تعزيزاً لِما ذكره من نحو وإعراب على طريقته في الاستطراد، وتَنَوُع شواهده الشعرية والنثرية وكثرتها، فضلاً عن كونه عالماً بالقراءات، فهو ينتقي من القراءات ما يتسق مع آرائه النحوية، وليُبيِّنَ صِحَةَ ما يذهب إليه فهو إذ يتحدث عن (ما: الحجازية والتميمية)[8]، يفصُل القول في وجوه قراءة قوله . تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ۝٣١﴾[9] ليختار إعمال (ما) فيها.

---

(1) م 1 ج 181/1 .
(2) م 50 ج 389/2 .
(3) سورة هود، الآية: 66 .
(4) م 37 ج 198/2 .
(5) سورة الأنعام، الآية: 94 .
(6) م 27 ج 34/2، 35 .
(7) سورة البقرة، الآية: 166 .
(8) ينظر: م 7 ج 264/1 .
(9) سورة يوسف، الآية: 31 .

7 . يبدو أنّهُ شديد الإحترام لِما أُثِرَ عن العرب من استعمالات على الرغم من مخالفتها القياس أحياناً ويجعل كلامهم حجة على بعض النحويين في أجازة مسألةٍ نحوية أو اعمامها على نحو قولهم: «أَتاني سواءَك ودونك بروايته بالجر هل تجوز ؟» [1]، وقولهم في حذف الياء في مثل يا ابن أَخِ إذ قال: «وهذا وجه معروف في كلام العرب، غير أنَّ معظم النحويين زعموا أنّ الذي يكثر استعماله في هذا الباب: يا ابن أُمِّ ويا ابن عَمِّ»[2]. ويرد على ابن الأنباري في عدم إجازته وصف المؤنث بلفظ المذكر في مثل (شفرةٌ قاطعٌ وحاذقٌ وامرأةٌ حائضٌ وعاقرٌ) فيقول: «وقد قالت العرب: امرأةٌ عاشقٌ، وهذا مَثَلٌ حاذقٌ والعشق يكون للرجال والنساء» [3].

إنّ منهج المعافى بما امتاز به من دقة وتنظيم، وما فيه من محاسن وخصائص لا يخلو من مآخذ وهنات قليلة منها:

1 . على الرغم من حرصه الشديد في ألاّ يقع في التكرار نحو قوله في حذف ألف الاستفهام في (عَلامَ) ونظائرها: «وذَكّرْنا ما نستشهد به على هذا وبعض ما أتى على اللغة الأُخرى بإثبات الألف بشواهده بما كرهنا إعادته» [4]، إلاّ أنّه وقع في التكرار في عدة مواضع من مجالسه منها (حذف همزة الاستفهام)[5]. ولعل السبب في ذلك طبيعة الاملاء في أوقات شتى تجعل المسائل النحوية تتداخل في مجالسه، فضلاً عن إنّ الكتاب مجموعة أَمال كتبها المستملون عنه وجمعوها، فلم يتسن له النظر فيه مهذباً، ومشذباً لكي يتحقق له ما يُحب من عدم التكرار.

2 . عُرِفَ عنه في كتابه هذا أنّهُ يُبدي عناية بسلسلة الاسناد، ويحرص على ذلك وليس أدّلّ على ذلك مما عاب به المبرد (ت 285 هـ) في كامله من إغفاله الإسناد، إلاّ أنّهُ يُهمل . أحياناً . نسبة آراء النحويين الى أصحابها مُكتفياً

---

(1) ينظر: م 27 ج 32/2 .
(2) م 48 ج 352/2 .
(3) م 19 ج 477/1 .
(4) م 10 ج 312/1، وينظر: م 63 ج 100/3، م 68 ج 194/3 .
(5) م 20 ج 501/1، وينظر: تكرار المسألة في م 70 ج 210/3، وينظر: م 9 ج 305/1، م 58 ج 40/3، 41 .

بقوله: «وأنكر هذا بعض النحويين»[1]، «و «كثير من النحويين لا يُجيزه»[2]، «إنّ معظم النحويين زعموا»[3]،وقد يستفيض في نسبة الآراء إلى أصحابها بدقة وإسناد أحياناً أُخرى[4].

أُسلوب المعافى في مجالسه

للمعافى ذَوقٌ فني وقدرة على التعبير مكنته من معالجة المسائل النحوية، بأُسلوب علمي دقيق، وعبارات بينةٍ واضحة لا تعقيد فيها ولا غموض، أعانه على ذلك ثقافته المتنوعة، وعلمه الغزير وتوظيف هذه الثقافة الموسوعية في مجالسه رغبةً منه في الإفهام والإيضاح، فضلاً عن طبيعة الإملاء التي أنضَجَت الأسلوب التعليمي لديه، مما جعل مجالسه تتصف بعدد من الظواهر الأسلوبية التي قلَّما تتكرر على هذا النحو في الكتب المؤلفة في النحو خاصة، وتمتاز بجمال العبارة ودقتها منها:

1 . يلجأ كثيراً إلى تكرار الحرف (لو) في عرضه لمسألة نحوية معينة موجهاً ومصححاً وناقداً لها، ففي البناء على الفتح في (لا حَرَجَ) يقول: «ولو رفع ونوّن لكان وجهاً قد عُرفَ واستعمل» [5]، وقوله: «ولو قال من أَخبرني مكان من أعلمني لَعُتِقَ هذا المخبر» [6]، وفي (واو المعية) قال المعافى: «ولو قيل فاستوى والرجالَ بمعنى مع الرجال كان حَسَناً» [7].

2 . إذا انبرى لِنقد رأي نحوي فإنه يوازن بين الآراء مستخدماً صيغة اسم التفضيل، وبهذا تكررت هذه الصيغة في عدة كمواضع نحو قوله: الأفصح والأوضح[8]، أيسر [9]، أولى الأقوال بالصواب[1]، أعلمهم وأنظرهم[2].

---

(1) م 20 ج 504/1 .
(2) م 40 ج 236/2 .
(3) م 48 ج 352/2 .
(4) ينظر: م 19 ج 475/1، 476، 477 .
(5) م 1 ج 178/1، 179 .
(6) م 3 ج 213/1 .
(7) م 29 ج 64/2 .
(8) م 15 ج 421/1 .
(9) م 29 ج 63/2 .

3 . يَميل إلى أسلوب التفصيل ثم الإجمال، فهو يتوسع في المسألة النحوية توسعاً يجعله يستطرد أحياناً حرصاً منه على استقصاء الآراء في المسألة، وكشف وجوهها، ولِيَسْتَبين رأيه فيها أخيراً، موجزاً القول فيه، بعيداً عن التعليلات الغامضة نحو قوله في بيت جرير:

أَبِاْ لأَراجِيْزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُني وفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤمَ والخَوَرَا[3]

فيختتم المسألة بقوله: «وهذا عندنا من الكلام الذي اخْتُصِرت فائدته من الصيغة اللغوية وأُلْغِيَ عمله من الجهة النحوية»[4].

4 . يبدو الأثر الديني واضحاً في أُسلوبه نحو تقييده لعدد من آرائه النحوية بقوله:

«والله تعالى الموفق للصواب»[5]، وقوله: «وأقول مستعيناً بالله»[6]، وهو إذ يستشهد ببيت لعمر بن أبي ربيعة يقول: «سامحه الله»[7]، فكأنه يريد إشعارنا بأنه وإن احتجّ بشعره نحوياً، فإنه لا يرتضي معناه.

مصادر النحو في الجليس الصالح

ليس من السهل تتبع مصادر الدَرس النحويّ في كتب الأمالي لتنوعها وتداخلها، ولأنَّ أصحاب الأمالي يُشيرون إلى المؤلف ونادراً ما يذكرون الكتب التي أفادوا منها، أو يكتفون بـ (قال) بعض النحويين، وأنكر بعضهم... وأجاز قوم، فهم يُمْلُون من الذاكرة، فالمصادر التي غَذَّت الدرس النحويّ في كتاب الجليس الصالح هي من هذا النوع، بَيْدَ أَنَّ المعافى كان ثقة مأموناً في روايته، عن علماء العربية، فأساليب الأخذ كانت في معظمها بالمعنى، إلاّ عدداً من المسائل التي أخذها من مصادرها نصاً بإسناد أو بغيره، وفي كِلا الأسلوبين

---

(1) م 19 ج 475/1 .
(2) م 43 ج 281/2 .
(3) ديوان جرير: 1028/2 روايته (والخوُرو) وكذلك في الأصول: 220/1؛ اللمع: 137؛ الإفصاح 222 .
(4) م 30 ج 79/2 .
(5) م 66 ج 162/3 .
(6) م 57 ج 29/3 .
(7) م 70 ج 219/3 .

تبرز شخصيته العلمية وأمانته في روايته لقضايا النحو، آثرنا أن نُقسِم هذه المصادر على مصادره من الكتب، ومصادره من العلماء.

مصادره من الكتب:

1 ـ كتاب سيبويه:

أكثر المعافى الأخذ من كتاب سيبويه، فهو إذْ يُفَصِّل القول فيما يُسكَّن في الشعر مع استحقاقه التحريك يقول: «وقد ذكر سيبويه في كتابه هذا طرفاً[1] وروى بيت امرئ القيس»:

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقِبٍ   إثْماً من الله ولا واغِلِ[2]

2 ـ معاني القرآن (الفرّاء):

أخذ منه توجيهه لعدد من القراءات القرآنية ، ففي قوله ـ تعالى:﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾[3] بإضافة (كل) إلى (قلب) قال المعافى: «وحكى الفرّاء أنّهُ سَمِعَ بعض العرب يقول رجلٌ سَفَرُهُ يوم كلِّ جمعةٍ يريد كل يوم جمعة قال: والمعنى واحد»[4].

3 ـ الكامل (المبرد):

في حكم ما بعد لولا من الضمير المتصل قال المعافى: «إنّه جائز عند جميع متقدمي النحاة ومتأخريهم كوفييهم وبصرييهم إلاّ أبا العباس محمد بن يزيد فإنّه كان لا يُجيزه، ويطعن فيما ورد في الشعر منه، وينسب قائله إلى الشذوذ ومفارقة السماع والقياس»[5].

---

(1) م 5 ج 244/1، وينظر: الكتاب: 202/4 باب الاشباع في الجو والرفع وغير الاشباع والحركة كما هي. وينظر: م 37 ج 193/2، 194؛ الكتاب: 71/1 .

(2) ديوان امرئ القيس: 122 روايته (فاليوم أُسقى)؛ الكتاب: 204/4؛ الأصول: 385/2؛ شرح القصائد السبع الطوال: 10 روايته (فاليوم فأُسقى)؛ شرح الأشعار الستة: 105/1 روايته (فاليوم أُسقى) .

(3) سورة غافر، الآية: 35، وهي في المصحف﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾.

(4) م 50 ج 387/2، 388؛ وينظر القول بنصه في: معاني القرآن، الفرّاء: 9/3 . وينظر: م 43 ج 285/2؛ معاني القرآن: 119/2 .

(5) م 15 ج 421/1؛ وينظر: الكامل: 345/3. وينظر: م 33 ج 125/2؛ الكامل: 273/2، 274، 275 .

4 ـ ما يتصرف ومالا يتصرف:

في صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط، ومنعه الصرف قال المعافى: «وكان الزجاج لا يُجيز صرف شيء من الأسماء المؤنثة إلاّ في ضرورة الشعر»[1].

5 ـ الزاهر (أبي بكر بن الأنباري):

أخذ منه ما قاله النحويون [2] في قول جرير في رثاء عمر بن عبد العزيز:

الشَمْسُ طالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكاسِفَةٍ   تَبْكي عَلَيكَ نُجومَ اللَّيْلِ والقَمَرا[3].

وزاد عليه فيما يبدو ما قاله ابن الأنباري في شرح القصائد السبع في تأوله تَغلبُ ببكائها من قول قوله (تبكي) على أنّه من الباب الذي يُقال فيه: خاصمني فَخَصَمْتُهُ وغالبني فغلبته [4].

6 ـ إيضاح الوقف والابتداء (أبي بكر ابن الأنباري):

أخذ منه تفصيله القول فيمن قرأ[5] قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ۗ ١٩٧﴾[6] بأوجهها المختلفة.

مصادره من العلماء:

توقف المعافى في مجالسه عند أقوال البصريين والكوفيين وخلافاتهم في مسائل نحوية، عُني فيها بنسبة الآراء إلى أصحابها، لهذا وردت في مجالسه أَسماء أَعلام معدودين من البصريين أو الكوفيين، مع ملاحظة أنّه في حالة إجماع النحويين البصريين والكوفيين أو إنكارهم لرأي فإنه يُطْلَق القول في

---

(1) م 10 ج 326/1؛ وينظر: ما ينصرف ومالا ينصرف: 49، 50، وذكر أنّ نسخة المخطوط لم تحمل هذا الاسم، وأنّه جاء مما حققته (هُدى قَراعة) بما توفر لديها من أدلة .

(2) م 33/ج 125/2، 126؛ وينظر: الزاهر: 386/1 .

(3) ديوان جرير: 736/2 روايته (فالشمس كاسفة)؛ وينظر: الكامل: 273/2؛ شرح القصائد السبع الطوال: 458؛ الزاهر: 386/1؛ الافصاح: 192 .

(4) ينظر: شرح القصائد السبع: 458 .

(5) م 1 ج 180/1؛ وإيضاح الوقف والابتداء: 545/1 .

(6) سورة البقرة، الآية: 197 .

التعبير عن ذلك نحو قوله «وأنكر البصريون»[1]، وقوله: «وزعم الكوفيون»[2]، فمن العلماء البصريين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، وسيبويه، والأصمعي، والأخفش الأوسط (ت 221هـ)، وأبو عمر الجرمي (ت 225 هـ)، وأبو حاتم السجستاني، والمبرد، والزجّاج.

أمّا العلماء الكوفيون فهم: الكسائي، والفرّاء، وثعلب (ت 291هـ)، وأبو بكر ابن الأنباري.

المعافى النحوي في الجليس الصالح

تَبَيَّنَ من دراسة منهج المعافى في مجالسه أَنّهُ لم يكن ناقلاً ولا راوياً لآراء من سبقه، ولا متابعاً لِشيوخه وأصحابه البصريين في كل ما قالوه فحسب، وإنّما اتخذ لنفسه منهجاً خاصاً في العرض والتحليل والمناقشة والموازنة في عرض آراء النحويين، ونَقْدها بفكر وعقل نحويين، وصولاً إلى رأي يرتضيه، أو موقف متميز، فقد يُخَطِّي، علماء النحو، ويوجه أراءَهم وجهة أُخرى، نحو ما جاء في تَخْطِئتهِ للسجستاني في عدم إجازته وصف الموت بالكأْس لأنّهُ (لا يُقال للموت كأس) في قول أُمية بن أبي الصلت:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَماً   المَوتُ كأسٌ والمَرْءُ ذائِقُها[3]

ويرى المعافى أنّهُ «قد يَضاف الكأس إلى المنية وقد تُوصف المنية بأنها كأس، كما تُوصف بأنّها رحى، ويُضاف إليها الرحى»[4]، ولا يكتفي بهذا، بل يرد عليه وهمه في نسبة هذا البيت إلى أحد الخوارج، فيقول: وقد روت الرواة هذا البيت لأُمية بن أبي الصلت»[5].

وقد يوجه رأي شيوخِهِ وينتقدهم فيما قالوه، ويحتج لذلك، نحو ما جاء في نقده

---

(1) م 78 ج 319/3 .

(2) م 30 ج 78/2 .

(3) البيت في ديوانه: 241؛ المذكر والمؤنث، السجستاني: ورقة 160، روايته (مَنْ لا يَمُتْ) وفيه نقل نسبة الأَصمعي هذا البيت (لأحد الخوارج) ونفى ان يكون لأمية بن أبي الصلت. وينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 412؛ اللسان: 190/6 روايته (ذائقُهُ).

(4) ينظر: م 21 ج 519/1، 520 .

(5) ينظر: م . ن: الصفحتان نفسهما .

لرأي أبي بكر بن الأنباري في عدم إجازته وصف المؤنث بلفظ المذكر في مثل (حاذق)، وإجازته ذلك في مثل (امرأةٌ حائضٌ وعاقرٌ) لأنَّ الحيض لا يكون إلاّ للنساء فيقول: «ولم يقل أبو بكر في هذا شيئاً ة عرض للمعتل بطعن في اعتلاله، وهذا يدل على لزومه إيّاه وعجزه عن الانفصال منه، وقد قالت العرب: امرأةٌ عاشقٌ وهذا مثلٌ حاذقٌ والعشقُ يكون للرجال والنساء»[1].

وللمعافى مواقف نقدية نحوية في عدد من المسائل في مجالسه تُنبي عن فَهْمٍ دقيق للنحو، ناهيك عن آرائه النحوية الخاصة التي بثّها في بعض مجالسه، منها، قوله في فتح أوّل الاسم في النسبة إلى (النَّمِر) وعلَّة نَقْل كسرة الميم في النسب وتغييرها إلى الفتحة، فيجد في ذلك وجهاً لم يجد أحداً تقدَّمَهُ في اسْتخراجه . على حد قوله . وهو «أنَّهُم يُسَكِّنون أوْسط ما كان فَعْل وإنْ كان أصله الحركة تخفيفاً مثل (مَلْك) (كَتْف) وكان تخفيفه إذا اتصل به ياء النسب أَوْلى، وكانوا إلى تسكينه أحوج، فخففّوهُ وفتحوا ثانية عوضاً مما حذفوه، ولأنه قد ازداد بياء النسب ثِقْلاً، ولزمت الكسرة ما قبل الياء الأولى منها»[2].

فإذا كان من مستلزمات النحوي لكي يكون نحوياً أنْ يكون له منهج خاص به، وآراء خاصة ومتميزة، وبراعة في مناقشة الآراء النحوية وتوجيهها بابتكار وأَصالة فأحق أنْ يُوصف المعافى بأنّه نَحويٌّ في كتاب الجليس الصالح مما يستحق أنْ تُقام عليه دراسة خاصة أوسع من هذه.

أمالي الزجّاجي

اسمه ولقبه ونشأته:

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي[3]، النهاوندي من أهل الصيمرة[1]، النحوي[2]، ولد في نهاوند، أو الصيمرة في سنة لم يحددها

---

(1) م 19 ج 475/1؛ وينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 139 باب «ذكر ما تدخله علامة التأنيث ولا تدخله من النعوت التي جاءت على مثال فاعل».

(2) م 40 ج 241/2؛ وينظر: م 18 ج 470/1، 471؛ م 27 ج 33/2،؛ م 39 ج 241/2 .

(3) الفهرست: 80؛ وينظر ما كُتبَ في: **(الزجاجي حياته وآثاره)**، الدكتور مازن المبارك، ومقدمة محقق كتاب **(الإيضاح في علل النحو)**، وكتاب **(الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة)**، الدكتور عبد الحسين المبارك .

المترجمون لحياته[3]، إنتقل إلى بغداد[4]، وتَلْمَذَ لأبي إسحاق الزجّاج (ت 311 هـ وقيل 316 هـ) ولازمه وأَخذ عنه الأدب والنحو وبه عُرفَ[5].

سكن دمشق وأَمْلَى وحَدَّثَ عن محمد بن العباس اليزيدي وعلى ابن سليمان الأخفش (ت 315 هـ)، وابن دريد، ونفطويه، وابن الأنباري، وغيرهم[6]. وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، وأبي علي النحوي (ت 377هـ)[7].

له عدّة مصنفات في علوم النحو واللغة والأدب، منها؛ كتاب **(الجُمَل)**، وكتاب في شرح مقدمة **(أدب الكاتب)** وغيرهما[8].

أمّا وفاته فقد اختلف المترجمون لحياته في تحديد زمان وفاته ومكانها، وتكاد تكون محصورة بين عامي (337 ـ 340 هـ) في دمشق[9]، وقيل في طبرية[10].

بين كتابي الأمالي والأخبار:

لم تذكر المصادر القديمة التي ترجمت لحياة الزجاجي وأَرّخَتْ له كتاباً بعنوان **(أخبار أبي القاسم الزجّاجي)**، ولم تَصِفْ أَماليه بالكبرى أو الوسطى أو الصُغرى باستثناء ما ذكره حاجي خليفة (ت 1067 هـ)، وعبد القادر البغدادي (ت 1073 هـ)، وهما متأَخران زمناً [11]، مما يضعنا أَمام تساؤل تساءَلَهُ من

---

(1) إنباه الرواة: 160/2 .
(2) الإكمال: 205/4 .
(3) ينظر: إنباه الرواة: / ؛ وفيات الأعيان: 136/3 .
(4) إنباه الرواة: 160/2، 161 .
(5) الأنساب: 272/6 .
(6) ينظر: الإكمال: 205/4؛ نزهة الألباء: 227؛ بغية الوعاة: 77/1 .
(7) ينظر: الإكمال: 205/4، 206 .
(8) ينظر: إنباه الرواة: 160/2 .
(9) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 129 .
(10) ينظر: بغية الوعاة: 77/1 .
(11) ينظر: كشف الظنون: 164/1؛ مقدمة عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون: 23/1 .

قبل الدكتور عبد الحسين مبارك: لِمَ الأَمالي ولِمَ الأخبار؟[1]، يقيناً أَنّهما كتاب واحد بتسميتين مختلفتين، فطريقة الزجاجي في عرضه لموضوعات كتاب الأخبار، من أشعار ونوادر، ومسائل نحوية ولغوية وصرفية، قد جاءت غير منظمة ولا مُنَسقة ولا مُترابطة، فهو ينتقل من موضوع إلى آخر أَنَّى شاء، بطريقة الأمالي نفسها، فضلاً عن أسلوب الأخبار وطريقة الحوار والمناقشة التي أفترضها في معالجته لعدد من المسائل النحوية واللغوية نحو قوله: «إذا سأَل سائل فقال: لِمَ لَمْ تُجزم الأَسماء، ففي ذلك أجوبة»[2]، وبإجراء موازنة دقيقة بين كتابي الأمالي والأخبار تبيَّن مايأتي:

1 . إنّ كتاب الأَمالي مُتَضَمَّن في كتاب أخبار أبي القاسم الزجاجي، فهو يبدأ فيه من صفحة (57) بتطابق في الأخبار إلى صفحة (76) باستثناء السقط الحاصل في مقطوعاتها الشعرية والمروية بإسناد إلى أبي بكر بن دريد، وأَمّا ما تبقى من صفحات الكتابين فتتطابق أحياناً بتتابع تسلسل رواية الأخبار والنصوص[3]، أو بتقديم أو تأخير في ترتيب رواية النصوص[4]، أو بزيادة أو نقص فيها[5].

أمّا ما سبق (57) من الأخبار فمنها نصوص وأخبار نسبها عبد القادر البغدادي إلى الأمالي الوسطى، ومنها غير ذلك.

ولو قُدِّر لنا أن نُعيد كتابة أمالي الزجّاجي بتنسيق الأخبار والنصوص وترتيبها بين الكتابين لاستطعنا الحصول على كتاب متكامل وأمالٍ جامعة لأبي القاسم الزجاجي.

2 . ما نَقَلَهُ عبد القادر البغدادي من نصوص نسبها إلى الأَمالي الوسطى موجودة بزيادة تفصيلية عليها في كتاب أخبار أبي القاسم[6] أو بنقص فيها نحو ما قيل من مسائل نحوية قول أحد الأعراب:

---

(1) ينظر: أخبار أبي القاسم ـ مقدمة محقق: 11 .

(2) الأخبار: 131 .

(3) ينظر: الأخبار: 84، 85، 86، 87، 88؛ وينظر: الأَمالي: 30، 31، 32، 33، 34، 35.

(4) ينظر: الأخبار: 96، 97، 154، 155 . وينظر: الأَمالي: 106، 107، 109، 111 .

(5) ينظر: الأخبار: 191؛ والأَمالي: 234، 235 .

(6) ينظر: الأخبار: 191؛ وخزانة الأدب: 144/9 .

إِنَّ الكَريمَ وأَبيكَ يَعْتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلى مَنْ يَتَّكِلْ[1]

3 . من المُحال أن يتكرر (129) نصّاً وخبراً في كتابين مختلفين لمؤلف واحد مصادفةً أو قصداً، فإذا كان عدد نصوص كتاب الأخبار على نحو ما أحصاهُ الدكتور عبد الحسين مبارك ثلاث مئة فكيف يُفسر هذا التكرار المشترك بين الأَمالي والأخبار؟.

فكتاب أخبار أبي القاسم الزجّاجي نسخة من نسخ الأمالي لا غير، أمّا وصف الأمالي بالكبرى أو الوسطى أو الصغرى، فإننا نَميل إلى ما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون بقوله: «إنّ الزجّاجي لم يصنع هذه الأمالي وإنما هي من صنع تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه»[2]؛ فهي أَمالٍ واحدةٍ، ونزيد نحن فنقول: إنّ سبب الإختلاف في هذه التسميات يعود إلى أَنَّ من المستملين من يقتصر على كتابة ما يراه مهما ومنهم من يكتب كل ما يُمْلَى، أو قل إنّ من المستملين من يَتَغَيَّبْ عن حضور بعض المجالس مما ولّد هذا التباين، كما يحدث الآن في محاضرات الطلبة، فلا نَجد تطابقاً بينها ولعلّ نص السيوطي في المزهر يُوحي بهذا الفهم وليس العكس؛ «وآخر من علمته أَملى على طريقة اللغويين أبو القاسم الزجّاجي له أمالٍ كثيرة في مجلد ضَخْم»[3].

فالأَمالي سواءٌ سُمِّيَتْ **(الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والحديث)**[4] أو **(أمالي الزجاج)**[5]، أو **(أخبار أبي القاسم الزجاجي)** [6] هي أمالٍ واحدةٍ بتسميات ونعوت مختلفة فاشتراك النصوص كثير بينها والإختلاف طفيف، والزيادة والنقص والسقط في النصوص والأخبار حاصل على نحو ما فسّرناه.

---

(1) الكتاب: 81/3؛ تأويل مشكل القرآن: 200؛ مجالس العلماء: 82؛ المسائل العسكريات: 101؛ الخصائص: 305/3 .

(2) مقدمة المحقق . أمالي الزجاجي: 17 .

(3) المزهر: 314/2 .

(4) الناشر دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان .

(5) تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، وزعم أنها الوسطى . ينظر: المقدمة: 17 .

(6) تحقيق: الدكتور عبد السين مبارك، وزعم أنها الوسطى . ينظر: المقدمة: 11 .

منهج أمالي الزجّاجي عامة ومنهج النحو فيها خاصة

تبدو أَمالي الزجّاجي مجموعة متنوعة من نصوص وأخبار لا رابط بينها، منها آيات من القرآن الكريم، وأحاديث نبوية شريفة، وأشعار، وأخبار، وقصص وحكايات، ومناظرات نحوية فيها المتعة والفائدة، مروية بدقة وعناية شديدة، بسلسلة الإسناد الذي قد لا يخلو منه خبر أو نص، وأكثر ما يكون ذلك في المسائل النحوية واللغوية، فقد تستوقفه لفظة في بيت شعر، أو كلمة في آية أو خبر، أو مسألة نحوية لِيُفصِّل القول في ذلك تعبيراً عن ثقافته وقدرته العلمية، وبراعته في العرض والمناقشة، مع شَغَف كبير بقضايا اللغة وروايتها بتوثيق وإسناد واستقصاء في شرح كثير من الألفاظ وتفسيرها، فَيُبيّن شاذها وغريبها ومستعملها، وما قيل فيها من تصاريف واشتقاق، وقد يوجه نقداً لِشعر، فَيُفَسِّر ويعلل ويذكر ما فيه من قوة أو ضعف، وغير ذلك، وتبدو مهارته الأُسلوبية وقدرته في الربط والموازنة بين الآراء بدقة ووضوح وتسلسل منطقي منظم في عرضها بعبارات محكمة البناء تكاد تخلو من التعصب، ولم نعرف الأيام التي كان يجلس فيها للاملاء، ولا سنة ذلك، أمّا منهج الزجاجي في أماليه فأُجمله فيما يأتي:

1 . عنايته بذكر العِلَل النحوية، مُستعملاً أُسلوب الجدل والحوار والمناقشة، فهو يتخيل قارئاً يسأل فَيُجيب هو بما يعتل به، إلاّ أنّه لا يُسْرِف في ذلك، فهو يذكر المسألة النحوية أولاً وحجج النحويين وطلبهم فيها، فيناقشها قُبولاً أو رفضاً، لِيَسْتَبين رأيُهُ المعلَّل بعد ذلك، نحو قوله في إعراب (أيّ) من أَسماء الموصول: «فإنْ قيل لِمَ أُعربت (أَيّ) في الخبر وهي اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد كما يحتاج إليه الذي وأخواتها، ولم يُعْرب الذي وأَخواتها ؟ فالجواب في ذلك، أَنَّ (أيّا) اسم تَمَكّن بالإضافة، فأُعرب لأنه لا يعقل معناه إلاّ بما يُضاف إليه، فلمّا أُضيف إليه أخرجته الإضافة إلى التمكن فأُعرب»[1].

2 . عنايته بالتحليل عناية كبيرة، فهو يُحلِّل المسألة النحوية مُستقصياً الأقوال فيها، عارضاً ومناقشاً وموازناً ومُرجحاً، وأكثر ما كان ذلك فيما أفرده من مباحث لمسائل نحوية خاصة، نحو تفصيله القول في «مسألة في الأسماء

---

(1) الأخبار: 108؛ وينظر: 129، 131، 132، 133، 214؛ وينظر: الأمالي: 83، 84 .

لِمَ لَمْ تُجْزم، والأفعال لِمَ لم تُخْفَض ففي ذلك أجوبة»[1]، فيعتل ذلك بعلل تتبعها تتبعاً تاريخياً فيما يبدو، فهو يبدأ ما اعتل به سيبويه ومن تابعه من البصريين، والفرّاء وأصحابه، والبصريون والكوفيون والمبرد وثعلب، ونحو ذلك القول في مسألة وردت في كتاب سيبويه، فقال الزجاجي: «قال سيبويه في كتابه: (ما أَغْفَلَهُ عنك شيئاً) أي دع الشك واختلف العلماء في مراد سيبويه في هذه المسألة وشرحها»[2]، ثم يورد آراء العلماء في ذلك، وتظهر قدرته في عرض هذه الآراء ومناقشتها بعقلية نحوية غير متعصبة إلى مذهب نحوي، ففي قول الله ﷻ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[3]، يذكر آراء علماء النحو وأقوالهم واحتجاجهم فيما عرضوه من نحو فيها ثم يختم المسألة بقوله: «إنّ أجود هذه الأقوال في هذا قول سيبويه، والقول الآخر من قول الفرّاء الذي خَتَمْنا به المسألة»[4].

فالزجاجي في عرضه للمسائل النحوية غالباً ما يستخدم أُسلوب التفصيل ثم الإجمال الذي يتمخض عن رأي يختتم به المسألة بإيجاز ودقة.

3 . يتخذ موقفاً نقدياً من جملة من المناظرات النحوية التي يرويها في أماليه بتوجيه الآراء النحوية المتضمنة فيها، وإغنائها بتعزيز أو تفنيد لها، نحو قوله في المناظرة التي جرت بين الكسائي واليزيدي بحضرة المهدي، من قولهم (إنَّ مَنْ خَيْرِ القَوْمِ وأَفْضَلهم أو خَيْرُهُمْ بته زيدٌ) فقال الزجاجي: «المسألة مبنية على الفساد للمخالطة، فأمّا جواب الكسائي فَغَيْر مرضٍ عند أحد، وجواب اليزيدي غير جائز عندنا... والصواب عندنا في المسألة أنْ يُقال إنّ خَيْرِ القَوْمِ وأفضلهم أو خيرَهُم البتة زيد»[5].

4 . يَنبَري مُناصراً لسيبويه في غير موضع من أَماليه[6]، ويرد زعم طائفة

---

(1) الأخبار: 131؛ وينظر: الإيضاح في علل . باب علة امتناع الأسماء من الجزم: 102؛ وباب على امتناع الأفعال من الخفض: 107 .
(2) الأخبار: 216؛ وينظر: الكتاب: 129/2 .
(3) سورة مريم، الآية: 69 .
(4) الأخبار: 107؛ وينظر: الكتاب: 389/2 (باب أيّ)؛ ومعاني الفرّاء: 48/1 .
(5) الأمالي: 62؛ المناظرة بنصها في: مجالس العلماء: 288؛ وينظر: الأمالي: 144، 145 .
(6) ينظر: الأخبار: 107، 191؛ الأمالي: 83، 234 .

من الناس، وقد وَهِمُوا في تخطئته،نحو ما جاء في تقديره:(إنْ لَمْ يَجِدْ من يتكل عليه) في قول الشاعر:

إنَّ الكريمَ وأَبيكَ يَعْتَمِلُ　　　إنْ لم يَجِدَ يَوْماً على مَنْ يتكل

فبعد استقصائه أقوال النحويين فيه يرى «إنّ بعض الناس يزعم أنّ سيبويه قد غَلِطَ فيه... فتقديره: إنْ لم يجد من يتكل عليه وليس يوجد مما يتعدى بحرف خفض فلهذا خالفوه»[1].

مصادر النحو في أمالي الزجاجي:

مصادره من العلماء:

أكثر الزجاجي من الرواية الشفهية عن شيوخه، فكانت جُلَّ مصادر النحو في أماليه ما سمعه منهم، ولهذا سنبدأ أولاً بذكر ما أسنده الزجاجي إلى شيوخه وهم: أبو جعفر أحمد ابن رستم الطبري (ت304هـ) [2]، ومحمد بن العباس اليزيدي[3]، وأبو إسحاق الزجاج[4]، وعلي بن سليمان الأخفش[5]، ونفطويه[6].

فضلاً عن هؤلاء ترددت في أماليه أَسماء عدد من النحويين البصريين والكوفيين منهم: عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 159هـ)، والخليل ابن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، ويونس بن حبيب، والأخفش الأوسط، وأبو عمرو الجرمي، وأبو عثمان المازني (ت 248هـ)، والمبرد.

مصادره من الكتب:

لم يشر الزجاجي إلى كتب كثيرة أخذ منها وسمَّاها في أَماليه، باستثناء إشارته إلى ما أخذه من **(كتاب سيبويه)**[7]، و **(كتاب الرد على سيبويه)**[1]

---

(1) الأمالي: 234؛ وينظر: تكرار المسألة نفسها في: الأخبار: 191؛ ومجالس العلماء: 82، 83 .

(2) ينظر: الأمالي: 226، 238 .

(3) ينظر: أخبار أبي القاسم: 20، 21، 239، 240 .

(4) م . ن: 191 .

(5) م . ن: 239 .

(6) م . ن: 232، 233 .

(7) ينظر: أخبار أبي القاسم: 216؛ والكتاب: 129/2 .

للمبرد، كما تجلت في أماليه شدّة اعتزازه بكتبه المؤلفة فجاءت أَماليه حافلةً بمسائل ضمنتها هذه الكتب المصنّفة نحو كتاب **(الجُمَل)**[2]، وكتاب **(الإيضاح في علل النحو)**[3]، وبتتبعنا مسائل النحو في أَماليه، اهتدينا إلى بعض الكتب التي أخذ منها الزجاجي ولم يشر إليها.

1 ـ كتاب سيبويه:

أخذ منه ما قاله سيبويه في إعراب (أَيُّهم) وتخطئته الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب فيما قالوه في إعراب[4] قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[5].

2 ـ معاني القرآن (الفرّاء):

أخذ منه ما قاله الفرّاء من أقوال ثلاثة، تُمثِّل رأي الكوفيين على حد قول الزجاجي ـ في إعراب (أيّهم) من قوله ـ تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[6]، وهي قوله، قال الفرّاء: «يجوز أنْ يكون القول واقعاً على موضع (من) كما تقول أَصبتُ من كُلِّ طعام، ونلت من كل خير، ثم يقدر وينظر أيُّهم أشدّ، وله قول ثالث، قال يجوز أنْ يكون معناه ثم لننزعنّ من الذين تَشايعوا فتنظروا بالتشايع أيُّهم أشَدّ فتكون (أيٌّ) في صلة التشايع»[7].

---

(1) م . ن: 191، وقد تقصى ابن ولّاد، وهو تلميذ المبردُ رُدودَ شيخِهِ على سيبويه في كتاب **(الانتصار لسيبويه على المبرد)** ومنه نسخة فريدة في المتحف العراقي، وحققه: عبد الحميد السنيوري .

(2) ينظر: أمالي الزجاجي: 129، وينظر: الجمل: 306؛ ينظر: أخبار أبي القاسم: 108؛ ينظر: الجُمل: 361، 362، 363، 364؛ ينظر: أخبار أبي القاسم: 129؛ ينظر: الجُمل: باب أفعال المقاربة: 200، 201، 202 .

(3) ينظر: أخبار أبي القاسم: 131، 132، 133؛ ينظر: الإيضاح في علل النحو: باب علّة امتناع الأسماء من الجزم: 102 .

(4) أخبار أبي القاسم: 107؛ وينظر: الكتاب: 398/2 (باب أيّ) .

(5) سورة مريم، الآية: 69 .

(6) سورة مريم، الآية: 69 .

(7) أخبار أبي القاسم: 107؛ وينظر الأقوال الثلاثة بنصها في: معاني الفراء: 47/1 .

أمالي القالي

اسمه ولقبه ونشأته:

كتب غير واحد في القالي وأماليه[1]، وكلّهم أفاد وأغنى، وقدّم بحوثاً ودراسات تتناسب ومكانة القالي العلمية والتعليمية، وشهرة كتاب الأمالي وانتشاره وانكباب الدارسين عليه قديماً وحديثاً، مما يعطي الباحث العذر في الاختصار.

هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن عيسى بن محمد بن سليمان البغدادي القالي، لُقِّبَ بالقالي لسفره إلى بغداد مهل (قالي قلا)، وهي قرية من قُرى (منازجرد) فنسب إليهم[2].

ولد بـ (منازجرد) من ديار بكر سنة (280 هـ) ورحل إلى بغداد طلباً للعلم سنة (303 هـ) وأقام بها إلى سنة (328 هـ)، ثم غادرها إلى الأندلس قاصداً قرطبة فدخلها سنة (330 هـ)[3].

ثقافته ومكانته العلمية:

نبغ القالي في الأدب واللغة فعرفته حلقات الدرس طالب علم مثابر ذا حافظة قوية ميّزته من أهل زمانه، «فكان أحفظهم في اللغة وأرواهم للشعر الجاهلي وأحفظهم له»[4].

تَلْمَذَ في بغداد لعلماء كُثْر من المشاهير منهم: الزجاج، وأبو الحسن الأخفش، والبغوي وابن صاعد، وابن دريد، ونفطويه، وابن الأنباري، وابن درستويه، إذ أخذ عنه كتاب سيبويه عن المبرد[5].

---

(1) هاشم الطعان في **(مقدمة البارع)**، محسن جمال الدين في **(أُدباء بغداديون في الأندلس)**، الودغيري في **(أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية في الأندلس)** عماد حازم في **(الدرس اللغوي بين القالي والبكري في مادة كتاب الأمالي)**، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الموصل، 1988 .

(2) مختصرة من طبقات اللغويين: 132، 204، 205؛ وينظر: معجم الأدباء: 25/7، 26؛ إنباه الرواة: 207/1؛ مرآة الجنان: 359/2؛ بغية الوعاة: 453/1 .

(3) نفس المصادر والصفحات أعلاه .

(4) ينظر: طبقات النحويين: 202 .

(5) ينظر: م . ن: 204، 205 .

وصفه القفطي (ت 646 هـ)، بأنّهُ علامةً وراوياً ونحوياً ولغوياً[1]، وصَنَّفَهُ الزبيدي (ت 379 هـ) في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين[2].

له تصانيف كثيرة منها كتابه المعروف بـ **(النوادر)**، و **(البارع في اللغة)**، وغير ذلك، ومن تلامذته أبو بكر الزبيدي[3]، توفي القالي سنة (356 هـ)[4].

وصف الأمالي ومنهجها النحوي

كتاب أمالي القالي أو نوادره كما تُسمِّيه بعض المصادر[5]، أملاهُ القالي من حفظه في الأَخمسية بقرطبة في المسجد الجامع بالزهراء[6]، وقد فرَّقَ بعض الباحثين بين تسمية الأمالي والنوادر منهم: محمد حسين آل ياسين معتمداً على مدلول النوادر في اللغة «هو الساقط، وما سقط شذَّ عن الجمهور، وبهذا المعنى ينبغي أنْ تكون نوادر الكلام»[7].

والكتاب بطبعة دار الكتب يقع في مجلدين، الأول: يضم الأمالي في جزئين، والثاني: ضمَّ ذيل الأمالي والنوادر.

منهج الأمالي عامة ومنهج النحو خاصة

يغلب على الأمالي الاستطراد، فما أن يبدأ أبو علي برواية خبر أو نص وإسناده إلى راويه حتى يبدأ بشرحه وتفسيره وتوضيح ما غمض فيه من مفردات وتراكيب، فيناقش ويوازن فيرجح رأياً، أو لا يرجح، يُبدي رأياً أو يسكت،

---

(1) ينظر: إنباه الرواة: 204/1 .

(2) ينظر: طبقات النحويين: 132 .

(3) ينظر: معجم الأدباء: 29/7، 30 .

(4) طبقات النحويين: 205 .

(5) فَصَّلَ القول في ذلك الودغيري فقال: «الزبيدي في طبقاته والحميدي وصاحب الصلة وابن خير وغيرهم يسمونه النوادر، وابن القرطبي يُسميه الأمالي، وابن الأبّار في التكملة يُسميه النوادر تارة، ويدعوه بالأمالي تارة أخرى، ويسميه صاحب النفح **(الأمالي والنوادر)**، وذكره حاجي خليفة مرة بين كتب الأمالي ثم أعاد ذكره بين كتب النوادر»، أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس: 216، 217 .

(6) ينظر: مقدمة القالي: 3/1 .

(7) الدراسات اللغوية عند العرب: 125 .

كل ذلك مستعيناً بآراء علماء النحو واللغة، وهذه كسابقتها من كتب الأمالي في تعدّد موضوعاتها وتنوعها وافتقارها إلى الوحدة الموضوعية، فهو ينتقل من موضوع إلى آخر بلا رابط بينهما، مع ملاحظة غزارة المادة اللغوية فيها، وصعوبتها أحياناً، إلاّ أنّ الروايات الأدبية والتاريخية وكثرة الشواهد والنصوص الشعرية والنثرية قد حببّتها إلى النفس وذللتها للدراسين.

والكتاب فضلاً عن ذلك تَضَمَّنَ مادة في اللغة لم يُسْبَق إليها . على حد قوله . إذ قال: «على أنَّني أوردت فيه من الابدال ما لم يورده أحد وفَسَّرت فيه من الاتباع ما لم يفسره بشر»[1].

وَرَدَ في أَمالي القالي عدد قليل من قضايا النحو سَلَكَ في عرضها طرائق ثلاث:

1 . يذكر مسألة نحوية كاملة فيفرد مَبحثاً خاصاً لها، شارحاً ومستقصياً أقوال علماء النحو فيها، فيناقش ويوازن ويعلل، نحو قوله: «فإن قيل: كيف تكون (لا جَرَمَ) قَسَماً وليس فيها مُعظّم يُقْسم به ؟. قيل إنّ الاقسام عند العرب على ضربين...»[2].

2 . يروي قصيدة أنشدها أحد أشياخه لأحد الشعراء، فيكتفي بذكر ما سمعه منه من نحو وإعراب لكلمات أو تراكيب وردت في أبيات من القصيدة نفسها بلا إضافة أو تعقيب نحويّ منه، نحو ما جاء في قول الأبيرد الرياحي:

أَحَقاً عِبَادَ الله لَسْتُ لاقياً بُرِيْداً طَوالَ الدَّهْرِ ما لألأ العُفْرُ [3].

قال أبو علي: «قال أبو الحسن قوله: أحقاً عند أهل العربية في موضع ظرف، كأنّهُ قال أَفي حقٍّ عبادَ الله»[4]، وأكثر ما كان ذلك ما رواه من آراء نحوية لأبي الحسن الأخفش.

---

(1) مقدمة القالي: 3/1 .

(2) ذيل الأمالي: 210، 211 (مجلس في لا جَرَمَ وتفسيرها والوجوه فيها)، وينظر: المسألة في: الزاهر: 375/1، 376؛ وينظر: الأمالي: 13/2، ما أَفرده أبو علي من مبحث في «ما تلحقه العرب بآخر الكلمة في الاستفهام الإنكاري».

(3) الحماسة البصرية: 267/1 .

(4) ذيل الأمالي: 5 .

أما ما يرويه عنهم من قضايا لغوية أو صرفية فإنه يوجه آراء شيوخه ويناقشها وقد يصحح ما وَهِمُوا فيه[1].

3 . قد ينتقي من القصيدة المروية بيتاً له روايتان مختلفتان من جهة النحو، فيرويهما ويعطي لكل رواية إعرابها، ويُعمل عقله في ذلك، نحو ما جاء في قول المهلهل:

وَهَمَّام بن مُرَّة قَدْ تَرَكْنا عليه القَشْعَمَيْن من النسور[2]

قال القالي: «وُروى (عليه القشْعَمان من النسور) فمن رفع جعله حالاً كأنَّهُ قال: وعليه القَشْعَمان من النسور، وجاز حذف الواو لأنّ الهاء التي في عليه نَربط الكلام بأوّله»[3].

أما النحو في أَماليه، فأكثره ما كان يرويه عن شيخه أبي الحسن الأخفش[4]، أو عن أبي بكر بن الأنباري[5]، وأَقلّه ما ذكره، ووجدناه في كتاب سيبويه على نحو قوله: «وذكر سيبويه: أنّه سَمِع رجلاً من أهل البادية وقيل له: أَتَخْرج إنْ أَخْصَتِ الباديةُ؟ فقال أنَا إنِيهْ»[6].

أمالي اليزيدي [7]

عرّفَت كتب التراجم لمساق نسب اليزيدي وبجوانب مهمة من سيرته، وأغنت بمعلومات تضافرت مجتمعة على تشكيل صورة واضحة لِنسبه وسيرته

---

(1) ينظر: الأمالي: 130/2، وفيه يرد على أبي الحسن وَهَمَهُ في علوم إجازته جمع (زَواحف)، لأنَّ مفردها (مُزْحِف) من (أَزْحَفَ)، وأنكر (زَحَفَ) قال أبو علي: زَحَفَ صحيحٌ، يُقال: (زَحَفَ) المُعْيِي (وأَزْحَف) أي لم يقدر على النهوض مهزولاً كان سميناً).

(2) الأصمعيات: 22/1 روايته (القِشْعَمان) .

(3) أمالي القالي: 132/2 .

(4) ينظر: ذيل الأمالي والنوادر: 4، 5، 134 .

(5) ينظر: الأمالي: 270/1؛ ذيل الأمالي والنوادر: 210، 211 .

(6) الأمالي: 13/2؛ وينظر: القول بنصه في: الكتاب: 420/2 .

(7) لم تحمل المخطوطة الأصل اسم (**أمالي اليزيدي**) وإنما حملت اسم (**مراث وأشعار في غير ذلك**) وجاءت تسميتها بالأمالي من نسخة مخطوطة بخط الدكتور (كرنكو) . ينظر: المقدمة: يد .

فأغلبها تُشير إلى أنّه: أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى[1] بن المبارك[2] العدوي[3] اليزيدي[4].

ومن الجدير بالذكر أنّ العدوي إنما هو لقب عُرفَ به لولاء أسرته لبني عَديْ بن عبد شمس بن زيد مناة بن تميم [5]، بيد أنّ هذا اللقب لم يعمّر مع تلك الأسرة طويلاً إذ سرعان ما تحولت إلى لقب آخر ورثته عن أبي محمد بن المبارك باليزيدي.

ويذكر أبو الفرج الأصبهاني (ت 356 هـ أو 360 هـ) السبب في اعتماد أبي محمد هذا اللقب إلى اتصاله بيزيد بن منصور خال المهدي الذي كانت له عليه أيادٍ سابغة[6]، ثم شَمل بعد ذلك الأسرة كلها .

ولادتـه:

سَكَتَتْ الكتب التي بين أيدينا عن تحديد سنة ولادته، إلاّ أنّ ثمة إشارة تهدي الباحث إلى تحديد تلك السنة، فقد أشار معظم المترجمين لحياته بعد أنْ حَدَّدوا سنة وفاته في شهر جمادي الآخرة سنة (310 هـ) إلى أنّه كان قد بلغ اثنتين وثمانين سنة وثلاثة أشهر[7]، وعلى هذا تكون ولادته سنة (288 هـ).

مكانته وثقافته العلمية:

نشأ أبو عبد الله في بيت علم، وتلقى معارفه المتنوعة عن شيوخ عُرفوا بغزارة العلم واتساع الدراية، فقد أخذ عن محمد بن حبيب (ت 245هـ)، وأبي العباس

---

(1) ينظر: الأغاني: 180/20، 181؛ الفهرست: 51؛ تاريخ بغداد: 113/3؛ نزهة الألباء: 118، 182؛ إنباه الرواة: 198/3، 199؛ وفيات الأعيان: 337/4؛ الوافي بالوفيات: 199/3؛ بغية الوعاة: 124/1 .

(2) تاريخ بغداد: 113/3؛ إنباه الرواة: 198/3، 199 .

(3) ينظر: الأغاني: 180 . 181 .

(4) ينظر: م . ن: 180 . 181 .

(5) ينظر: م . ن: 180 . 181 .

(6) ينظر: م . ن: 180 . 181 .

(7) ينظر: تاريخ بغداد: 113/3؛ نزهة الألباء: 182؛ وفيات الأعيان: 199/3؛ الوافي بالوفيات: 199/3، وقيل إنه توفي سنة (313 هـ) وهي رواية ثانية إنفرد بها السيوطي، ينظر: بغية الوعاة: 337/4 .

الأحول (ت 250هـ)، وأبي الفضل الرياشي (ت 257هـ)، وثعلب (ت 291هـ)، وعمّية أحمد بن محمد (ت 260هـ)، والفضل بن محمد (ت 278هـ)[1] وآخرين.

حمل عنه كثير من طلبة العلم ورواته علماً كثيراً، وسمعوا منه سماعاً جماً، فقد رَوى عنه أبو بكر الصولي (ت 335 هـ)، وأبو إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ)، وأبو الفرج الأصبهاني (356 . أو 360 هـ) وآخرون[2].

حاز أبو عبد الله مكانة علمية مرموقة حملت المقتدر بالله على أَنْ يَكِلَ إليه مهمة تعليم أبنائه[3]، وقد وثَّقه تلميذه، الأصبهاني بقوله: «كان فاضلاً عالماً ثقة فيما يرويه، منقطع القرين في الصدق وشدة التوقي فيما ينقله»[4].

أمّا العلوم التي برع فيها وأجاد فكثيرة منها، **علم النحو**، يدل على ذلك أنّهُ وُصِفَ بالنّحويّ وبأنه إمام في النحو[5]. ألّفَ كتباً مفيدةً منها: **كتاب مختصر في النحو، كتاب الخيل، كتاب مناقب بني العباس، كتاب أخبار اليزيديين**[6].

منهج اليزيدي في أماليه:

يُكثر اليزيدي في أماليه من رواية الشعر إلى حدّ الإسراف، فهو يروي قصائد ومقطوعات ونتفاً شعرية متنوعة الموضوعات والأغراض، لشعراء جاهليين وإسلاميين وأمويين وعباسيين، مع عنايته برواية قصائد الرثاء كثيراً، واعتناء بتصحيح رواية بيت في تصحيف أو وهم أو ذكر رواية أخرى له، أو لجوئه إلى تفسير كلمة وشرحها، وبيان أوجه جمع مفردة وما فيها من لغات، وتصريف وتعزيز كل ذلك بشواهد من الشعر وكلام العرب وأمثالهم وأقوال اللغويين، على أنّهُ قد يعمد إلى شرح مفردة غريبة وردت في الشاهد نفسه فيفسرها موضحاً الشاذ والمستعمل منها، كلّ ذلك بكلمات دقيقة معبرة، وبأسلوب موجزٍ دالٍ على المعنى باختصار شديد، على نحو ما جاء في بيت المثقف العبدي:

---

(1) ينظر: تاريخ بغداد: 113/3؛ نزهة الألباء: 182؛ أمالي اليزيدي: 13، 16، 26، 143، 151.
(2) ينظر: تاريخ بغداد: 113/3؛ أمالي الزجاجي: 1، 194، 200؛ الأغاني: 181/20 .
(3) ينظر: الفهرست: 51 .
(4) الأغاني: 181/20 .
(5) ينظر: وفيات الأعيان: 337/4 .
(6) ينظر: الفهرست: 51 .

يُشَبَّهْنَ السَّفيتَ وَهُنَّ بُخْتٌ عُرِيْضَاتُ الأَباهِرِ والشُّؤُونِ [1].

قال اليزيدي: «ويروى، والمؤون، ويُروي عُراضات المناكِبِ، والبُهرة من كل شيء وسطه، وكذلك الجُفْرَة، وإنما أراد بالأباهر جمع أبهر والأبهران عرقان يَبْتَدّانِ الصّلب فأراد أنّها عِراضُ الظهور مُمْتَلئتها»[2].

ويروي عدداً من أحاديث الرسول ﷺ وأخبار العرب وأيامهم وغزواتهم ومعاركهم، ونوادرهم في جاهليتهم وإسلامهم، وغير قليل من حكايات وقصص عن خلفاء المسلمين بما يظهر حرصهم على الرغبة ومتابعتهم لأُمورهم والوقوف عليها.

والكتاب يخلو من المسائل النحوية ؛ ولُوحظ استعمال اليزيدي لِمُصْطَلَحي (النصب والرفع) للدلالة على الفتح والضم، نحو ما جاء في (القُرنتين) من قوله متمم بن نويرة:

فَمُجْتَمَعَ الأَشْراجِ مَنْ حَوْلِ شارِعٍ فَرَوَّى جَنابَ القُرنتين فَضَلْفَتا [3]

قال: «ويروي القُرنتين بالنصب والرفع جميعاً، والنصب أجود، وابن الأعرابي يختاره»[4]. وتفتقر هذه الأمالي إلى النظام والمنهج في رواية موضوعاتها.

أمالي أبي بكر بن دريد

اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو بكر محمد بن الحسين بلن دريد بن عتاهية بن خَنْتَم بن حسن بن حسن بن حساميّ بن رافع بن وهب بن سلمة بن حاضر[1]، الأزدي[2]، البصريّ[3]، العماني[4].

---

(1) ديوان المفضليات: 577 روايته (عُراضات)؛ التكملة من شرح الإيضاح: 158/2 روايته (عُظيماتُ)، و(المؤون)؛ وفي: تهذيب اللغة: 510/15؛ واللسان: 395/13 (عِراضات)، (والمؤون) .

(2) أمالي اليزيدي: 122؛ وينظر: 6، 10، 14، 15 .

(3) ديوان المفضليات: 537 روايته (الأشدام)، (جبال)؛ جمهرة أشعار العرب: 748/2 روايته (الأَجزاع) (جبال) .

(4) أمالي اليزيدي: 22 .

ولادته ونشأته وثقافته:

وعن ولادته قال أبو بكر «ولدت بالبصرة في سكة صالح سنة ثلاث وعشرين ومائتين»[5]، وقد تعددت تنقلات ابن دريد وأسفاره طلباً للأدب وعلم النحو واللغة، فنشأ وأقام بالبصرة ثم انتقل إلى عمان وفارس إلى أن استقر به المقام في آخر حياته ببغداد[6].

وصفته جلَّ المصادر التي تَرجمت لحياته، أنه كان ذا حافظة قوية، وأنّه عالم باللغة وأَشعار العرب، حتى قالوا إنّه (أعلم الشعراء وأشعر العلماء)[7]. قرأ على علماء البصريين وأخذ عنهم، منهم: أبو حاتم السجستاني، والرياشي، والتوزي[8].

ومن مصنفاته **كتاب الجمهرة، والسرج واللجام، وكتاب الاشتقاق والملاحن والمجتبى**، وغيرها من المصنفات الجليلة[9].

توفي ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة، وحددت بعض المصادر وفاته يوم الأربعاء لثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان[10].

كتاب أمالي بن دريد:

بين أيدينا **(تعليق من كتاب أمالي بن دريد)** برواية أبي الفضل محمد بن ناصر بن علي السلامي، يرفعه بإسنادٍ إلى عدد من العلماء، وصولاً إلى الراوي الأول للكتاب أبي مسلم بن أحمد علي الكاتب (ت 399 هـ) تلميذ ابن دريد،

---

(1) طبقات النحويين واللغويين: 201؛ وينظر: هامش محقق الأمالي .
(2) ينظر: تاريخ بغداد: 195/2 .
(3) الفهرست: 61 .
(4) مروج الذهب ومعادن الجوهر: 321/3 .
(5) الفهرست: 61؛ وينظر: تاريخ بغداد: 196/2؛ المنتظم: 261/6 .
(6) ينظر: الفهرست: 61؛ تاريخ بغداد: 195/2 .
(7) تاريخ بغداد: 196/2؛ وينظر: وفيات الأعيان: 450/3 .
(8) ينظر: الفهرست: 61 .
(9) الفهرست: 61؛ تاريخ بغداد: 197/2 .
(10) ينظر: المنتظم: 262/6؛ معجم الأدباء: 127/8؛ وفيات الأعيان: 450/3 .

والكتاب بهذه الرواية بسبعة أجزاء إذ ختم الراوي الكتاب بقوله: «هذا آخر الجزء السابع من أمالي ابن دريد»[1]، ولا تظنن أنّ الأجزاء قد جاءت كاملة، كما وردت في كتاب الأمالي، وإنما اكتفى الراوي باختيار أخبار ونصوص وأشعار من كل جزء من أجزاء الكتاب الأم، بدليل تصديره كل جزء من الأجزاء بقوله: «ومن الجزء الثاني ومن الجزء السادس..» على أنه لم يذكر الجزأين الأول والرابع، أما ما تبقى من الأجزاء المذكورة فهي غير مرتبة إذ يبدأ بالجزء الخامس فالثاني فالثالث فالسادس فالسابع، ولغرض وصف هذه الأجزاء أعددنا جدولاً يوضحها منسوقة على تسلسل ورودها في الكتاب.

الجزء	الصفحة		عدد الأخبار
	من	إلى	
الخامس	99	111	14
الثاني	111	118	17
الثالث	119	154	59
السادس	155	180	58
السابع	180	208	47

يتضح أنّ هذه الأجزاء ليست متساوية في عدد الأخبار المروية في كل جزء من الأجزاء، مع ملاحظة أنّ الثلاثة وأربعين خبراً الأولى من الكتاب التي سبقت الجزء الخامس غير معزوة إلى أيِّ جزء من الأجزاء، مما يحملنا على الظن أنّها من الجزأين الأول والرابع، وأن تسميتها سقطت من الكتاب وَهَماً من النساخ.

بقي أن نقول: إنّ الكتاب ليس حصراً على هذه الأخبار الأدبية والتاريخية، فقد أحصى محقق الكتاب مصطفى السنوسي «أكثر من سبعين ومئة مقطوعة

(1) تعليق من أمالي بن دريد: 208، وذهب مصطفى السنوسي إلى الظن أنّ كتاب أمالي بن دريد يتضمن أكثر من سبعة أجزاء . ينظر: المقدمة: 53 .

شعرية بها نيف وسبعون وخمس مئة من الشعر كلها ترجع إلى ما قبل القرن الرابع للهجرة» [1] يعكس كتاب أمالي بن دريد سعة علمه وثقافته، فهو ينتقل فيه منن رواية خبر أدبي إلى رواية خبر تاريخي أو إلى نص أدبي بلا نظام أو ترتيب يربط بين هذه الأخبار والنصوص، مع اعتناء بإسناد كل خبر إلى راويه، ولم تبرز شخصية ابن دريد النحوية واللغوية في أماليه، إذ وجدناه راوياً للأخبار والنصوص بلا رأيٍ، أو تعليق نحويّ أو لغويّ كما ألِفْنا ذلك عند أصحاب الأمالي، وإنما يكتفي بالرواية فقط.

(1) مقدمة المحقق: 52 .

الفصل الثاني

التفكير النحويّ في كتب الأمالي

أولاً ـ ضوابط الدرس النحوي:

ليس النحو عند أصحاب الأمالي مجرد إعراب أو عرض لآراء علماء النحو حسب،وإنّما هو هدف سامٍ يَتَّسق مع الوظيفة التي من أجلها وُضِعَ في تقويم الألسنة وتحصينها من اللحن والخطأ،إذْ قدَّموا درساً نحوياً حيّاً حين ربطوه بأساليب الناس في الحديث والكتابة، فقد يُصحّحون لحناً وَرَدَ في رواية حديث نبويّ شريف، أو في خبر أو في كلام تفوَّه به لحّان جاهل، أو يستوقفهم تركيب يستوجب المناقشة والتوجيه فيناقشون ويحلّلون، مستعينين بعلوم العربية من لغة وصرف وعروض وبلاغة ونحو، وهذا هو الفهم الصحيح لدراسة اللغة العربية وحدة كاملة بلا تجزئة أو فصل لعلومها بعضها عن بعض، فجاء التداخل بين علوم العربية في أماليهم، وكَثُرَت معالجتهم لعدد من النصوص بفكر نحويٍ واعٍ، فكان لابُدَّ من مقاييس يختبرون بها ما يَعنّ لهم من قضايا النحو وتوجيهها وهم يبحثون عن الأنموذج النحويّ، وأبرز هذه المقاييس:

1 ـ أحتجاجهم بكثرة الرواية عن العرب:

عَبَّرَ أصحاب الأمالي عن احترامهم لكلام العرب أصدق التعبير، إذ عدّوا كلامهم وأساليبهم واستعمالاتهم معياراً يحكمون فيه على صحة قضايا النحو أو فسادها، وبهذا التحم النحو في أماليهم إلتحاماً قوياً بكلام العرب، واعتمدوا . فيما يبدو . على كثرة الرواية عنهم معياراً إطمأنوا إليه في توجيه قضايا النحو، فإذا بدت مسألة نحوية معينة عزّزوها به، فالمعافى بن زكريا مثلاً يرى صحة مجيء(إذْ) الفجائية في جواب (بينما) خلافاً للأصمعي الذي يُنكر ذلك، ويحتج المعافى لذلك بقوله: «وقد جاء في الكلام والأخبار كثيراً»[1].

ويبدو أنّ الكثرة التي احتج بها المعافى في صحة ذكر (إذْ) في جواب (بينما) في كلام العرب، قد احتج بها الأصمعي أيضاً دليلاً على صحة رأيه في كثرة حذفها من كلام العرب «وهو الحافظ لثلث اللغة» [2].

وقد استوقف رأي الأصمعي علماء العربية لِما فيه من تشدّد فتناولوه بالنقد والتوجيه، فابن قتيبة يرى، في ذكر باب ما جاء فيه لغتان إستعمل الناس

---

(1) الجليس الصالح: 229/1 .

(2) ينظر: أخبار النحويين: 49 .

أضعفها أنَّ الأجود طرحها[1]، وذهب الحريري[2] (ت 516 هـ)، والسكاكي[3] (ت 626هـ) إلى أنّ المسموع من العرب طرحها ؛ لأن المعنى بين أثناء الزمان، ويرى ابن مالك[4] (ت 672هـ)، والمرادي[5] (ت 749هـ) أنّ تركها أقيس من ذكرها وكلاهما عربي.

يتضح أنّ الأصمعي كان متزمتاً في رأيه هذا، لأنّ كِلا الاستعمالين سُمع عن العرب، ولهذا ردَّ الرضي احتجاج الأصمعي بالكثرة، إذ رأى أنّ الكثرة لا تدل على أنّ المكثور غير فصيح، بل تدل على أنّ الأكثر أفصح، فأمير المؤمنين علي ﵁ وهو من الفصاحة بمكان[6] قال: «بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر».

ومما احتج به المعافى بكثرته في كلام العرب ما جاء في تأوّله حذف واضماره من قول فتى تميمي:

لاقَيْـتُ حَـرْباً بالثَّنيــةِ مُقْبِــلا   والصّبحُ أَبْلَـج ضَوُؤُهُ للسـاري[7]

قِفْ لا تصاعدْ واكْتَنَى لِيروعني   ودعـا بدعـوةِ معلـنٍ وشـعارِ

فَحَذَفَ القول بعد قوله: «والصبحُ أبلج ضوُؤُهُ للساري»، إذ المعنى (فقال قف) فأَضمر القول، واحتج المعافى بقوله: وحذف القول وإضماره كثير في كلام العرب»[8].

ويلجأ الزجاجي في أكثر من مسألة نحوية إلى سعة الرواية عن العرب ليدلل على صحة رأيه، كقوله في الإضمار: «أنّه كثير ومشهور في كلام العرب»[9]، وقوله: «والمضمر في كلام العرب أكثر من أنْ يُحصى، إلاّ أنّهُ يحيط به

---

(1) ينظر: أدب الكاتب: 352 .

(2) ينظر: درّة الغواص: 84 .

(3) ينظر: مفتاح العلوم: 264 .

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 92 .

(5) ينظر: الجنى الداني: 190 .

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 196/2 .

(7) البيتان من قصيدة لفتى تميمي لم يُسَمِّهِ المعافى. ينظر: الجليس الصالح: 170/3 .

(8) الجليس الصالح: 171/3 .

(9) أخبار أبي القاسم: 136.

أُصول ثلاثة»[1] ؛ فبعد أن يذكر هذه الأصول الثلاثة[2] للإضمار في الأفعال يدعو إلى القياس عليها قال: «فعلى هذه الأوجه الثلاثة إضمار الأفعال في كلام العرب فَقِسْ عليه»[3].

وفي قول الشاعر:

تَقُولُ إبْنَتي لَمّا رَأَتْ طُولَ رِحْلَتي سِفارُكَ هَذا تَاركي لا أَبالِها[4].

فيرى القالي «توهم الإضافة في **(لا أَبالِيا)** ؛ لأن العرب تقول: قم لا أبّ لَكَ ولا أَبالك»[5].

واعتزاز أصحاب الأمالي بكلام العرب، امتداد لعناية الرعيل الأول من اللغويين والنحويين الذين ما انفكوا يتتبعون شوارد اللغة، ونوادرها، وأساليبها باستقراء كلام العرب حتى استقامت قواعدها واستقرت أُصولها.

2 ـ انتقاء الفصيح من كلام العرب:

ومما يتصل بكلام العرب انتقاء الفصيح منه، فالكلام الواحد يُوصف بالفصاحة «إذا كان واضح المعنى سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره فج ولا متكلف»[6]، ويبدو أنّ هذه النعوت لا تكفي لِوصف الكلام بالفصاحة فزاد بعض العلماء عليها «فخامته وجزالته وشدته»[7]، فالفصاحة إذاً ليست مصطلحاً يقتصر على اللفظة الواحدة فقط، وإنّما هي «اسم عام يشمل المفرد من اللفظ والمركب منه»[8].

---

(1) م . ن: 217 .

(2) فَصَّلَ الزجاجي القول واسْتوفاهُ في الإضمار وأَحاط بثلاثة أُصول له في كلام العرب ومَثّلَ لكل أَصل بأَمثلة، فالأول مضمر يجوز إظهاره وإضماره، والثاني مُضمر لا يجوز إظهاره، والثالث مضمر لا يجوز أنْ يستعمل إلاّ بعد موافقة المخاطب عليه . ينظر: أخبار أبي القاسم: 218، 219 .

(3) أخبار أبي القاسم: 319 .

(4) البيت في جمهرة أشعار العرب: 762/2 روايته (وَشْكَ) .

(5) ذيل الأمالي: 139؛ وينظر: 158 .

(6) ينظر: كتاب الصناعتين: 7 .

(7) سر الفصاحة: 194 .

(8) الجامع الكبير: 77 .

ويرى الزركشي (ت 335 هـ) «أنَّ الفصيح من الكلام ما وافق لغة العرب ولم يخرج عمّا عليه أهل الأدب» [1].

وقد بدت اختيارات أصحاب الأمالي الفصيح من كلام العرب أقرب إلى الدقة، لِيدللوا فيها على صحة ما يعرضون لَهُ من نحو.

فالمعافى يرى «أنّ الفصيح من كلام العرب حذف الألف فيما يأتي في هذا الباب على لفظ الاستفهام، نحو: فِيمَ أنت ؟ وعَلامَ تذهب ؟ ولِمَ فَعَلْتَ ؟ وعَمَّ تَسْأَلُ؟»[2]، فاختياره دقيق إذ حذف ألف الاستفهام مع حرف الجر يأتي فَرْقاً بين الاستفهام والخبر، فإذا كان الكلام خبراً فإنّ الألف تثبت فنقول: «سَلْ عَمَّا أرَدْتَ ؟ وَتَكَلَّمْ فيما أَحْبَبْت ؟»[3]. جاء في القرآن الكريم: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝٣٥﴾[4]، وقوله ـ تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾[5]، فإثْباتها في الاستفهام من الشذوذ الذي جاء القرآن بخلافه[6].

ويرى ابن الأنباري أَنّ في هذه الألف أربع لغات (أَصحهنّ: لِمَ فعلتَ بفتح الميم ولِمْ فَعَلْتَ ؟ بتسكين الميم ولِمَا فَعَلْتَ ؟ بإثبات الألف على الأصل، ولِمَهْ فعلت ؟ فإدخال الهاء للسكت» [7].

والأجود، اللغة الرابعة، لأن الألف حُذِفَتْ في الوقف من (ما) وعُوِّضَ منها (الهاء) وبقيت الفتحة دليلاً عليها[8].

وأوضح الزجاجي فساد مسألة ذكرها في مناظرة جرت بين الكسائي واليزيدي بحضرة المهدي في قولهم: «إنّ مِنْ خَيرِ القومِ وأفْضَلِهم أو خَيْرُهم بَتَّةَ

---

(1) البرهان في وجوه البيان: 252 .

(2) الجليس الصالح: 312/1 .

(3) أدب الكاتب: 264 .

(4) سورة النمل، الآية: 35 .

(5) سورة النبأ، الآية: 1 .

(6) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 522/2 .

(7) الزاهر: 382/2 .

(8) ينظر: الأصول: 403/2، ويرى ابن درستويه أنّ الصواب أَنْ تُكتَب: على مه؟ وإلى مَه؟ بالهاء لأن ما هو أكثر من حرف لا يجب وصله بـ (ما) وبهذا أجاز إذا اتصل بها الباء أو اللام أنْ تُكتب لِمَ؟ وبِمَ؟ لأنّها على حرف واحد. ينظر: كتاب الكتاب، ابن درستويه: 52.

زيدٌ، فأبان ما في إجابتهما من مُغالطة، محتجاً بالقرآن والفصيح من كلام العرب، فقال: «فأمّا جواب الكسائي فغير مرضٍ عند أحد، وجواب اليزيدي غير جائز عندنا، لأنّهُ أَضمر (أنْ) وأَعملها، وليس من قوتها أنْ تُضْمر فتعمل، فأمّا تكريرها فجائز، وقد جاء في القرآن الكريم والفصيح من الكلام»[1]. قال الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴿١٧﴾﴾[2]، واستشهد بقول الشاعر:

إنَّ الخَليفَةَ إنَّ الله سَرْبَلَهُ سِرْبَالَ مُلْكٍ بهِ تُرْجَى الخَواتيْمُ [3]

ولكي يدلل القالي على إفادة (لا جَرَمَ) معنى القسم على الرغم من خلوّها من القسم صراحةً بِمَنْ يجل قدره وتعلو منزلته، احتج بحمل الفصحاء ألفاظاً معناها معنى القسم جعلوها عوضاً عن اليمين فقال: «قالت الفصحاء: جَيْرِ لأَفْعَلَنَّ، وعَوْضُ لأَجْلِسَنَّ، يعنون بهذين اللفظين (حَقّاً) فاحْتَمَلَتْ (لا جَرَمَ) من معنى الإقسام مثل الذي احتملت (كَلاًّ) و (جَيِء عَوْضُ) [4]، قال الأعشى:

رَضِيْعَتيَ لِبانِ ثَدْي أم تَحَالَفا بأَسْحَم دَاج عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ [5].

وقال الكميت بن زيد الأسدي:

أَأَسْلَمُ ما تَأْتي بِهِ مِنْ عَداوَةٍ وَبُغْضٍ لَهُمْ لا جَيْرِ بَلْ هَوَ أَشْجَب [6]

فحجته قوية، إذْ ذهب الفرّاء إلى أنّ (لا جَرَمَ) تعني (الحق) عند المفسرين لقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ ﴿٢٢﴾﴾[7]، وذهب الى «أنها كانت في

---

(1) أمالي الزجاجي: 59، وفيها أجاب الكسائي (إنّ مَنْ خَيْرِ القَوْمِ وأَفْضَلِهم أو خَيْرُهم بَتَّةَ زيداً) فرفع (خَيرُهُم) قبل أنْ يأتي باسم (إنّ) ونصبه بعد الرفع، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر: الإنصاف: 185/1 " القول في العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر " .

(2) سورة الحج، الآية: 17 .

(3) ديوان جرير: 672/2 روايته (يكفي الخليفة)؛ معاني الفرّاء: 140/1، 218 روايته (تُزجى) ولّعله تحريف .

(4) ذيل الأمالي: 211 .

(5) ديوان الأعشى: 33 .

(6) شرح الهاشميات: 38 .

(7) سورة هود، الآية: 22 .

الأصل بمنزلة (لابُدَّ أنّكَ قائم)،و(لا محالة أنّك ذاهب) فَجَرت على ذلك، وكَثُرَ استعمالهم إيّاها حتى صارت بمنزلة (حقاً) تقول العرب:(لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ)»[1]، فهي بمنزلة اليمين.

ولجوء أصحاب الأمالي إلى انتقاء الفصيح من كلام العرب له ما يسوّغُه من حاجة المستملين إلى ضوابط للاستعمال النحويّ الصحيح في عصر تداخلت فيه الألسنة وفشى اللحن، فكان لابُدَّ من انتقاء ما هو عربي جيد المرويات من كلام العرب مما يتسق مع القياس، نحو قولهم: «الأَفصح والأَوضح في العربية سماعاً وقياساً» [2]، واطرح ما هو ضعيف وشاذ.

وهذا الحرص على انتقاء الفصيح من المرويات دفع المعافى إلى رفضه رواية بعض الأبيات ونسبة المتكلم بها من العرب، وإنْ كان قدوة، إلى الغلط واللحن فاطرح رواية الجر في (غير)، وأَجاز رواية النصب فيها بأنّها صفة لمنصوب وهو (السّنَةَ) من قول ذي الرمة:

تُرِيْكَ سُنَّةَ وَجْهٍ غِيْرَ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءَ لَيْسَ بِها خَالٌ ولا نَدَبُ[3]

وسبب ذلك . فيما رواه . المعافى «أنّ من رواه بالجر أَتبعه إعراب وجه المخفوض بالإضافة على الطريقة التي يُجيزها من يجيزها للمجاورة بمنزلة (هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ) وهذا وجه ضَعيف مرغوب عنه»[4]، ولا نرى ضعفاً في رواية الجر في مثل هذا لأنَّ «الذي تَجره العرب على الجوار إنّما تجعله على بعض الأَوصاف وهو أنْ يكون النعت الذي يجره يوافق الاسم الذي يُجاوره في عدته وفي تذكيره وتأنيثه»[5]. ونظير هذا قراءة قوله تعالى: ﴿عَذَابُ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ۝١٥٦﴾[6]، فَجَرَّ

---

(1) معاني الفرّاء: 8/2، 9؛ وينظر: الفاخر: 261؛ الصاحبي في فقه اللغة: 150 .

(2) الجليس الصالح: 421/1 .

(3) ديوان ذي الرمة: 29/1؛ المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 322؛ المحاجاة بالمسائل النحوية: 90 روايته (غُرَّةَ وَجْهٍ) .

(4) الجليس الصالح: 236/2 .

(5) شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: 341/1 .

(6) سورة الشعراء، الآية: 156 .

﴿عَظِيمٍ ١٥٦﴾ إتباعاً لليومِ «لأنَّ العذابَ وصِفَته واقعان وهو نكرة ومضاف إليه والوجه (عَظيمٌ) بالرفع وقد قريءَ بهما»[1].

ولعلّ الذي حَمَلَ المعافى على ذلك هو «أنَّ الحمل على الجوار قليل يُقْتَصَر فيه على السماع، ولا يُقاسُ عليه لقلته»[2].

وفي قول أحد الأعراب:

سَأَلْتُهُ كَيْفَ كانَتْ خَيْرُ عِيْشَتِهِ   فقال: ماضٍ على الأَهْوالِ مَرْهُوبُ[3]

رَوى الزجّاجّي الشذوذ فيه فقال: «أمّا قوله: فقال: ماضٍ على الأهوال مرهوبُ فذلك من شاذ العرب» [4]، ووجه الشذوذ فيه على ما نرى أنّهُ ذَكَّرَ «ماضٍ» وهي في مُوضع يُستقبح فيه التذكير، فضلاً عن الرفع فيها، لأنّ النصب في مثل هذا هو الوجه . على نحو ما ذكر سيبويه . ؛ لأنه جواب على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أنْ يُؤخَذ به [5].

ويبدو أنّ الزجاجي تأَول الرفع في (ماضٍ) على أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (عيشتي) لأنّهُ حَمَلَها على قول الراجز:

فَقالَ القائلون لِمَنْ خَفِرْتُم   فقال السّامِعُون لَهُم وَزيرُ [6]

تأوّله بأنه (المخفور لهم وزير).

وليس ببعيد عندنا أنْ تكونَ (ماضٍ) خبراً لمبتدأٍ محذوف تقديره (أنا) فيكون الجواب (أنا ماضٍ على الأَهوال مرهوب)، فلم يأتِ بالجواب على اللفظ، فلجأ إلى المعنى، فأَجاب عن نفسه بدلاً من عيشته، وإذْ ذاك فلا شذوذ في البيت.

---

(1) الإفصاح: 320، وأنكر النحاس الحمل على الجوار في كتاب الله ﷻ مُستَدلاً بما ذكره بما ذكره سيبويه بأنَّ الحمل على الجوار غلط من العرب لأنّهم إذا ثَنوا قالوا: هذان جُحرا ضَبٍّ خَربان. ينظر: إعراب القرآن: 182/2 .

(2) أسرار العربية: 338 .

(3) لم نعثر على قائله .

(4) أخبار أبي القاسم: 153 .

(5) ينظر: الكتاب: 418/2، 419 .

(6) ورد في البيت كما حققه الدكتور عبد الحسين مبارك (خَفِرْتُهُم) ولعله خَطَأ مطبعي، لأنّ البيت لا يستقيم وزناً مع هذه اللفظة والصحيح (خَفِرْتُم)؛ كما هو في: معاني الفرّاء: 240/2، واللامات: 49 .

غير أننا وجدنا المعافى يميل إلى ما هو خلاف المختار من الفصيح إذا رأى فيه وجهاً من وجوه الإعراب، فهو لا يُلَحِّنْ المتعجب من حُسنِ ثَورين مرّا به فعبَّر عن هذا الإعجاب بقوله: (ما أَحْسَنَ هذان الثوران) ويرى «أنّهُ ليس بلحن وإنْ كان المختار الفصيح خلافه»[1]، والصحيح أنّهُ لحن فأُسلوب الأداء اللغوي للتعبير عن معنى التعجب قد فَسَدَ برفع (هذان) بدلاً من النصب، وبهذا نفى الحسن عن هذين الثورين والصحيح العكس.

ولعله أجاز هذا الوجه لِصحته من جهة الإعراب على أنّهُ لُغة بني الحارث بن كعب وقيل كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والجر على لفظ واحد[2]، أي يعربونه إعراب الاسم المقصور، إلاّ أننا نرى الرفع في هذا الموضع مُلبساً ومُفسداً للمعنى، فللاعراب أثر مهم في التفرقة بين المعاني نحو ما تأوّله ابن بابشاذ (ت 469 هـ) من معانٍ ثلاثة تَصْلُح في قولنا: (ما أحسن زيد)، إذْ صَلُح فيها نفي الإحسان إذا رُفع (زيدٌ)، والتعجب من حُسْنِهِ إذا نُصِبَ (زيداً) والاستفهام عن حُسْنِهِ إذا رُفع (أحْسَنُ) وخُفِضَ (زيدٍ) [3].

وعلى هذه اللغة خَرّجَ بعضهم قراءة[4] قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ۝٦٣﴾[5] بتشديد (أنّ).

وتتجلى في الأمالي ضوابط . فضلاً عمّا ذكرناه . مُستمدة من أُصول النحو العربي، عزّر فيها أصحاب الأمالي ما يذكرونه من نحو، منها:

1 . الإجماع، نحو قولهم: «ومكان جميع من تقدم من النحاة يجيز في مثل (هِنْدٌ) و(دعْد) وما وسطه من أسماء المؤنث ساكناً، ويختارون ترك الصرف

(1) الجليس الصالح: 335/2 .

(2) ينظر: معاني الفرّاء: 183/2؛ مجاز القرآن: 21/2؛ معاني الأخفش: 1 215؛ تأويل مشكل القرآن: 50 .

(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 138/1 .

(4) ينظر: تفصيل القراءات في هذه الآية: معاني الفراء: 183/2؛ مجاز القرآن: 183/2؛ معاني الأخفش: 215/1؛ تأويل مشكل القرآن: 51؛ إعراب القرآن، النحاس: 343/2؛ الحجة في علل القراءات السبع، ابن خالويه: 217، 218؛ حجة القراءات، أبو زرعة: 454؛ مشكل إعراب القرآن: 69/2؛ البيتان في غريب إعراب القرآن: 145/2 .

(5) سورة طه، الآية: 63 .

في غيرالشعر»[1]،جاء ذلك في صرف الاسم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، ومنعه الصرف.

2 . ومن الإجماع أيضاً، قولهم: «وهذا متفق عليه لا خلافَ فيه»[2]، ذلك ما جاء في رفع المعطوف (عمرو) من جملة (إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ) على أنّهُ مرفوع بالابتداء وإضمار له مثل الخبر المقدم.

3 . القياس، نحو ما جاء في قراءة قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ ٢٣٣﴾[3] بنصب﴿يُتِمَّ﴾ «لوجوب الحجة بنقلها لِصحتها في العربية ومقاييسها»[4].

4 . صحة الإعراب، نحو قولهم: «الوجه المتفق على صحته في الإعراب، والمختار عند كثير من نُظَّار النحاة الفتح»[5]، جاء ذلك في رواية فتح (حينً) من قول ذي الرمة:

عَلى حينَ راهَقْتُ الثلاثين وارْعَوَتْ لِدّاتي وكانَ الحلمُ بالجَهْل يَرْجَعُ[6]

5 . وقولهم: «أحقّاً عند أهل العربية في موضع ظرف كأنهُ قال أَفي حق»[7] جاء ذلك في قول الشاعر:

أَحَقّاً عِبادَ الله أَنْ لَسْتُ لاقِياً بُر ِيْداً طَوال الدَّهْرِ ما لأْلأ العُفْر[8].

ثانياً ـ النقد النحوي:

عالج النحويون واللغويون النصوص الأدبية معالجة نقدية نحوية ولغوية أحياناً، تقوم على كَشْف مدى قدرة المنشيء في نجاحه أو إخفاقه في استعمال الصيغ والتراكيب، أو استقباح مخالفات نحوية خارجة عن قواعد اللغة العربية،

(1) الجليس الصالح: 326/1، وفيه أيضاً نقل المعافى أنّ الزجاج قد انتفرد في عدم إجازته صرف شيء من الأسماء المؤنثة إلاّ في ضرورة الشعر .

(2) أخبار أبي القاسم: 25 .

(3) سورة البقرة، الآية: 233 .

(4) الجليس الصالح: 564/1 .

(5) الجليس الصالح: 198/2 .

(6) ديوان ذي الرمة: 1192/2 .

(7) ذيل الأمالي والنوادر: 5 .

(8) الحماسة البصرية: 267/1 .

فترصدوا سقطات الشعراء، ولهذا «نشبت بين النحاة وفريق من الشعراء معركة تعرض النحاة فيها للشتم القارص والهجاء اللاذع»[1].

وقد حفظت كتب اللغة والأدب والتراجم كثيراً من التعليقات النحوية واللغوية، وَرَوت جانباً من ذلك الخلاف بين النحويين والشعراء[2].

وجّه أصحاب الأمالي وهم يشرحون ويُفسرون أبياتاً من الشعر ونصوصاً من النثر نقداً كثيراً، إمتزج فيه التحليل النقدي بقضايا النحو فوجهوا نقدهم لرواية عدد من الأبيات وبيان صحتها أو خطئها ونقدهم المسائل النحوية، والضرورات الشعرية والقراءات القرآنية على نحو ما سنفصّل.

1 ـ نقد رواية الأبيات:

أ . استفاض المعافى في نقده لأبيات رواها بروايات مختلفة وأعاريب متنوعة لعلماء النحو مناقشة وجوه هذه الروايات وقياسها في العربية مُستوحاة من علمه وثقافته وحسّه اللغوي نحو ما جاء في بيت جرير:

الشَّمْسُ طالِعَةٌ لَيْسَاْ بِكاسِفَةٍ تَبْكي عَلَيكَ نُجُومَ الليلِ والقَمَرا[3]

استقصى المعافى اختلاف الرواة في روايتهم لهذا البيت فقال: «رواه البصريون: الشَّمْسُ طالعةٌ لَيْسَت بكاسِفَةٍ، ورواه الكوفيون: الشَّمسُ كاسِفَةٌ ليست بطالعةٍ، ورواه بعض الرواة: وَيَبْكي عليك نجومَ الليلِ والقَمَرا، ورواه بعضهم تَبْكي عليك نجومَ الليلِ والقَمَرا»[4]. وتبدو براعته في عرضه لِمَا قيل فيه من نحو ومعانٍ واحتجاجه لكل قول بحجة محللاً وموازناً ومرجحاً لِمَا يَراهُ مُناسباً فيقول: «وأَقربها مأخذاً أنَّ جملة معنى هذا القول: إنّ الشَّمس لم تقوَ على

(1) النقد اللغوي عند العرب: 154 .

(2) ينظر على سبيل المثال: الفهرست: 47؛ الخصائص: 239/1؛ العمدة: 245/2 باب في أغاليط الشعراء والرواة؛ الصبح المنبي: 87 .

(3) ديوان جرير: 736/2 روايته (فالشَّمْسُ كاسِفَةٌ) الكامل: 273/2؛ شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري: 458 روايته (فالشمس كاسفة)، وكذلك في: الزاهر: 386/1؛ والإفصاح: 192.

(4) الجليس الصالح: 118/2 .

كَسْف النجوم والقمر لإظلامِها وكسوفها»[1]، فتفسيره راجح مقبول: طلعت الشمسُ ولم يكسف ضَوؤُها نجومَ الليل والقمرَ بحزنها وبكائها[2].

ويبدو أنّهُ كان يعدّ المعنى سبباً مهماً في تغيير الإعراب فراح يُحلل ويفسر هذا البيت مبيناً الفرق في المعنى والإعراب بين تحليل وآخر، فاختلاف إعراب (نجوم) بالرفع والنصب قائم على هذا الأساس فناقش ما قيل فيه وأغنى.

ب . ويروي البيت بالرفع والنصب في (واستوى والرجالِ) من قول الفردف:

فَإِذا زَالَتِ الإمارةُ عَنْهُ   واسْتَوى والرجالُ عادَ بَصيْراً

فرواية الرفع في (والرجالُ) عطفاً على (استوى) والنصب على أنْ تكون الواو بمعنى (مع)، ويرى النصب حسناً في هذا الموضع، لأن «الفصيح من كلام العرب في مثل هذا أنْ يؤكدوه ثم يعطفوا عليه فيقولوا: فاستوى هو والرجالُ»[3].

لأنه لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع حتى يؤكد[4]، قال تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴿٢٤﴾﴾[5]، ومما يؤكد ما ذهب إليه المعافى . على حد قوله . روايتهم هذا البيت (واستوى بالرجال) بالباء.

ولعلّه مصيب في رأيه فمعنى (مع) يَصْلُح في هذا «لأن الباءَ يَقرب معناها من معنى (مع)إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة... ومن ذلك:(واستوى الماءَ والخَشَبَةَ) أي مع الخشبة وبالخشبة»[6].

ج . وينفي نصب (تَدارُكَها) في رواية من فتح الراء والكاف من قول أحد القضاة:

كادَتْ تَزِلُّ بَهِ مَنْ حالِقٍ قَدَمٌ   لَوْلا تَدارُكُها نَوزنُ بن دَرَّاجٍ

ويرى المعافى أنّ هذا خطأ إذ ليس (لولا) هنا بمعنى التحضيض، وعلى هذا قال: «الصواب إذاً أنْ تُروى: (لولا تَدارُكُها) بضم الراء والكاف على إعمال

---

(1) الجليس الصالح: 125/2 .

(2) شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري: 459 .

(3) الجليس الصالح: 63/2 .

(4) ينظر: الأصول: 79/2 .

(5) سورة المائدة، الآية: 24 .

(6) الأصول: 253/1 .

المصدر، والمعنى: لولا أنْ تدارَكَها»[1]، قال تعالى: ﴿ لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[2].

وتفسيره . هنا . صحيح أيضاً، إذْ لا معنى للتحضيض في هذا البيت ومما يُعزز قول عدي بن زيد:

إنّ رَبِّي لولا تدارُكُهُ المُلْ ... ك بأَهلِ العِراقِ سَاءَ الغدير [3]

د . كما روى القالي بيت عبدة بن يغوث:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَميةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلي أَسيراً يَمانِياً[4]

فنقل القالي تخطئة الأخفش الكوفيين لروايتهم البيت: كأنْ لم تَرَنْ قبلي والصواب ترى بحذف النون علامة للجزم[5].

وروى البيت: كأن لَم تَرَيْ على خطاب الأنثى، ورواه الفرّاء: كأن لم تَرَى على الغيبة[6]، وحكى أبو علي عن بعض البغداديين «إنّ أصل الفعل (تَرْأَى) بهمزة بعدها ألف، وحُذِفَتْ الألف للجزم ثم أُبْدِلَت الهمزة ألفاً»[7]، ويشهد لصحة هذا التأويل إجراء العرب الساكن المجاور للمتحرك مُجرى المتحرك، والمتحرك مُجرى الساكن، إعطاء للجار حكم مجاوره، فأبدلوا الهمزة المُحَرَّكَة ألفاً، وعلى هذا قولهم: المراة، الكماة[8].

أمّا رواية الكوفيين فلم يحكها أحدٌ من النحاة، وهي عندهم، أنَّ الفعل مسند لياء المخاطبة، على معنى كأنْ لم (تَرَيْ أنْتِ) وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب[9].

---

(1) الجليس الصالح: 377/2 .
(2) سورة القلم، الآية: 49 .
(3) ديوان عدي بن زيد العبادي: 92 روايته (تدارُكُهُ) بالنصب؛ الزاهر: 87/2 (تدارُكه) بالرفع.
(4) المذكر والمؤنث، المبرد: 116؛ أمالي اليزيدي: 68؛ المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 91.
(5) ينظر: ذيل الأمالي والنوادر: 134 .
(6) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 91 .
(7) المسائل العسكريات: 163؛ وينظر: مغني اللبيب: 577/1؛ الأشباه والنظائر: 148/1؛ وذكر صاحب الإفصاح: 170 إنّ قوماً ذهبوا إلى أنّ الوجه (لَم} تَرَ) إلاّ أنه حذف الألف وأبقى الفتحة دلالة عليها، ثم اضطر فأشبع الفتحة، فنشأت منها ألف أُخرى ليست المحذوفة، ويرى أنّ هذا التأويل على ما فيه من تَعَسُف أجود من غيره .
(8) ينظر: مغني اللبيب: 273/1؛ الأشباه والنظائر: 148/1 .
(9) ينظر: هامش النشر؛ ذيل الأمالي والنوادر: 134 .

2 ـ نقد المسائل النحوية:

أ . وتتجلى قدرة الزجاجي وإتقانه في نقده لمسائل نحوية أملاها بدقة وعناية لما قيل فيها من آراء، ومناقشتها بفكر نقدي واضح، ولعلَّ أَبرز مسألة بدت فيها عقليته النحوية التحليلية كشفه حقيقة مسألة وردت في كتاب سيبويه في قوله: «ما أَغْفَلَهُ عنكَ شيئاً»[1]، أي دَعِ الشَّكَ، إذ روى اختلاف علماء النحو في مُراد سيبويه، فالأخفش سعيد بن مَسْعَدَة (ت 221هـ) يقول: «أنا مُذْ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من يعرفه على الحقيقة»[2]، ونقل الزجاجي قول يونس بن حبيب (ت 182هـ) «إنّه ذهب من كان يَعرف هذا»[3]، وذكر رأي المازني (ت 248هـ)، لِينتقي رأي المبرد فيما شرحه الزجاج وفَسَّرَهُ عنه، فبعد شرح مستوفٍ لهذا القول كشف حقيقته من الوجهة النحوية، إذ عدّه «من المضمرات التي تخفي على من لم يسمعها مُظهرة أَلا ترى أنّ الناصب لشيء ليس المذكور في أوّل الكلام وإنما ذكر سيبويه هذا الكلام في باب لولا والمضمر بعد هذا»[4]، وتسلسل الزجاجي من هذا إلى مناقشة المضمر في كلام العرب استكمالاً لتعزيز الإضمار في هذه المسألة.

وتبرز أهمية ما ذكره الزجاجي من آراء في هذه المسألة بأنّهُ أَزال الغموض عن مسألة لم يُجب عنها الأصمعي (ت 215 هـ)، وأبو زيد (215 هـ) ولم يصب فيها يونس بن حبيب، والأخفش، والمازني، وأبو بكر بن السراج (316هـ)[5]، وجانب الصواب في ذلك مخالفة نحوية غير مرضية.

ب . وعلى الرغم من استقباحه بعض الضرورات أحياناً، إلاّ أنّهُ قد يحتج للشاعر بحجة معتذراً له على نحو ما جاء في تسكين الفعل المضارع (تُخْدَعْ) من قول أحدهم:

فَإِنْ أُخْدَعْ فَقَدْ تُخْدَعْ وتُؤْخَذْ عتيقُ الطَّيْر من جَوِّ السّحابِ[6].

---

(1) الكتاب: 2 129 .
(2) أخبار أبي القاسم: 216 .
(3) م . ن: 216 .
(4) م . ن: 216 .
(5) ينظر: أخبار أبي القاسم: 216؛ المسائل المشكلة (البغداديات): 269 .
(6) لم نعثر على قائله .

فهو يرى أنْ يكون الفعل (تُخْدَعْ) مرفوعاً على أصله ولجأ إلى السكون لِيَسْتَقِم وزن البيت واحتج المعافى لذلك بقوله: «وأقرب ما يعتذر له بأنه عمل على السكون عليه ونيته الرفع»[1]، ولم يكتف المعافى بهذا، إذ يرى أنّ قائله «لو ضَمَّ (تُخْدَعُ) وجزم (وتُؤْخَذْ) لكان قد أتى بوجه معروف من كلام العرب»[2]، وهو كما قال: إذ لا جازم عمل الجزم في (تُخْدَع) لأنّ ما ينجزم بين المجزومين يُشترط به أنْ يكون مسبوقاً بأحد أحرف العطف[3].

ج . وهو إذ يعتذر للشاعر في إجازة ضرورة ما ؛ فَلأَنها تستند إلى أصل من أُصول اللغة العربية، فالشعراء «لا يضطرون إلى شيء إلاّ وهم يحاولون به وَجْهاً»[4] نحو ما جاء في قول أعرابيٍّ:

إذا ما أُناسٌ قَصَّرُوا في فِعالِهِم نَهَضْتَ فَلَمْ يُلْفِى هُنالِكَ مَقْعَدًا

فهو قد تابع بعض النحويين في إجازة مثل هذه الضرورة فقال: «فلم يُلفى والوجه لم (يُلْفَ) ولكنه اضطر فجاءَ به على الأصل»[5] قياساً على قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْباءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ[6].

«فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل» [7]، وهذا مما يجوز للشاعر فيه أن يجري الفعل المعتل مُجرى السالم فيجزم ولا يَحذف حروف العلة فأثبت الياء في (يأتيْكَ) كأنه يتوهم أنّها كانت متحركة فسكنها [8].

---

(1) الجليس الصالح: 243/1 .

(2) الجليس الصالح: 245/1 .

(3) ينظر: الكتاب: 87/3، 88 .

(4) م . ن: 32/1 .

(5) الجليس الصالح: 49/2 .

(6) شعر قيس بن زهير، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي . مباحث تراثية ونصوص أدبية وتراجم: 292/2) روايته (أَلَمْ يُبْلِغْكَ)، وإذْ ذاك فلا ضرورة في البيت؛ الكتاب: 316/2؛ النوارد: 523؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة: 61؛ الإفصاح: 70؛ شرح جمل الزجاجي: 187/2، في هذه المصادر جميعها رواية البيت (ألم يأتيك)، والأصل فيه أنّ الياء ساكنة فحكمها كحكم المجزوم، لذا ساغ إبقاؤها .

(7) الكتاب: 316/3 .

(8) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 62 .

ومن النحويين من يرى أنّهُ ليس في هذا البيت ضرورة شعرية، وخرّجه على أنّ!ها لُغة من لُغات العرب[1]، ويرى أُستاذُنا الدكتور عبد الوهاب العدواني، أنَّ في هذا البيت ضرورة متوهمة، إذْ تَمِسَّكَ الشاعر بمعيارية الوزن، بدلاً من التمسك بمعيارية اللغة [2].

د . وقل الشيءَ نفسه في جزم الفعل (يَرَاكَ) على أنّهُ جواب الأمر فأثبت الألف ووجه الكلام (يَرَك) بحذف الألف من قول الشاعر:

أَقْلِلْ زِيارَتكَ الصَّدِيـ قَ يَرَاكَ كالثَوْبِ اسْتَجدَّه[3].

قال المعافى: «او أُنْشِدَ يَرَاك على من يقول هو يَرْآني لكان جيداً وزحافه جازئاً»[4] أي بحذف الألف وتسهيل الهمز، وهذا ما يجوز للشاعر «وذلك أنّ الفعل المستقبل من (رَأى) جرى على أَ َلْسِنتهم غير مهموز تخفيفاً، فيقولون هو يَرَى ذلك، فَإذا احتاج الشاعر أَجراه على أصله في الهمزة»[5].

هـ . ومما أجازه المعافى دون شرط إسكان ياء المنقوص في النصب تخفيفاً على أَنّها رواية صحيحة لجريانها على ألسنة خاصة الناس وعامتهم، وكثرة الشواهد على ذلك في العربية، من ذلك إسكان (السَّاريْ) من قول الأعشى:

فَتى لَوْ يُباري الشَّمْسَ أَلْقَتْ قِنَاعَها أو القمر السَّاري لأَلْقَى المَقَالدا[6]

قال المعافى «ربما أَسكنوها وحذفوها في النصب» [7]. ويرى المبرد أنّها من أَحْسَن الضرورات[8]، فَمِمَا يجوز للشاعر «حذف الفتحة التي هي علامة إعراب في آخر الإسم تخفيفاً وتشبيهاً للمنصوب بالمرفوع والمجرور»[9].

---

(1) ينظر: معاني الفرّاء: 161/1؛ شرح أبيات سيبويه، النحاس: 37 .
(2) الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية: 141، أطروحة دكتوراه، مطبوعة بالآلة الكتابة، الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني .
(3) لم نعثر على قائلة .
(4) الجليس الصالح: 466/2 .
(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة: 88 .
(6) ديوان الأعشى: 65 روايته (ينادي) .
(7) الجليس الصالح: 220/3 .
(8) ينظر: المرتجل: 42 .
(9) ينظر: ضرائر الشعر: 91 .

3 ـ نقد الضرورات الشعرية:

أ . يبدو موقف المعافى من بعض الضرورات الشعرية موقفاً صائباً وسليماً في حرصه على اختيار الوجه المستحسن والمستعمل في اللغة لكي يستقيم الوزن في البيت بعيداً عن ارتكاب الضرورة الشعرية، ولهذا وجدناه يكثر في توجيهه عدداً منها مناقشاً أو مقترحاً استعمالاً يراه أفضل مِمَّا وجده في البيت.

وقد يجد في إنكاره لضرورة شعرية فائدة تُعطيها ما زعموه أنَّها ضرورة، فهو لا يرى الإظهار في الموضع الذي بابه الإضمار ضرورة شعرية، وأنّه لو أتى في منثور الكلام لكان أظهر[1]، وانشد قَول أبي النشناش:

فَمُتْ مُعْدَماً أو عِش كريماً فَإنَّني أَرى الموتَ لا يَنْجُو من الموتِ هَارِبُه[2]

وقول الشاعر:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيْرَا[3]

وردّ المعافى على من زعم أنَّ الإظهار فيه والإضمار واحد[4]، فقال «وليس الأَمر على ما ذَهبوا إليه وإنما أتَى بالإظهار ها هُنا لِتَعظيم القصة»[5]، واشترط سيبويه لجواز ذلك في الشعر أنْ يكون الإظهار بلفظ الأَول أَمْناً لِلَّبْسِ[6]، يَشْترط ذلك الأخفش، فأجازه في شعر وفي غيره وإن لم يكن بلفظ الأول[7]، نحو قول الشاعر:

إذا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرْيهَةَ أَوشَكَتْ حِبالُ الهُوَينا بالفَتى أَنْ تَقَطَّعا[8]

---

(1) ينظر: الجليس الصالح: 212/3، وزعم القزاز عكس ذلك فأجاز الإظهار لضرورة الشعر ومنعه في منثور الكلام؛ ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 71، 72 .

(2) الأصمعيات: 119؛ الحماسة البصرية: 112/1.

(3) البيت لسَواد بن عدي، في: الكتاب: 62/1؛ إعراب القرآن، المنسوب للزجاج: 913/3؛ وبلا عزو في: الخصائص: 53/3؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة: 71؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 63/1؛ ووجدناه في: ديوان عدي بن زيد العبادي: 65 .

(4) ذهب إلى ذلك أبو العباس المبرد على أنّ الموت جنس فالإظهار والإضمار فيه سواء . ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 198/1 .

(5) الجليس الصالح: 213/3 .

(6) ينظر: الكتاب: 62/1، 63؛ شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: 86/1 .

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 241/1 .

(8) البيت بلا نسبة في: الخصائص: 53/3؛ شرح الرضي على الكافية: 241/1 .

وَيتضح مقياس القَبح والحسن جلياً في إنكار بعضهم إعادة الثاني بغير لفظ الأول، فضلاً عن اللَّبس الذي يُحِدُثُه [1].

وقد كَشَفَ عبد القاهر الجرجاني) ت 471 هـ) ما للاظهار في إعادة الكلمة من سرٍّ جمالي ومزية وحُسْن لا يُحققه الإضْمار، وأنشد قول النابغة:

نَفْسُ عِصامٍ سَوَّدَتْ عِصَاماً وَعَلَّمَتْهُ الكَرَّ والإقْدَامَا [2]

فقال الجرجاني: «لا يخفى على من له ذوق حُسْنُ هذا الإظهار وأَنَّ له موقعاً في النفس وباعثاً لِلأَريحية لا يكون إذا قيل: نَفْسُ عِصامٍ سوّدته: شيء منه البتَّة»[3].

ز . ويقف الزجاجي مُناصراً الخليل، وسيبويه، والمازني، في إجازتهم تنوين الاسم المُنادي المفرد العلم المبني على الضم لضرورة الشعر [4] في قول الأحوص:

سَلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليسَ عليك يا مَطَرُ السَّلامُ[5]

واحتجوا بأَنَّهُ أَراد (يا مَطَرُ) ولكنه اضطر إلى تنوينه فَنَوّنَه على لفظهِ كما يُنَوَّن مالا ينصرف في الشعر[6]، وأمّا عيسى بن عمر (ت 149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 159هـ)، ويونس بن حبيب، والجرمي، فيختارون النصب والتنوين (يا مَطَراً)[7]. وأنكر سيبويه ما ذهب إليه عيسى بن عمر من تشبيهه (يا مَطَراً) بـ (يا رَجُلاً) يجعله إذا نُوِّنَ وطال كالنكرة، فقال: «ولم نسمع عربياً يقوله»[8].

وأجاز ابن عصفور (ت 669هـ) الوجهين في تنوين الاسم المبني للنداء «أحدهما

---

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 20/2؛ الخصائص: 53/3 .

(2) ديوان النابغة: 247؛ دلائل الإعجاز: 557 .

(3) دلائل الإعجاز: 557 .

(4) ينظر: أمالي الزجاجي: 83 .

(5) (مَطَر) الأولى في: الديوان: 189 (يا مَطَرٌ)؛ الكتاب: 202/2 (يا مَطَرٌ)؛ مجالس ثعلب: 74/1 (يا مَطَراً)؛ الأصول: 420/1 (يا مَطَرٌ) .

(6) ينظر: الكتاب: 202/2؛ الأصول: 421/1؛ النكت في تفسير كتاب سيبويه: 552/1؛ الإفصاح: 97 .

(7) الإفصاح: 97 .

(8) الكتاب: 203/2 .

إبقاؤه على بنائه، والآخر نصبه ردّاً على أصله من الإعراب»[1]، والعلَّة التي لا يَستسيغَها الزجاجي في احتجاجهم لتنوين الاسم المنادى المفرد . العلم . رفعاً ونصباً . بحملهم إياه على مالا ينصرف، فيقول: «وذلك ليس بمنزلة مالا ينصرف (لأنّ مالا ينصرف) أصله الصرف، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيءٍ في ضرورة شعر ولا غيره إلاّ أَفْعَلَ منك»[2].

ويبدو أنّ إجماع النحاة بجواز تنوين المنادى المبني في الضرورة يتعارض مع قولهم بأنّهُ لا يجوز تنوين المنادى: «لأن هذا التنوين ظاهرة صوتية فَرعية، بدليل اختلاف النحويين في مجرى حركته»[3].

4 ـ نقد القراءات القرآنية:

روى أصحاب الأمالي غير قليل من القراءات القرآنية، وأكثر ما كان ذلك عند المعافى، وليس غريباً عليه اهتمامه بالقراءات، إذ كان أعلمَ الناس في وقته باللغة والنحو والفقه وسائر العلوم الأُخرى[4]، فهو لم يكتفِ بروايتها حسب، بل يناقشها ويُوجهها ويرد على مالا يُجيزه منها، واصفاً ومُعللاً مواطن الضعف، مُبْرِزاً مواطن القوة فيما يُجيزه أو يختاره منها، جامعاً بين علمه بالقراءات، وعلمه بالنحو واللغة مُتشدداً . أحياناً . في موقفه من عدد من القراءات على أنّها نصوص لا بُدَّ أنْ تخضع للمقاييس الموضوعة في اللغة، على مذهبه البصري من قياس على الأشْهَرِ والأَكْثَرِ، فلا يهمه أن يَختار قراءة فيها خروج عمّا روته الجماعة، لأنّهُ يراها، هي الأوجه في العربية[5]، أو يَرد على أحد الأَئمة السبعة قراءةً له، ويَحْتكم إلى مقاييس في نقده للقراءات تجعلنا نَطْمَئِن إليها إذْ انَّها

(1) ضرائر الشعر: 25 .

(2) أمالي الزجاجي: 83، وفيها ينكر اعتلالهم بتنوين الاسم المفرد العلام على الضم لمضارعته للأصوات لأنّ التنوين إذا لحقه في ضرورة الشعر، فالعلة التي من أجلها بُنيَ قائمة بعد فينون على لفظه، لأن من المبنيات ما هو منوّن نحو: إيهٍ وغاقٍ .

(3) الضرورة الشعرية، دراسة لغوية نقدية، أطروحة دكتوراه: 124، وينظر: 125 .

(4) ينظر: تاريخ بغداد: 238/13؛ معجم الأدباء: 153/19؛ نزهة الألباء: 242 .

(5) في قراءة الحسن البصري **(أمِرنا مُتْرَفيها)** بكسر الميم على معنى أكثَرْنا وهي في المصحف ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ [الإسراء: 16]، روى المعافى صحة هذه القراءة من جهة العربية وإنْ شَذَّت عمّا نقلته الجماعة في هذه الكلمة من القراءة. ينظر: الجليس الصالح: 284/2.

مُسْتَمدة من شروط القراءة المقبولة نحو: «أنْ تُنقل عن الثقات إلى النبي ﷺ وموافقتها للعربية التي نزل بها القرآن بوجه، وتكون موافقة لخط المصحف[1]، وما ذكره ابن الجزري أيضاً في شروط قبول القراءات وصحتها فوصفها أنّها (كل قراءة موافقة للعربية بوجه من الوجوه، وموافقة لأَحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رَدَّهَا أو إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت من الأئمة السبعة أمْ من العشرة أمْ عن غيرهم من الأَئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عَمّن هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أَئمة التحقيق من السلف والخلف»[2].

وبهذا جاءت مقاييس المعافى النقدية للقراءات صحيحة وسليمة، من مثل تأكيده استقامة القراءة لفظاً ومعنىً،أو صحتها من جهة العربية، وغيرها من المقاييس على نحو ما سنفصل، فقد أجاز المعافى جميع القراءات من فتح الهمزة وتخفيفها وتشديدها وفتح ياء (صِرَاطِيْ) وإسكانها، واختياره قراءةً الفتح في (أنَّ) وإسكان ياء (صِراطيْ) من قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا ۝١٥٣ ﴾[3]، فقال: «بهذه القراءة أقرأ وهي وسائر ما قدّمنا من القراءات في هذه الآية صواب عندنا، صحيح معناه لدينا، وقد تقرأ به وتراه مستقيماً حسناً في معناه ولفظه»[4].

وتزداد عنايته بالمعنى في توجيهه لعدد من القراءات غير المشهورة في غير موضع من مجالسه[5]، ففي قراءة يَحيى بن يَعمر (ت 128 هـ) **(تَماماً على الذي أحْسَنُ)** وهي في المصحف﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ۝١٥٤ ﴾[6]، قال المعافى: «والوجه إذا أُوثِرَ هذا المعنى أَنْ يُقال على الذي أَحْسَنُ»[7].

(1) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: 18 .
(2) النشر في القراءات العشر: 9/1 .
(3) سورة الأنعام، الآية: 153 .
(4) الجليس الصالح: 209/1 .
(5) ينظر على سبيل المثال: م 6 ج 258/1، 259؛ م 43 ج 284/1، 285 .
(6) سورة الأنعام، الآية: 154 .
(7) الجليس الصالح: 147/2 .

أ . ويسمو اهتمامه بالمعنى في موازنته بين تأخير (كل) وتقديمها في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾[1] فاستقصى القراءات فيها، ونقل ما حكاه الفرّاء من مساواة بعض العرب في المعنى من قولهم: «رجُل سَفرة يومَ كُلِّ جُمعةٍ، يُريد كل يومِ جُمعةٍ»[2]، لكنه تَلَمَّسَ فرقاً دقيقاً في المعنى مبيناً قوته في قراءة من أضاف (كُلِّ إلى قَلْبٍ)، خلافاً لقراءة عبد الله بن مسعود بإضافته (قَلْبِ إلى كُلِّ)، فقال: «ولفظ قراءتنا على ما في مصاحفنا على الإضافة أوْلى بإبانة المعنى، لأنَّ قراءَتنا أتت بإضافة (كُلِّ) إلى (قَلْبِ)، واستوعبت قلوب المُنكرين وَجَرَتْ على إضافة جمع إلى ما دليل الجمع ظاهر في لفظه، وقراءة عبد الله بن مسعود أَضيف فيها واحد إلى جماعة تَجوزاً وعُني به مَعْنَى الجمع»[3].

وهذه الآية قرأها السبعة إلاّ أبا عمرو **(عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكبّرٍ)** فإضافة **(قلبِ)** إلى **(متكبر)** وقَرَأَها أبو عمرو **(على كُلِّ قلبٍ متكبر)** بتنوين قلب[4]، «فَمَنْ نَوَّنَ جعل القلبَ هو المتكبرُ الجبار»[5].

وأجاز الزمخشري أنْ يكون على حذف المضاف: أي كل ذي قلبٍ متكبرٍ على جَعْل الصفة لصاحب القلب[6].

ب . وَرَدَّ المعافى قراءة أبي عمر بن العلاء **(فَأَصَّدَّقَ وأَكُونَ مِنَ الصالحين)** بإثبات (الواو) في (أكون) على زعم أنَّ الواو حُذفت منه في الخط، وهي في المصحف﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠﴾[7]، فقال المعافى: «وليس الأمر عندنا على ما ذكر في هذا، ففي الكلمتين فَرقٌ ظاهر يقتضي الإثبات حيث أُثبتت، والحذف حيث حُذِفت»[8]، وهذه الآية قرأَها السبعة إلاّ أبا عمر (وأَكُنْ) بالجزم[9].

---

(1) سورة غافر، الآية: 35 .

(2) القول بنصه في: معاني القرآن: 9/3؛ وينظر: الجليس الصالح: 388/2 .

(3) الجلبس الصالح: 388/2 .

(4) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 570 .

(5) معاني الفرّاء: 8/3 .

(6) ينظر: الكشاف: 167/4 .

(7) سورة المنافقون، الآية: 10 .

(8) الجليس الصالح: 246/1 .

(9) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 637؛ الحجة في علل القراءات، ابن خالويه: 319.

ويرى الفرّاء أنّ من نصب عَطَفَ على اللفظ بعد الفاء (فَأَصدَّق)[1]، أمّا مَنْ جزم (وأَكُنَ) فإنّهُ عطف على موضع الفاء لأنها في محل جزم[2]، أو على توهم الشرط الذي يدل عليه بالتمني، ولا موضع هنا، لأنَّ الشرط ليس بظاهر[3]. وقُرِيءَ **(وأكونُ)** بالضم على الاستئناف[4].

إختار المعافى العطف على الموضع على أنَّ له وجهاً مفهوماً في العربية وأَنْشَدَ لأَبي دُواد الإيادي:

فَأَبْلوني بَلِيَّتكم لَعَلِّي أُصالِحكم فَأَسْتَدْرِجْ نَوَياً[5]

فالعامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثرة، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأَثره موجود[6].

أمَّا حذف الواو في (أَكون) فيجوز ذلك، لأنَّ العرب قد تُسقِطُ الواو، كَما أَسْقَطوا الألف من (سليمان) وأشباهه، قال الفرّاء: «رأيت في بعض مصاحف عبد الله (فَقُولا)، (فَقُلا) بغير واو»[7].

ج . وتتكاملُ لديه صورة القراءة الصحيحة بنقدها من حيث نسبتها أو توجيهها نحو ما جاء في ردّه على من نسب لمجاهد قراءته **(لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ)**[8]، وهو في المصحف﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴿٢٣٣﴾[9]، فقال «والأشهر عنه: من أراد أنْ يُتِمَّ الرّضاعة وعلى توجيه الفعل إليها وقراءة

---

(1) ينظر: معاني الفرّاء: 87/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 438/3 .

(2) معاني الفرّاء: 87/1؛ مجاز القرآن: 259/2؛ تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: 56؛ معاني القرآن، الأخفش: 62/1 .

(3) ينظر: الكتاب: 100/3، 1091؛ البحر المحيط: 275/8 .

(4) ينظر: البحر المحيط: 275/8 .

(5) الزاهر: 391/1؛ الخصائص: 341/2؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 380/1، في هذه المصادر جميعها (واستدرج) .

(6) ينظر: البحر المحيط: 275/8 .

(7) معاني الفرّاء: 160/3؛ وينظر: مجاز القرآن: 259/2 .

(8) وفي: إعراب القرآن، النحاس: 267/1 أنّ مجاهد وحميد بن قيس وبن مُحيصن قرأوا **(لِمَنْ أرادَ أَنْ تَتِمَّ الرّضاعَةُ)** بفتح التاء الأولى ورفع الرّضاعة بفعلها .

(9) سورة البقرة، الآية: 233 .

الجمهور من السلف والخلف التي لا تستجيز تعديها ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴾، لوجوب الحجة بنقلها لصحتها في العربية ومقاييسها»[1].

وهذا ما قاله الطبري في هذه القراءة على أنّها القراءة الصحيحة التي جاء بها النقل المستفيض الذي ثبتت به الحجة دون القراءة الأُخرى[2].

د . وروى الزجّاجي قراءة من قَرَأْ[3] ﴿قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقۡدِيرٗا ﴿١٦﴾﴾[4] تأكيداً لِما ذَهَبَ إليه من أنَّ كثيراً من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلاّ أَفْعَلَ منك[5]، وهذه حجة من ثلاث حجج ذكرها ابن الأنباري في هذه القراءة فقال: «نُونِتَتْ الأُولى رأس آية ونُونت الثانية على الجوار للأول، والحجة الثانية اتباع المصاحف وذلك أنّهما جميعاً في مصاحف أهل مكة والمدينة والكوفة بالألف، والحجة الثالثة أنّ العرب تصرف مالا ينصرف في كثير من كلامها[6].

ثالثاً ـ التأويل النحوي:

جنح المفسرون والنحويون إلى التأويل النحوي في شرحهم وتحليلهم لآي الذكر الحكيم مُعبرين فيه عَمّا يُوحيه اللفظ القرآني من معنى قد لا يعطيه المعنى الظاهر له، وقد اقترن التأويل بالتفسير عند معظم العلماء، فنقل صاحب اللسان إجابة ثعلب حين سُئِلَ عن التأويل فقال: «التأويل والمعنى والتفسير واحد، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أُشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه»[7]، فالتفسير عنده قد يُقال

---

(1) الجليس الصالح: 564/1 .

(2) ينظر: جامع البيان: 5: 43 .

(3) قرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والكوفة غير حمزة، وكذلك هي في مصاحفهم، وكان حمزة يسقط الألف من ذلك كلّه، ولا يصرف شيئاً منه، وكان أبو عمرو يثبت الألف الأولى من قوارير، ولا يثبتها في الثانية . ينظر: تفسير الطبري: 216/29، وزيادة في التفصيل، ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 663؛ إيضاح الوقف والابتداء: 387/1؛ حجة القراءات، ابن خالويه: 331 .

(4) سورة الإنسان، الآيتان: 15، 16، وهي سورة الدهر أيضاً .

(5) ينظر: أمالي الزجاجي: 84 .

(6) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 369/1 .

(7) لسان العرب: 33/11 (مادة: أَوَلَ) .

فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يُقال: تفسير الرؤيا وتأويلها[1]، وذهب القرطبي (ت 671 هـ) في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[2] إلاّ أنّ: «التأويل يكون بمعنى التفسير»[3]، وفَرَّقَ ابن يعيش (ت 643 هـ) بين التأويل والتفسير: لأنّ التفسير عنده الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهراً من المُراد أم غير ظاهر، أمّا التأويل فهو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يحتمله اللفظ وعليه: كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلاً[4].

فالتأويل معناه «ما يؤول اليه الشيء في الحقيقة أو الموضع، وهو من آلَ الأمرُ إلى كذا يَؤولُ»[5]، والمُراد به نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ [6].

أمّا انتقال هذا المصطلح إلى النحو العربي، فكان مظهراً من مظاهر عناية النحويين بما يُوحيه اللفظ القرآني من أوجه إعرابية محتملة وأحكام نحوية، أو توقفهم عند نصوص، ومحاولتهم توجيهها وتخريجها لِتَسْتَقيم لهم قواعدهم وأُصولُهم، والأمثلة على ذلك أكثر من أنْ تُحصى ضَمَّتها كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره، مما شَجَّعَ أحد الباحثين المعاصرين على أنْ يقيم دراسة على ظاهرة التأويل النحويّ في القرآن الكريم[7].

وليس التأويل النحويّ بمستوى واحد من الفهم والإدراك، بل يتفاوت تفاوتاً شديداً «فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول إليه، ومنه ما يحتاج إلى قدر من التأمل، ومنهما يدق ويغمض، حتى يحتاج في استخراجه إلى فَضْل روية ولطف فكرة»[8].

---

(1) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 571/2 (مادة: فسر) .
(2) سورة آل عمران، الآية: 7 .
(3) الجامع لأحكام القرآن: 15/4 .
(4) ينظر: شرح المفصل: 9/1 .
(5) أسرار البلاغة: 471 .
(6) لسان العرب: 33/11 (مادة: أَوَلَ) .
(7) الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمّوز (التأويل النحويّ في القرآن الكريم) .
(8) أسرار العربية: 83 .

برزت ظاهرة التأويل النحوي في كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة واضحة لطبيعة الدرس النحويّ القائم على نصوص نثرية وشعرية متنوعة، والاهتمام بتحليل هذه النصوص وبيان ما تحتمله من تأويلات نحوية، فقد يستوجب النص تخريجاً يقتضيه حال المتكلم وأخلاقه نحو: تخريج المعافى قول ابن سيرين فيمن جاء إليه فأراد الاعتذار من لُقياه فقال: «قولوا لَهُ أنا نائم» تَأَوّلَهُ المعافى بقوله: «إنّه أراد به . والله أعلم . أنّه نائمٌ بعد هذا الوقت كقول الرجل أَنا نائِمٌ غدا»[1]،لأن اسم الفاعل إذا كان غير مُنوَّن دَلَّ على معنى الماضي، وإذا كان مُنوناً دَلَّ على معنى الحال والاستقبال[2]، ونظير ذلك مسألة جرت بين الكسائي والقاضي أبي يوسف بحضرة الرشيد، انتصر فيها الكسائي على أبي يوسف بما أَجابَ عنه الرشيد حين أَخطأَ في إجابته عن أيِّ الرجلين يُؤخذ بقوله: من قال: أَنا قاتلُ غلامِكَ أَمْ مَنْ قال: أنا قاتلٌ غُلامَكَ[3].

وتأوّل المعافى موازناً بن جواب رؤية ليونس حين سأله أَيْنَ مَنْزِلُكَ ؟ فأَجابَ (شَرْقِيُّ المَسْجِدِ) وبلين قول جرير:

هَبَّتْ شَمَالاً فَذِكْري ما ذَكَرْتُكُمُ إلى الصَّفَاةِ التي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا [4]

قال المعافى: «فنصب والرفع جائزه والاختيار عندي رفع قول رؤبة ونصب قول جرير في بيته على ما قالا مع جواز خلافه»[5]،ما اختاره المعافى صحيح إذْ الرفع في جواب رُؤْبَة حمله على سِعَةِ الكلام ولم يجعله ظرفاً، قال سيبويه: «ويقال: أينَ سِيَر عليه؟ فتقول خَلْفَ دارِك، فإنْ لم تَجعله ظرفاً وجعلته في سَعة الكلام رفعته على أنَّ أَينِ غيرُ ظرف»[6]، وعلى هذا قَدَّرَ المعافى لجواب رؤبة الرفع في (شَرقيٌّ) على أنه سُئل عن مَنْزِلِهِ نَفْسِهِ فَقَدَّرَ الجواب شَرَقيٌّ

(1) الجليس الصالح: 331/2 .

(2) ينظر: المقتضب: 148/4 .

(3) ينظر: نور القبس: 285 وفيه أيضاً إجابة الرشيد بأنّ الأول يؤخذ بقتل الغلام لأنه فعل ماضٍ، ولا يؤخذ الثاني لأنه مستقبل ولم يكن بعد .

(4) ديوان جرير: 165/1 روايته (عند الصّفاةِ)؛ الكامل: 65/3 روايته (إلى شَرْقِيِّ)؛ المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 405 (إلى الصفاةِ)

(5) الجليس الصالح: 147/2 .

(6) الكتاب: 220/1 .

المسجد منزلي، والنصب على معنى أنّهُ سُئل في أيِّ مَوضع منزلك؟ فيقال فيّ شَرْقيِّ المَسْجِدِ[(1)].

أمّا النصب في قول جرير «وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها»[(2)]، ونرى أنّه لو رَفَع (الشرقيُّ) لكان جيداً، على أنْ يكون المعنى . على نحوَ ما تأوله المعافى . إلى الصفاةِ التي هي شرقيُّ حوران، ولهذا قال: «ولو أُريد هذا، فالوجه فيه إظهار هي، فيقال: التي هي شَرقيُّ حَوران» [(3)].

واهتم الزجاجي بالتأويل في آيات قرآنية ونصوص شعرية ونثرية كثيرة نحو ما جاء في تأوله النصب في (مَغْفِرةً) من قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾[(4)] فنصب بإيقاع الفعل به وتقديره وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا منهم مَغْفِرَةً [(5)]. ولا يَدعُ الزجاجي نَصاً إلاّ وله فيه وقفة تأمل وإنعام نظر.

وفي قول الأبيرد الرياحيّ:

تَذَكُّرُ عِلْقٍ بانَ مِنا بنصْره ونائِله يا حَبَّذا ذلك الذُّكْرُ[(6)]

قال أبوة علي القالي: «قال أبو الحسن من رفع تذكر فكأنه قال: أَمري تَذَكُّرُ عِلْقٍ، ومن نَصَبَ فكأنه قال: أَتَذَكَّرَ، وما قبله من الكلام بدل منه»[(7)].

إنّ تأويلات أصحاب الأمالي قريبة من الإفهام، سهلة المنال، تُدرك بلا بذل جهد وإعمال فِكر، وشيوع هذه الظاهرة وتنوع مظاهر التعبير عنها دليل على فكرهم النحوي المتميز، فلم يقبلوا أو يُسلِّموا بآراء علماء النحو كلها، فراحوا يناقشونها فيردون ويعارضون ويرجحون ويوازنون، ويُقوّمون ويختارون ما يرونه سديداً موافقاً لرؤيتهم على نحو ما سنفصله في دراستنا لأشكال التأويل النحوي في أَماليهم التي وجدناها في:

---

(1) ينظر: الجليس الصالح: 147/2 .
(2) الأصول: 243/1 .
(3) الجليس الصالح: 147/2 .
(4) سورة الفتح، الآية: 29 .
(5) أخبار أبي القاسم: 136 .
(6) ذيل الأمالي والنوادر: 2؛ وينظر: الحماسة البصرية: 268/1 .
(7) ذيل الأمالي والنوادر: 4 .

1 ـ الحمل على المعنى:

أدرك النحويون ما يحدثه المعنى من أثر في الإعراب، فطفقوا يتأولون في توجيه إعراب بعض النصوص والجمل، بحملهم إياها على ما يوحيه المعنى من أَوجه إعرابية محتملة، فيشيرون إلى ذلك صراحةً أو لمحاً، وقد أفرد ابن جني في الخصائص مبحثاً في الحمل على المعنى، إذ عَدَّهُ «باباً واسعاً جداً في العربية»[1]، وأفرد مبحثاً آخر في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وحَذَّرَ من الخلط بينهما بقوله: «فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ تفسير المعنى فهو مالا غايةَ وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تَقَبلتَ تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذّ شيءٌ منها عليك»[2].

برزت ظاهرة الحمل على المعنى عند أصحاب الأمالي في القرن الرابع في القرن الرابع للهجرة، بسبب عناية أصحاب الأمالي بتحليل الجمل والتراكيب وما يوحيه بعضها من ظلال معنوية، وعَدَّهم الإعراب ليس مجرداً عن المعنى.

أ . تأوّل المعافى تَأْوِيلَيين في حديث الرسول ﷺ **((بَلّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيةً، وحدِّثُوا عَنْ بَنِي إسْرائيل ولا حَرجَ، ومَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))**[3]. التأويل الأول: أن يكون خبراً محضاً في معناه ولفظه كأنه قال: ليس في تحدثكم بما علمتموه من ذلكم حرج، والثاني بحمله على معنى النهي كأنه قال: «لا تَحَرَّجوا بأن تَتَحَدَّثُوا بما قد تَبَيَّنَ لكم من الكذب فيه محققين له او غَارِيِّنَ أحداً به»[4]، وعلى هذا التأويل فإنه يرى أنّ «نصب الحرج في هذا هو الوجه الذي يقتضيه المعنى الذي يُسميه البصريون النفي، ويُسمِّيه الكوفيون التبرئة»[5].

ب . وفي إضافة الفتنة إلى الدهماء، فيما ذكره أبو هريرة رضي الله عنه «كيف لا أتمنّى

---

(1) الخصائص: 411/2 .

(2) م . ن: 283/1، 284 .

(3) المسند الحميدي: 492/2 مع بعض الاختلاف في رواية الحديث .

(4) الجليس الصالح: 178/1 .

(5) م . ن: 178/1 .

الموتَ وأَنا أخافُ أنْ تُدرِكَني فِتْنَةُ الدَّهناء، وَبَيْع الحُكم وتَقَاطُعُ الأرحام، وكَثْرَةُ الشُّرَط، ونَشْئ يَتَّخِذُون القرآن مَزَامير»[1].

يرى المعافى في ذلك مذهبين؛ أحدهما: الحمل على المعنى قياساً على من أجازه في مثل (حَقُّ اليَقِين)، (ودارُ الآخرةِ)، (وَمَسْجدُ الجامع)، (وصَلاةُ الأولى)، فقال: «ويُحمل (حَقُّ اليقين) على معنى (حَقُّ العلمِ اليقين)، والأمر اليقين على إقامة الصفة مقام الموصوف، ومعنى دارُ الآخرة، أيْ دارُ المنزلةِ الآخرة، أو النَّشْأَةِ والمذمَةِ، ومعنى مسجدُ الجامعِ، الوقتُ الجامعُ» [2].

وبهذا فهو يخالف مذهب الكوفيين في أجازتهم إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه[3]، لسماع أمثلة كثيرة منه عن العرب، وما تزال تستعمل (اليوم) مضافاً إلى أسمائها، نحو: يومُ السَّبتِ...، ويرى المعافى أنّ الحمل على المعنى في مثل هذا . على حدِّ قوله . «هو الوجه من التأويل الصحيح في المعنى الجاري على القياس»[4].

تأويله مقبول إلاّ أنه يَلْزَمهُ أنْ يُبيِّن فِساد رأي الكوفيين في إجازتهم إضافة الموصوف إلى صفته، لأنّ «من أراد نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة»[5]، فالشيء لا يُضاف إلى نفسه «لأنّه إنما يُضاف الشيء إلى غيره لِيُعْرف به»[6].

والأَجود والأكثر أنْ يُقال الصّلاةُ الأولى، والمسجدُ الجامعُ، إذا أُريد معنى النعت، واعتماد الأصل في ذلك بلا إضافة، استوجبت حذف اللام من المضاف للتخفيف [7].

---

(1) ينظر: هامش الجليس الصالح: 302/2، وفيه ذكر المحقق الاختلاف في رواية هذا القول، وفي نسبته .

(2) الجليس الصالح: 303/2 .

(3) ينظر: معاني الفرّاء: 55/2، 56 .

(4) الجليس الصالح: 303/2 .

(5) الأصول: 6/2 .

(6) إعراب القرآن، النحاس: 160/2 .

(7) ينظر: شرح المفصل: 10/3؛ شرح الرضي على الكافية: 243/2 .

ج . ويرى المعافى خَفْضَ (قديرٍ) بعطفه على موضع (ضَعيف) وهو أحد أَوجه الجر التي ذكرها [1] في قول امريءِ القيس:

فَظلَّ طُهاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنِ مُنْضِجٍ   صفيف شِواءٍ أو قدير مُعَجَّلِ [2]

فالتقدير من بين منضجٍ (صفيف شواء) أو قديرٍ مُعَجَّل [3]، وهو وجه حسن . فيما نرى . واختاره النحاس على أنّهُ قول أكثر أهل اللغة، لأنه يجوز في (صفيف) إعرابان، فَأُعرِبَ بأَحدهما، ولمّا عطف (قدير) عليه، كان لنا أن نُعربه إعرابَ الأول، ولَنا أنْ نُعربه بما كان يجوز في الأول [4].

د . ولابد لمن يتأول المسألة بالحمل على المعنى أنْ يكون دقيقاً في فهم النص وتذوقه، لكي لا يقع له الوهم الذي قد يحدثه تفسير المعنى من تقدير في الإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ١٩﴾[5]. نقل المعافى إعراباً ثانياً في نصب (حَذَر)، فقال: «إنَّ المعنى أنّهم جَعَلُوا أصابعهم في آذانهم حَذَرَ الموت وأَنَّ حَذَرّ الموت منصوب؛ لأنه مفعول ثانٍ»[6].

والصحيح أنْ يُعرب مفعولاً لأجلِهِ: لأنَّ نصب (حذَر) في هذا الموضع . على نحو ما ذكره الفرّاء «على غير وقوع من الفعل عليه ولم يُرد يَجعلونها حذراً، وإنّما هو كأعطيتك خوفاً، فأنت لا تُعطيه الخوف وإنّما من أجل الخوف»[7].

هـ . وأجاز الزجاجيّ الرفع عطفاً على موضع اسم (إنّ) حملاً على المعنى بعد تمام الخبر، في قولنا: (إنَّ زَيْداً قائِمٌ وعَمروٌ) وهو مذهب أصحابه

---

(1) ينظر: الجليس الصالح: 278/3 وفيه أيضاً نقل المعافى قول النحويين في عطفهم (قدير) على (شواء) وتأوّل بعضهم الجر على الجوار كما جاء في قولهم (هذا جُحر) ضَبٍ خربٍ).

(2) ديوان امرئ القيس: 22 وفيه (وظلّ) بدلاً من (فظلّ) . ينظر: شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري: 97؛ وشرح القصائد التسع المشهورات، النحاس: 183/1 (فَظلَّ)؛ إشتقاق أسماء الله: 71 .

(3) شرح القصائد السبع الطوال: 97 .

(4) ينظر: شرح القصائد التسع: 183/1؛ شرح القصائد العشر: 117 .

(5) سورة البقرة، الآية: 19 .

(6) الجليس الصالح: 373/1 .

(7) معاني الفرّاء: 17/1 .

البصريين فإذا كان العطف قبل تمام الخبر لم يجز إلاّ النصب، كقولنا (إنّ زيداً وعمراً قائمان)[1].

وأجاز الكوفيون العطف في الحالتين كلتيهما[2]، وأجاز الكسائي العطف قبل تمام الخبر قياساً عللا قراءة من قرأ قوله تعالى: **(إنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ)**[3] بالرفع، وهي في المصحف﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ ﴿٥٦﴾﴾[4] بالنصب، كما أجاز العطف على كل حال سواء ظَهَرَ في المعطوف عمل (أَنَّ) أَم لم يظهر، واشترط الفرّاء عند ظهور عمل (إنَّ) في ذلك، نحو قولنا **(إنَّكَ وبكرٌ منطلقان)**[5].

ونرى ما يراه أنّ الحمل على المعنى أَحسن الوجوه؛ لأَنَّ معنى (إنَّ زَيْداً قائمٌ)، زَيْدٌ قائمٌ، و (إنَّ) دخلت توكيداً، كأَنه قال: زَيْدٌ قائمٌ وعمروٌ[6]، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[7]، فيمن عطف على الموضع.

و . وفي موضع آخر، نقل الزجاجي تخطئة الأخفش، لمحمد بن سليمان الهاشمي، لقراءته الرفع في **(وَملائِكَتُهُ)** من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴿٥٦﴾﴾[8] وردَّها الأخفش على أَنَّ فيها لحناً لا وجه له في العربية [9]، وتأَوله بعض النحويين بالعطف على موضع (إنَّ)، وهي **(قراءة مَنَعَها جميع النحويين غير الكسائي)**[10].

ز . وحَمَلَ الزجاجي (إلاّ) على معنى (غير)، وجَعَلَها صفة ل (كل) [11] متابعاً بعض النحويين في قول الشاعر:

---

(1) ينظر: أخبار أبي القاسم: 25 .
(2) ينظر: الإنصاف: 185/1 (القول في العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر).
(3) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 645/2 .
(4) سورة الأحزاب، الآية: 56 .
(5) ينظر: الإنصاف: 185/1؛ مغني اللبيب: 474/2 .
(6) ينظر: الكتاب: 144/2؛ المقتضب: 111/4؛ الأصول: 291/1، 65/2 .
(7) سورة التوبة، الآية: 3 .
(8) سورة الأحزاب، الآية: 56 .
(9) ينظر: أمالي الزجاجي: 226 .
(10) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 645/2 .
(11) ينظر: أخبار أبي القاسم: 150 .

وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبيك إلاّ الفَرْقَدانِ[1]

وتأول الزجاجي الشيء نفسه في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ٢٢﴾[2] تأوّله صحيح لأنه محال أن تكون (إلاّ) قد أفادت الاستثناء[3]، فقوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ صفة، لأنه لو لم يكن صفة لانتصب على الاستثناء[4]، وعلى هذا أُعرب الاسم الذي بعد (إلاّ) بإعراب (غير) حملاً لـ (إلاّ) على (غير)[5].

وزعم الفرّاء أنَّ (إلاّ) في الآية الكريمة في موضع (سوى) والمعنى عنده: (لو كان فيهما آلِهَةٌ سوى الله لَفَسَدَ أهلها)[6]. وأنكر أبو البركات الأنباري رفع لفظ الجلالة (ﷲ) على البدل، لأنهُ في حكم الاثبات وإنّما يجوز البدل في النفي، فضلاً عن أنَّ البدل يُوجب إسقاط الأول ولا يجوز أنْ يكون (آلِهةٌ) في حكم الساقط[7].

نخلص مما سبق أنّ حمل (إلاّ) على معنى (غير) أقوى الآراء فيها ؛ ومما يُقوّي هذا المعنى والإعراب فيها توفر شروط الموصوف بـ (إلاّ) في «أنْ يكون جمعاً أو شبهه وأَنْ يكون نكرة او محلى بـ (أل) الجنسية» [8].

ج ـ وفي قول الأبيرد الرياحي:

تَطَاوَلَ لَيلي لَمْ أَنَمْهُ تَقَلُّباً   كَأَنَّ فِراشي حَالَ منْ دُونِهِ الجَمْرُ[9]

ويرى القالي «أنّ (تَقَلُّباً) نُصِبَتْ بالمعنى، كأنّهُ قال: أتقلَّبُ تَقَلباً، لأنَّ (لم أَنَمْهُ) بدل منه» [1].

---

(1) ديوان عمرو بن معد يكرب: 181؛ ينظر: الكتاب: 334/2؛ معاني الأخفش: 116/1؛ المقتضب: 408/4؛ إعراب القرآن، النحاس: 76/2؛ الأزهية: 182 .

(2) سورة الأنبياء، الآية: 22؛ وفي: أخبار أبي القاسم: 150 خطأ مطبعي إذ وَردَتْ (فيها) بدلاً من (فيهما).

(3) ينظر: الكتاب: 331/2 .

(4) ينظر: الكتاب: 331/2؛ معاني الأخفش: 115/1 .

(5) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 369/2؛ مشكل إعراب القرآن: 82/2؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 159/2 .

(6) ينظر: معاني الفرّاء: 200/2؛ إعراب القرآن، النحاس: 370/2 .

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 159/2 .

(8) الجنى الداني: 518 .

(9) البيت في الحماسة البصرية: 267/1 روايته (لا أنام) .

وتتضح دقة أصحاب الأمالي في مقاييسهم التي اعتمدوا عليها في نظرية الحمل على المعنى، على الرغم من افتقارها إلى حدود واضحة مرسومة في تطبيقها، وتبدو الدقة في تعزيزها بما يقويها نحو قولهم:

(1) الحمل على اللفظ والمعنى[2].

(2) التأويل الصحيح في المعنى الجاري على القياس[3].

(3) الحمل على المعنى مستفيض في كلام العرب[4].

2 ـ الحذف والإضمار:

لجأ العرب إلى الحذف في كلامهم مستهدفين الإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً به [5]، فحذفوا الجملة والمفرد والحرف والحركة [6]، والحذف في الكلام يحقق غايات قد لا يحققها الذكر من حسن القول وجماله وإلفة النفس له، قال الجرجاني: «فما من اسم أو فعل تَجده قد حذف ثم أُصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أنْ يُحذف فيها إلاّ وأنت تجد حذفه أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس آنس من النطق به» [7]، فضلاً عما يحققه الحذف من تكثير للفائدة، إذ يمكن حمل الكلام على كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصاً في أحدهما [8].

وقد فرَّقَ بعض النحويين بين الإضمار والحذف فَزَعَموا «أنّ الفاعل يُضْمر ولا يُحذف فإنْ كانوا يعنون بالمضمر مالا بد منه، وبالمحذوف ما قد يُستغنى عنه، فمنهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره» [9].

ولا نجد هذا الفرق بين الحذف والإضمار، فكثير من النحويين يطلق مصطلح

---

(1) ذيل الأمالي: 4 .

(2) الجليس الصالح: 178/1، 209 .

(3) م . ن: 303/2 .

(4) م . ن: 471/2 .

(5) ينظر: المجتنى: 16؛ البرهان في وجوه البيان: 150 .

(6) ينظر: الخصائص: 360/2 .

(7) دلائل الإعجاز: 152، 153 .

(8) ينظر: شرح المختصر: 57 .

(9) الرد على النحاة: 106 .

الإضمار، ويريد به الإضمار في عدة مواضع من كتابهم، وهذا ما وجدناه ماثلاً في كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة، بما سنفصله في دراستنا لهذه الظاهرة معتمدين على وفرة الموضوعات المحذوفة منهجاً في الدراسة، ولهذا سنبدأ بحذف الحرف أولاً، ثم نعرض لحذف الكلمة والقول والجملة.

أ ـ حذف ألف الاستفهام:

أجاز المعافى حذف ألف الاستفهام سواءٌ أكان هناك دليل على حذفها أم لم يكن، وروى شواهد شعرية ونثرية لكلتا الحالتين [1]، ونقول إنّ كثرة الشواهد من فصيح كلام العرب يُؤيد صحة حذفها اكتفاء بدلالة (أمْ)، وقد اختلف النحويون فيها، فسيبويه ممن ذهب إلى حذفها بدليل لضرورة الشعر، وأنشدَ قول الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وَإِنْ كُنْتُ داريا شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ[2]

كما أجاز الحذف المبرد[3]، والزجاج[4]، وابن السراج[5]، وأبو جعفر النحاس[6]، وابن خالويه[7]، والسيرافي[8]، وعلَّلَ ابن هشام جواز حذفها لكونها أصل أَدوات الاستفهام [9].

أمّا الأخفش فأجاز حذفها مطلقاً، وقَيَّدَ الفرّاء الحذف في أفعال الشك «وحكى: تَرَى زيداً منطلقاً بمعنى أَتَرَى»[1]. وأنكر المبرد رواية الكوفيين بيت عمر بن أبي ربيعة:

---

(1) ينظر: الجليس الصالح: 504/1؛ وينظر تكرار المسألة نفسها بأسلوب آخر في: 219/3، 220 .

(2) الكتاب: 75/3؛ الكامل: 45/2؛ معاني القرآن وإعرابه: 46/1؛ شرح التصريح على التوضيح: 143/2 .

(3) ينظر: المقتضب: 294/3؛ الكامل: 244/2 .

(4) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 352/1؛ معاني القرآن وإعرابه: 45/1 .

(5) ينظر: الأصول: 223/2 .

(6) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 484/2؛ شرح القصائد التسع: 190/1 .

(7) ينظر: ليس في كلام العرب: 350 .

(8) ينظر: شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: 148 .

(9) ينظر: مغني اللبيب: 14/1 .

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها ؟ قُلْتُ بَهْراً   عَدَدَ الرَّمل والحَصَى والتُّرَاب [2]

بقولهم: «إنّهُ أراد بقوله: (تُحِبُّها) الاستفهام، وعدَّهُ خطأً فاحِشاً لأنه ليس باستفهام وإنَّما قالوا: أنتَ تحبها أيْ قد علمنا ذاك» [3]، والصحيح أنّهُ استفهام «لأنَّهُ قد تسقط أداة الاستفهام ويبقى استفهاماً اعتماداً على التنغيم [4]».

ب ـ حذف النون الخفيفة:

ذهب المعافى إلى حذف النون الخفيفة في الأمر وإبقاء ما قبلها مفتوحاً [5] من قول معاوية بن أبي سفيان:

تَدَارَكَ ما ضَيَّعْتَ مِنْ بَعْدِ حَمْأَةٍ   وأنـتَ أَرِيْبٌ بالأُمُورِ غَريبُ [6]

وهو كما قال؛ لأن الفعل إذا كان مجزوماً ولحقته النون الخفيفة والثقيلة يحرك المجزوم بالفتحة[7]، وعَدَّ ابن جني هذا الحذف شذوذاً في الاستعمال وضعفاً في القياس لأنّ: «الغرض من التوكيد التحقيق والتّشْديد، وهذا ما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، فحذف النون نقض الغرض» [8].

ومن الشواهد على حذفها ما أنشده أَبو زيد من حذف النون في (يُقْدَرَ) من قول الشاعر:

أَيِّ يَوْمَيَّ منَ المَوْتِ أفِرُّ   أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ [9]

---

(1) أعراب القرآن، النحاس: 484/2 .

(2) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: 431؛ الكامل: 244/2؛ شرح القصائد التسع: 190/1؛ ليس في كلام العرب: 350 روايته (عدد القطر)؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة: 173.

(3) الكامل: 244/2 .

(4) قضايا صوتية في النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 3، 3 مجلد 38: 377 .

(5) ينظر: الجليس الصالح: 162/3، وإنما اختير فتح ما قبل النون المحذوفة ولم يَكسروا فَيَلْتَبِسَ المذكر بالمؤنث، ولم يَضُمُّوا فَيَلْتَبِس المفرد بالجمع . ينظر: الكتاب 519/3 .

(6) ورد البيت وبيتان معه ختم بها معاوية كتاباً أرسله إلى زياد . ينظر: الجليس الصالح: 162/3 .

(7) ينظر: الكتاب: 519/3 .

(8) الخصائص: 126/1 .

(9) النوادر: 164؛ مغني اللبيب: 277/1 .

ج ـ حذف الياء في مثل (يا ابن أخ ويا ابن أمّ):

اختار المعافى من (يا ابن أخِ) حذف الياء المضافة إليها، وإبقاء الكسرة دلالة عليها قياساً على قول النحويين(يا ابن أُمِّ ويا ابن عمِّ) على اختلاف اللغات في ذلك(1)، محتجاً بكثرة الاستعمال واعتلالهم باختصاص هذين الاسمين بقول الرجل (يا ابن أُمّ ويا ابن عمّ) لمن ليس بأخيه ولا ابن عمّهِ ؛ فقال: «وهذا عندي لازم في يا أخي ويا ابن أخي لكثرة قولهم: يا أخي، ويا ابن أخي للأجنبي» (2)، ولم نَجد فيما وقع بين أيدينا من مصادر من أَجاز هذا القياس وأَعَمَّهُ غيره، بل يكاد يُجْمع النحويون على ثبات الباء فيها، وفيما جاء على غير ما أجازه في (يا ابن أُمِّ) و (يا ابْنَ عَمُّ) قال سيبويه: «وتثبت الياء فيه، لأنه غير منادى وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك يا أخي، ويا ابن أبي يَصير بمنزلته في الجر»(3)، وذهب إلى ذلك الفرّاء فقال: «فإذا جاء مالا يستعمل أَثْبَتُوا الياء، فقالوا يا ابنَ أَبي، ويا ابنَ أَخي ويا ابنَ خالتي فَأَثبَتوا الياء» (4).

ولا نرى مُسوغاً لإنكار النحاة هذا الحذف في مثل (يا ابنَ أَخِ) فغالباً ما ينادي الانسان من ليس بأخيه بهذا، فَضْلاً عن كثرته في أحاديث الناس وأَساليب خطابهم وتعاملهم اليومي، وهو ما نراه مستعملاً حتى يومنا هذا، فإذا أجازوا الحذف في (يا ابنَ أُمِّ ويا ابن عَمِّ) فما الضير في أنْ يكون كذلك في يا ابنَ أَخِ، شاهداً على نَماء اللغة العربية وتطورها وطبيعتها في القياس والتوليد ومواكبة العصر.

د ـ إضمار (لا) في القسم:

أَجازَ الزجاجي إضمار (لا) في القسم مع المنفي متابعاً العرب في ذلك، وأنشد قول الشاعر:

---

(1) ذكر الزجاجيُّ ثلاث لغات للعرب في قولهم: يا ابن أُمِّ ويا ابنَ عمِّ، فمنهم من يجعله اسماً واحداً، فيبنيه على الفتح فيقول يا ابنَ أَمَّ ويا ابن عمَّ، ومنهم من يقول يا ابن أمِّ ويا ابنَ عَمِّ فيكسر ويحذف الياء وإثباتها فيقول: يا ابنَ أُمِّي ويا ابن عَمِّي، وهي اللغة الثالثة. ينظر: الجمل: 173 . 174، واستدرك ابن عصفور عليه لغة رابعة في قولهم: يا أبن أمي، كما تقول يا غُلاماً. ينظر: شرح الجمل: 104/2 .

(2) الجليس الصالح: 352/2 .

(3) الكتاب: 213/2 .

(4) معاني الفرّاء: 394/1 .

أَقْسَمْتُ أَبْكي بَعْدَ تَوْبَةَ هَالِكاً   وَأَحْفَلُ مَنْ دارَت عليهِ الدَّوائِرُ [1]

قال الزجاجي: «أَي لا أَبكي بعد توبة هَالِكاً» [2] لأنه يجوز في كلام العرب حذف (لا)، ويُراد معناها نحو: واللهِ أَفْعَلُ ذاكَ أَبداً، أي: واللهِ لا أَفْعل ذلك أَبداً [3]، وإنما صَحَّ حذف (لا) بعد القسم لأَمْنِ اللبسِّ، لأَنَّ الفعل الموجب تلزمه اللام والنون الخفيفة أو الثقيلة، فلما طُرحتا منه فُهم أَنّهُ مُنفي [4]، قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ۝٨٥﴾[5]، أي: (لا تزال) تذكر يوسف [6].

ويرى الأزهري (ت 905هـ) أنَّ هذا الحذف لا ينقاس إلاّ بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعاً، وكونه جَواب قسم، وكون النافي (لا)[7]، وأنشد قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمينَ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً   وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسي لدَيْكِ وَأَوْصالي[8]

هـ ـ حذف المبتدأ:

تَأَوَّلَ الزجاجي حذف المبتدأ على نحو ما فسّره يونس بن حبيب من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾[9]، قال الزجاجي: «قال يونس: لم يُقَرِروا أَنَّ الله أَنزل شيئاً لأَنّهُ في ذكر الكافرين فقطعوا الجواب وابتدأوا فقالوا: هذه أساطير الأولين»[10].

وهذا قول أهل الجحد فليس قولهم إذاً **(أَنْزَلَ رَبُّنا أَساطِيرَ الأَوَّلينَ)** لأَنَّ المُقِرين

---

(1) ديوان ليلى الأخيلية: 64 روايته (أَقْسَمت أَرْثي)؛ الكامل: 90/4 روايته (آليتُ)؛ زهر الآداب: 1009/4 (فَأَقْسَمْتُ) .
(2) أمالي الزجاج: 78 .
(3) ينظر: الكتاب: 105/3 .
(4) ينظر: م . ن: 105/3 .
(5) سورة يوسف، الآية: 85 .
(6) تأوزيل مشكل القرآن، ابن قتيبة: 255؛ وينظر: شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري: 314؛ شرح المفصل: 109/7 .
(7) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 185/1 .
(8) ديوان امرئ القيس: 32؛ الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي: 212/1 .
(9) سورة النحل، الآية: 24 .
(10) أخبار أبي القاسم: 153 .

ينصبون الجواب[1]، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ٣٠﴾[2]. ويرى سيبويه ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ خبر (ذَا) الذي بمعنى الذي، على أنْ يكون المعنى: الذي أنزل ربُّكُم عِنْدَكُم أساطيرُ الأولين»[3].

و ـ حذف المصدر:

روى الزجاجي والمعافى[4] قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۖ ١٨٠﴾[5]، فحذف (البخل) لدلالة يبخلون عليه وأقام المضاف إليه مقامه وهو ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [6].

ويبدو أنَّ رواية سيبويه[7] لقراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ بالياء هي أَجود في تقدير النحو، وذلك أنّ الذي يقرأ بالتاء يُضْمر (البخل) من قبل أنْ يُجري لفظه عليه والذي يقرأ بالياء يُضْمر (البخل) بعد ذكر يبخلون[8]: «فكأنك قلت: لا يَحْسَبَنَّ الذي يَبْخَلُون البُخْلَ هُوَ خَيْراَ لَهُم» [9].

ز . ذهب المعافى إلى أنّ حذف القول وإضماره كثير في كلام العرب [10]، وروى شواهد على ذلك منها قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ ٢٤﴾[11] المعنى: يَقولون: سَلامٌ عَلَيْكُمْ.

---

(1) ينظر: معاني الفرّاء: 39/1 .
(2) سورة النحل، الآية: 30 .
(3) الحجة في علل القراءات، أبو علي النحوي: 241/2؛ وينظر: الكتاب: 417/2 (باب إجرائهم (ذا) وحده بمعنى (الذي) .
(4) ينظر: أخبار أبي القاسم: 136؛ الجليس الصالح: 471/1 .
(5) سورة آل عمران، الآية: 180 .
(6) ينظر: الكتاب: 391/2؛ معاني الأخفش: 221/1؛ إعراب القرآن، المنسوب للزجاج: 846/3؛ الأصول: 89/1؛ إعراب القرآن، النحاس: 381/1 .
(7) ينظر: الكتاب: 391/2 .
(8) ينظر: إعراب القرآن، المنسوب للزجاج: 846/2 .
(9) الحجة في علل القراءات، أبي علي النحويّ: 400/3 .
(10) ينظر: الجليس الصالح: 171/3 .
(11) سورة الرعد، الآيتان: 23، 24 .

وقَدْ وَهِمَ في تَأَولِهِ لإضمار القول في قصيدة كعب بن سعد الغنوي:

وَقَائِلَةٍ ما بالُ لَوْنِكَ شَاحِباً كَأَنَّكَ يَحْميكَ الطَّعامَ طَبِيْبُ[1]

تَتَابُعُ أَحْداثِ تَخَرَّمْنَ مُنَّتي وَأَبْلَيْنَ جِسْمي فَالفُؤادُ كَئِيبُ

فَزَعَم أنّ الشاعر قَدْ أَضمر القول والصحيح أنّه ليس فيها حذف لفعل القول، بل ورد بيت بين البيتين وهو:

فَقُلْتُ وَلَمْ أَعْيَ الجَوابَ وَلَمْ أَلَحْ وَلِلدَّهْرِ في صمِّ السِّلام نَصيبُ

ويبدو أن حافظته لم تذكر هذا البيت فَبَدَأَها بقوله (وَقَائِلَةٍ) وهي رواية انفرد بها المعافى عن غيره [2].

وتَأَوّل الزجاجي إضمار القول في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ٣﴾[3]، فالذين مبتدأ وخبره يقولون فَأَضمر لوجود الدليل عليه في الكلام [4].

ح ـ إضمار المنادى:

روى الزجاجي قول أحد الأعراب:

أَعْلَقْتُ بالذيب حَبْلاً ثُمَّ قُلْتُ لَهُ يا الحق بِأَهْلَكَ أَيُّها الذيبُ [5]

قال الزجاجي في قوله: يا اَلحق بأَهلك: «أنّهُ أَراد: يا هذا الحق بأَهلك فأَضمر المنادى»[6]، كما قال الله ﷻ﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ ٢٥﴾[1]. فيمن قَرَأَ هذه الآية

---

(1) نسبها الأصمعي إلى عريقة بن مسافع العبسي . ينظر: الأصمعيات: 98، ونسبها أبو زيد القرشي إلى محمد بن كعب الغنوي. ينظر: جمهرة أشعار العرب: 192/2، والصحيح ألأنها لكعب بن سعد القنوي كما في الموشح: 120؛ وأمالي القالي: 148/2؛ ديوان المعاني: 178، وليس في هذه المصادر جميعها إضمار القول، وينظر: الجليس الصالح: 172/3، هامش المحقق: الدكتور إحسان عباس .

(2) لم يُشِرْ الدكتور إحسان عباس إلى اختلاف الرواية في مطلع القصيدة إلذي انفرد به المعافى عن غيره. ينظر: الجليس الصالح: هامش 172/3 .

(3) سورة الزمر، الآية: 3 .

(4) أخبار أبي القاسم: 223 .

(5) لم نعثر على قائله .

(6) أخبار أبي القاسم: 152 .

بالتخفيف (**أَلاَ يَسْجُدُوا**)[2] على معنى (ألاَ يا هؤلاءِ اسْجُدُوا)، فأضمر هؤلاء اكتفاء بقوله (يا)، ونحو ذلك قول بعض الأعراب: أَلاَ يا ارْحَمَانا، إلاَ يا تَصَدَّقَا علينا[3]، قال المرقش:

أَلاَ يا آسْلَمي لاَ صُرْمَ لي اليوم فَاطِما   ولا أَبداً ما دَامَ وَصْلُكِ دَائِما[4]

أرادَ: أَلا يا هذه آسْلَمي: فحذف هذه وترك (يا)[5]، ومن النحويين من ذهب إلى أنّ (يا) أَفادت التنبيه فقط، لأَنَّها إذا جاءت مع النداء أَفادت النداء والتنبيه، وإذا تجردت من النداء أَفادت التنبيه فقط[6]. وعلى هذا ردَّ ابن جني قول أبي العباس المبرد: إضمار المنادى في الآية الكريمة وَعَدَّ (يا) تنبيهاً فيها: كأنه قال: أَلاَ هَا آسْجدوا[7].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الزجاجي من إضمار المنادى صحيح «لأن (يا) إنْ وَلِيَها أَمرٌ أو دُعاءٌ فهي حرف نداء، والمُنادى محذوف وإنْ وَلِيها (ليت) أو (رُبَّ) أو (حبَّذا) فهي للتنبيه لا للنداء»[8].

ط ـ حذف الكلام:

فَسَّرَ الزجاجي مذهب سيبويه ودَفع زعم بعض الناس بوهمه في تقديره موصولاً إلى (من) بـ (على) في قول أحد الأعراب:

إنَّ الكَريمَ وأَبيكَ يَعْتَمِلْ   إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً على مَنْ يَتَّكِلِ

يريدُ يَتّكِلُ عليه ولكنه حذف[9]، قال الزجاجي «وتقديره: إنْ يَجِدْ مَنْ يَتَكِّل عليه، وليس وجدت مما يتعدى بحرف خفض ولهذا خالفوه»[1]. وممن دافع عن

---

(1) سورة النمل، الآية: 26 .

(2) قرأ بالتخفيف أبو عبد الرحمن السلمي والحسن وحميد الأعرج وأبو جعفر والنسائي . ينظر: معاني الفرّاء: 290/2؛ إيضاح الوقف والابتداء: 169/1 .

(3) ينظر: معاني الفرّاء: 290/2 .

(4) المفضليات: 244؛ إيضاح الوقف والابتداء: 169/1 .

(5) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 169/1 .

(6) ينظر: معاني الأخفش: 429/2؛ جامع البيان: 149/19 .

(7) ينظر: الخصائص: 196/2 .

(8) تسهيل الفوائد: 179 .

(9) ينظر: الكتاب: 82/3 .

مذهب سيبويه وجودته، المازني على زعم أنّ الفعل (يجد) مُتعد، وقد يجوز أَلاّ يُعَدَّى فكأنه أَراد ذلك فَعَدّأهُ بـ (على) على الاضطرار لأنه من الأفعال التي لا تُعَدَّى بحرف جر، وجاز حذف (عليه) لذكر على في أول الكلام[2] وعلى هذا أجاز سيبويه: (بِمَنْ تَمررْ أَمررْ بَهِ)، و (بِمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ بِهِ)، لأنك لو قلت: بِمَنْ تَمررْ أَمررْ أَو بِمَنْ تُؤْخَذْ أُوْخَذْ، لكان أمثل لذكر الباء في أول الكلام [3]، وأنكر المبرد الحذف لكون الكلام قد تَمَّ عند قوله: إنْ لم يَجِدْ يَوْماً وأنَّ قوله (عَللا مَنْ يَتَكِّلْ) كلامُ مُستأنف على جهة الاستفهام[4].

ومما يُقوّي مذهب الخليل، وسيبويه، والمازني، استجازة بعض النحويين حذف الجار والمجرور على الرغم من عدم ذكر حرف جار يدل على المحذوف، فإذا كان ذلك كذلك فالحذف مع الذكر أقوى[5].

3 ـ الإلغاء:

عُرِّفَ الإلغاء بأنه ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً[6]، وقد فَرَّقَ الزمخشري بين التعليق والإلغاء، بأن «الإلغاء عبارة عن العمل مع جواز الاعمال لبقائها على أصلها، والتعليق قطعها عن العمل لمانع منع من إعمالها»[7].

أ . أنكر المعافى إضمار (أنْ) وإعمالها في الفعل المضارع متابعاً البصريين في ذلك، واختار قول سيبويه في رفع الفعل المضارع فيما روي من شواهد على ذلك منها، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ٦٤﴾[8]، فقال: «تأمروني كلام أَتى اعتراضاً بين الكلامين والمعنى أَفغير اللهِ

---

(1) أمالي الزجاجي: 234، 235؛ وينظر: أخبار أبي القاسم: 191 وفيه تكرار المسألة بتفصيل أكثر وأدق .
(2) ينظر: مجالس العلماء: 83؛ أمالي الزجاج: 234، 235؛ أخبار أبي القاسم: 191 .
(3) ينظر: الكتاب: 82/3 .
(4) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 741/1 .
(5) ينظر: المسائل العسكريات: 10 .
(6) ينظر: همع الهوامع: 223/3 .
(7) الإيضاح في شرح المفصل: 69 .
(8) سورة الزمر، الآية: 64 .

أَعبدُ، كقولك زيداً أَرى لقيتُ» [1]، وهذا عند سيبويه لغو، فهو مثل قولنا: هو يقول ذاك (بَلَغَني) فـ (بَلَغَني) لَغْوٌ فكذلك﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[2]، فكأنه أَرادَ الإلغاء[3]، وتأول المعافى الإلغاء في قول جرير تعزيزاً لمذهبه فأنشد له:

أَبِا الأَراجيزِ يا آبْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُني وفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ والخَوَرا

قال المعافى: «ألغى (خِلْتُ) كأنه قال: وفي الأراجيز اللُؤُمُ والخَوَرُ فيما خِلْتُ»[4]. ويرى أنّه من الكلام الذي اختصرت فائدته من الصيغة اللغوية وأُلغي عمله من الجهة النحوية[5]، وهو كما قال: لأنّ الفعل (خِلْتُ) من أفعال الشك التي تُستعمل وتُلغى، فجاء متأخراً مما قَوّى الإلغاء في البيت [6]، فإذا تَقَدَّمَ لم يجز إلاّ إعماله [7].

ب . وفي رفع ﴿أَيُّهُمۡ ٦٩﴾[8]، تابع الزجاجي سيبويه في تخطئته يونس بن حبيب فيما ذهب إليه من إلغاء الفعل (نَنْزِع)، وإجازته الإلغاء في غير أفعال القلوب والشك، خلافاً لسيبويه فقال: «وهذا غلط لأنّهُ لا يجوز أنْ يُلغى إلاّ أفعال الشك واليقين نحو ظَنَنْتُ وعَلِمْتُ وبابهما وهو كما قال»[9].

ونَرى صحة ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري من تنزيل (ننزع) منزلة أفعال القلوب في الإلغاء، يبدو ضعيفاً إذْ أنّهُ «كسائر الأفعال المؤثرة، فينبغي إلاّ يُلغى»[10]، فضلاً عن أنّهُ جاء في صدر جملة مما زاد الإلغاء ضعفاً[11]،

---

(1) الجليس الصالح: 78/2 .

(2) ينظر: الكتاب: 100/3 .

(3) ينظر: منعاني الأخفش: 457/2؛ المقتضب: 85/2؛ إعراب القرآن، النحاس: 828/2.

(4) الجليس الصالح: 78/2؛ وينظر: الأصول: 220/1؛ شرح أبيات سيبويه، النحاس: 338.

(5) ينظر: الجليس الصالح: 78/2 .

(6) ينظر: الكتاب: 120/1 .

(7) ينظر: شرح عيون الإعراب: 133 .

(8) سورة مريم، الآية 69 .

(9) أخبار أبي القاسم: 107 .

(10) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 132/2 .

(11) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 63/3 .

إذْ جَوَّزَ النحويون إلغاء القلوب إذا تأخرت عن المفعولين أو توسطت بينهما وأوجَبُوا إعمالها إذا تَقَدَمت[1].

4 ـ الزيـادة:

أ ـ زيادة (ما): رَوى المعافى النصب في (بيننا) وتأول الجر فيها من قول عبد العزيز بن عبد الله التيمي[2]:

إنَّ الزّمان رَأى إلْفَ السُّرور بِنا فَدبَّ بالهَجْرِ فيما بلَيْنَنا وَسَعَى

وأحد أوجه الجر فيها أنّه عدّها من الأضداد، بمعنى الوصل[3]، وعلى هذا يرى أنّ المعنى فَدَبَّ في وَصْلِنا وإنَّ (ما) حشو زائد[4]، كما قالوا مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[5]،﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[6]، فالتقدير (فَبرحمةٍ)،(فَبِنَقْضِهم)[7]، فلو لم تكن (ما) زائدة لَبَقيَ المجرور ولا جار له[8].

واعترض ابن جني على زيادة الحروف، وعدَّ القول بزيادتها ضعفاً، لأنَّ الغرضَ من الحروف الاختصار، ولو زيدت نقض الغرض المقصود[9]، وأكثر العلماء قالوا بزيادتها توكيداً للكلام [1].

---

(1) الكتاب: 118/1 . باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى . وينظر: الواضح: 234؛ المقتصد في شرح الإيضاح: 496/2 .

(2) وَثَّقَ المحقق نسبة هذا البيت توثيقاً دقيقاً . ينظر: هامش: 31/2 .

(3) ينظر: الجليس الصالح: 32/2 أمّا الوجه الآخر فهو الجر على البدل، إذْ عدّ (ما) نكرة بمعنى شيء وأُبدل منها ما بعدها فكأنهُ قال فَدبّ فيَّ شيء ما، ثم فَسّرهُ بقوله (بيننا)، ويرى أبو البركات الأنباري أنه وجه ضعيف لأنّه لو كانت (ما) اسماً لوجب أنْ يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها، ولمّا كان دخولها كخروجها لا يغير معنى، فالأولى أنْ تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكثرون؛ ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 273/1.

(4) ينظر: الجليس الصالح: 32/2 .

(5) سورة آل عمران، الآية: 159 .

(6) سورة النساء، الآية: 155 .

(7) ينظر: معاني الفرّاء: 244/1؛ مجاز القرآن: 157/1؛ معاني الأخفش: 135/1؛ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 138/2؛ إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 137/1؛ كتاب الكتاب: 50؛ معاني الحروف: 90؛ الأزهية: 75 .

(8) ينظر: الأمالي النحوية: 137/4 .

(9) ينظر: سر صناعة الإعراب: 271/1 .

ويبدو أنّ تأول زيادة (ما) في هذا البيت يستقيم مع المعنى إذْ إنَّ ذِكْرَها في الكلام كخروجها منه، فلا يُغَير لفظاً أو معنىً ولا حُكْماً [2]، وتكون كزيادتها في الآيتين السابقتين.

رابعاً ـ التعليـل:

تَعني العلَّة ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً ومُؤثراَ فيه[3]، وقد قَسَّمَ العلماء العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية[4]، وفي دراستنا لظاهرة التعليل في كتب الأمالي وجدنا أنَّ المعاني لم يُبْدِ اهتماماً كثيراً في التعليل ببحثه عن العلل التي تَختفي وراءَ حكم نحوي ومناقشتها مناقشة عقلية، وعلى الرغم من كثرة تأويلاته إلاّ أنّهُ لم يتسع في التعليل، فغالباً ما يصف الظاهرة النحوية ونـادراً ما يُعلِّلُها مُطَّرَحاً كل من لا يحتاج إليه الدارس، من علل فلسفية وبهذا اتسمت تعليلاته على الوضوح والإفهام، ففي بيت مروان بن أبي حفصة:

لَوْ كانَ مِثْلَكَ واحِدٌ ما كانَ في الدُّنْيا فَقيرُ[5]

أجازَ الرفع في (مِثْلُكَ) والنصب على الحال [6] لأنّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ على الحال، ويعتل لذا فيقول: «إنّ النعت لا يكون قبل المنعوت وتقدم الحال وتأخره سائغان» [7]، وأنشد:

لِخَوْلَةَ مُوْحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّـهُ خَلَل[8]

وهذا عند سيبويه لازم «فما ينتصب في مثل هذا لأَنه قبيح أَنْ يُوْصَفَ بما بعده ويُبنى على ما قبله» [1].

---

(1) ينظر: مجاز القرآن: 157/1؛ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 138/2؛ إعراب القرآن، المنسوب للزجاج: 137/1؛ الأضداد، ابن الأنباري: 196؛ كتاب الكتاب: 50 .
(2) ينظر: أسرار العربية: 14؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 273/1 .
(3) التعريفات: 88 .
(4) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 64، 65، 66 (باب القول في علل النحو) .
(5) لمز نجد البيت فيما جمع من شعره، ورد البيت في: الأغاني: 172/3 منسوباً لبشار بن برد، روايته (آخر) بدلاً من واحد) .
(6) ينظر: الجليس الصالح: 186/3، وفيه أيضاً رَوَى وجهاً آخر للنصب بجعلها خبراً لِكان.
(7) الجليس الصالح: 186/3 .
(8) ديوان كُثَيّر عزة: 506 روايته (لِمَيَّةَ)؛ الكتاب: 123/2؛ معاني الفرّاء: 167/1؛ إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 248 .

وَقُلِ الشيء نفسه في علّة جر ما يلي (لَعَلَّ) من قول دعبل الخزاعي:

عَلَّ صروفِ الدَّهْرِ أو دُولاَتِها تُدِيْلُنا اللَّمة من لمَّاتِهَا[2].

فَروى إنكار أكثر العلماء زعم بعض الناس في أنَّ إحدى لامي (عَلّ) التي بمعنى (لعلّ) حُذِفت وأنّ اللام في الظرف هي اللام الخافضة، واعتل المنكرون بـ «أَن خفض ما يلي لعلّ لُغة من لغات العرب» [3].

وهو الصحيح إذ إنّهما لُغتان فصيحتان في لعلّ[4]، وإنّ الذي يقول (لعلّ) لا يقول (علّ) إلاّ مُسْتَعيراً لغة غيره [5]، وإنّ خَفْض ما يليها لغة بني عقيل لأنّها عندهم حرف جر: «وروى الجر بها عن العرب الفرّاء، وأبو زيد، والأخفش، وغيرهم من الأئمة»[6].

انبرى الزجاجي لمسائل نحوية بنفسها بالتعليل والتحليل والتفصيل والتوضيح والمناقشة، بعرض ما قيل فيها من آراء موازناً بينها، مُحتجاً لكل رأي بحجة مُستعملاً الأسلوب التعليمي في عرضه لها، مُعتمداً على طريقة الحوار والاستفهام تيسيراً في عَرضها، فالزجاجي هو السائل وهو المجيب.

ولعلَّ شَغَفَه بالتعليل، ومتابعته العلل النحوية، كل ذلك دَفَعَهُ إلى تأليف كتاب **(الإيضاح في علل النحو)**.

تَبيَّنَ من دراستنا التعليل في كتب الأمالي، أنّ التعليل ليس صفة لازمة لأصحابها، وأنّهُم لا يُوغلون فيه وهم يُملون، لأنّ المقام لا يسمح بالمعالجة العقلية والمنطقية، وأنَّ ثَمَّةَ فرقا بين المعافى والزجاجي في طريقة معالجة العلل النحوية التي يَعرضون لها، على نحو ما فَصَّلْناهُ.

---

(1) الكتاب: 122/2 .

(2) معاني الفرّاء: 235/3 روايته (يُدِانَنا)؛ اللامات: 146؛ الخصائص: 316/1 .

(3) الجليس الصالح: 156/3 .

(4) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 124؛ وفيه أيضاً أن في (لعلّ) خمس لغات: لَعَلَّ، ولَعَنَّ، وعلَّ، وعنَّ، وأنَّ . وينظر: اللامات: 146 .

(5) ينظر: الأصول: 230/2 .

(6) الجنى الداني: 583؛ وينظر: معاني الفرّاء: 235/3؛ النوادر: 218 .

الفصل الثالث

قضايا النحو في كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة

سمات الدّرس النحويّ

اتسم النحو في كتب الأمالي في القرن الرابع للهجرة، بأنه خالٍ من التعصب المذهبي، فأصحابها اعتمدوا على شواهد النحويين سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، لتوجيه الإعراب هذه الوجهة أو تلك، مما يُطَمئن على صحة نسبة الآراء النحوية ودقتها، بتوثيقهم كثيراً من مسائل الخلاف بين المذهبين وحِفْظها، ولعل سبب ذلك: أنّ المستملين من طَلَبَةِ العلم مَراتبهم في العلم مختلفة ومذاهبهم شَتَّى، وأنَّ أمام المُملين مادةً نحوية يرومون إيصالها، فإذا اختاروا رأياً مُخالفاً لمذهبهم، فلأنهم وجدوا فيه إضاءة للنص وخدمة له، وقد لا يجدون مثل هذا الرأي عند أصحابهم، كما وجدناهم غالباً ما كانوا يستعينون بالإعراب لإزالةِ الإبهام أو اللبس الذي يعرض للتراكيب، وقلَّما يتلبثون عن القاعدة النحوية، فهم ينطلقون من قواعد نحوية أصبحت عندهم من المسلمات، وليس لهم إلاّ أنْ يطبقوها على ما بين أيديهم من نصوص، وهذا يُفسر تنوع النصوص الشعرية والنثرية في كتبهم من تراث الأُمة الأدبيّ المزدهر، وتوظيفها في معالجة مسائل النحو، مُحققين عنصر التشويق والمتعة والفائدة في عرض مسائل العربية للدارسين وتيسيرها، وهذا ما افتقدته كتب النحو المتخصصة، فقد يُوجهون قراءة قرآنية عمّا فيها من إعراب، وبيان الأوجه المحتملة في إعراب لفظة في بيت أو تركيب، مُعتمدين على آراء السابقين من علماء النحو، مع مداخلات نحوية منهم في توجيهها، ولكنهم . أحياناً . ما يستوفون قضايا النحو التي هي مناط البحث، فتأتي ملاحظاتهم لمحاً، وفيها ما يُمكن أنَ يُقال بعدُ، بما يمثل ظاهرة تستوقف الباحث، إذْ إنّ الأمالي ليست من الكتب المتخصصة بالنحو كي تعالج المسائل النحوية في جوانبها كلها فتستوفي القول فيها على نحو ما ذُكِرَ في إنشاد الشاعر:

وَقالوا تُرَابيٌّ فَقُلْتُ: صَدَقْتُمْ   أَبي مِنْ تُرابٍ خَلْقَهُ اللهُ أدَمَا[1]

قال الزجاجي: «في نصب آدم وجهان، أحدهما: أن يكون بدلاً من الهاء في (خَلْقِهِ) للإيضاح والتبيين، والآخر: أنّ نصبه بإضمار أعني»[2]، وهذا التأويل يَصح على رفع (أَبي)، ويبقى في البيت تأويل آخر قاله النحويون على

(1) لم نعثر على قائله، البيت بلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 82، وفيه أنّ الشاعر لجأ إلى إشكال (اللام) في (خلْقِهِ) ضرورة . وينظر: الافصاح: 352 .
(2) أخبار أبي القاسم: 30 .

زَعْم نصب (أَبي)[1] إذْ «أجازوا أنْ يكون (آدماً) بدلاً من (أَبي)، أو جعله وصفاً لأنّه على وزن (أَفعل) وهي في الأَصل صفة أو عطف بيان، لأنه علم كـ (زيد) و (عمرو)[2].

وقد يُدلي أصحاب الأمالي بآراء خاصة بهم، ويبدو الأسلوب التعليمي جلياً في أماليهم بكثرة الشواهد الشعرية فيما يعالجونه من نحو، فلا يكتفون بالشاهد الواحد، أو الشاهدين في المسألة الواحدة، بل يسترسلون بذكر الشواهد الشعرية والنثرية، مُعززين بها آراءهم زيادةً في افهام وتوضيح المسائل النحوية وهي ظاهرة تشترك بها الأمالي في القرن الرابع للهجرة، فالمعافى في المجلس الثاني أنشد اثني عشر شاهداً شعرياً ونثرياً في حديثه عن حروف المقاربة[3].

ويلقانا الزجاجي في «باب ما جاء مثنى ولم يُنطق له بواحد»[4] مستشهداً وممثلاً بشواهد وفيرةٍ لِيقوي ما أملاه في هذا البال.

أمّا القالي، فقد أكثر من شواهده حتى الإسراف في مجلس أملاه في (لا جَرم) وتفسيرها والوجوه فيها[5]، ويبقى في مواضع أُخرى مكتفياً بالشاهد الواحد أو الشاهدين[6].

ومما يُضفي على الأمالي سمة التعليم ويقرّبها منه، إنّ أصحابها قد يَنْأَون عن الإفاضة في الخلافات النحوية، فلا يثقلون أماليهم بها، ولا يستقصون أوجهها المختلفة، فيما يذكرون من مسائل نحوية، بل ينتقون منها ما يخدم آراءهم ويقويها نحو ما ذهب إليه المعافى في الخلاف بين الكوفيين والبصريين في تأكيد الضمير المرفوع المتصل[7].

---

(1) نصب (أبي) على الاشتغال، قال سيبويه في إعراب مثل هذا " إنْ شئت قلت: زيداً ضربته، فنصبه بإضمار فعل يفسره ما بعده، فكأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلاّ أنهم لا يُظهرون الفعل استغناء بتفسيره " الكتاب: 1 م 80، 81 .

(2) ينظر: الإفصاح: 352 .

(3) الجليس الصالح: 1982/1 ن 193، 194؛ وينظر: 421/1، 32/2، 118 .

(4) أمالي الزجاجي: 129؛ وينظر: أخبار أبي القاسم: 153 .

(5) ذيل الأمالي والنوادر: 210، 211 .

(6) ينظر: م . ن: 4، 5، 139 .

(7) الجليس الصالح: 63/2؛ وينظر: 178/1، 264، 325؛ ج 2 م 78، 198، 232، 236.

أمّا الزجاجي فإنّهُ وإنْ أفاض في نقل اراء النحويين في عدد من المسائل النحوية، لكنه كان يناقشها ويوجهها، ولا يتركها إلاّ وقد استقر على رأي اطمأن عليه بِأُسلوب واضح ولغة مفهومة، نحو ما جاء في إعراب **(أيُّهُم)**[1] من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾[2]، ويلقانا في مواضع أخر من أماليه، مكتفياً بإعراب ما يراه من لفظة في آية قرآنية، أو بيت شعر، بَعيداً عن الخلافات النحوية على الرغم مما تحتمله من خلافات وأوجه أخرى في الإعراب، نحو ما جاء في حمله (إلاّ) على (غير) من قول الشاعر[3]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقه أَخوهُ لَعَمْرُ أَبيكَ إلاَ الفَرْقَدان

أما القالي فقد نَأَى عن الخوض في الخلافات النحوية، ملتزماً بما يُنشده من شواهد نحوية عن أبي الحسن الأخفش، ناقلاً اراءه النحوية فيها، بلا إضافة أو تعقيب، نحو ما جاء غير موضع من أَماليه [4].

وتتجلى في كتب الأمالي عناية أصحابها، بسلسلة الاسناد فيما يَروونه من أخبار، وأشعار ولغة ونحو وغير ذلك، فأسندوا الآراء النحوية إلى أصحابها بدقة وأمانة، تُعزّز صحتها وتوثيقها وإغنائها بملاحظاتهم، نحو ما ذكره المعافى من سؤال الفرّاء للمؤتمن عن مجيء (ما) بمعنى (الذي) في القرآن الكريم، قال المعافى: «حدّثنا العباس بن العباس بن المغيرة أبو الحسين الجوهري، حدَّثني محمد بن موسى الواسطي العراقي هذا كان نظير ثعلب، قال حدَّثني سلمة أو الطوال . شك أبو الحسين . قال: حَدَّثني الفراء أنه دخل على المؤتمن...»[5].

وتزداد عناية الزجاجي بسلسلة الإسناد في ذكره روايتين لِمسألةٍ واحدة إذا وجد بينهما خلافاً في السند والمتن، نحو ما وجده في قراءة من قرأ قوله تعالى: **(إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُونَ على النبيِّ)** بالرفع وهي في المصحف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۝٥٦﴾[6] بالنصب، فأسند الأولى إلى أبي جعفر

(1) أخبار أبي القاسم: 107؛ وينظر: 25، 131، 191؛ الأمالي: 235 .

(2) سورة مريم، الآية: 69 .

(3) أخبار أبي القاسم: 150 .

(4) ينظر: ذيل الأمالي والنوادر: 5، 131، 134 .

(5) الجليس الصالح: 94/3 .

(6) سورة الأحزاب، الآية: 156 .

الطبري، فقال: «أَخبرنا أبو جعفر أحمد بن رستم الطبري، قال: قال: أخبرنا أبو عثمان المازني قال: قَرَأَ محمد بن سليمان الهاشمي...»[1]، وأسند الرواية الثانية إلى أبي إسحاق الزجاج فقال: «أخبرنا أَبو إسحاق الزجاج، قال: أخبرنا أبو العباس المبرد عن المازني قال، حدثني الأخفش، قال: كان أمير من البصرة يقرأ... ثم عزل وتقلّد محمد بن سليمان الهاشمي»[2].

وفي قول الفرزدق:

يُفَلِّقْنَ هَا مَنْ لَمْ تَنَلْهُ سُيُوفُنا   بِأَسْيافِنا هَامَ المُلوك القَماقِمِ

قال القالي: «وأَنشدنا أبو بكر بن الأنباري أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى...»[3].

ومما اتسمت به كتب الأمالي، اشتراكها برواية عدد من الشواهد والمسائل النحوية فيما بينها، مملاة بمنهج يعكس طبيعة تفكير صاحب كل كتاب منها، بمعالجته قضايا النحو بآراء تمثل . فيما لو جمعت . مادة نحوية تكاد تُحيط بما قاله النحويون فيها، نحو ما وجدناه عند المعافى والزجاجي في قول النابغة الذبياني:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبو قابُوس يَهْلِكْ   رَبيعُ النّاس والشَهْرُ الحَرامُ[4]

وَنُمْسِكْ بَعْدَهُ بذنـابِ عيش   أَجَبَّ الظَّهْرَ ليس لَهُ سَنامُ

فبعد إعرابهما المعطوف بعد جواب الجزاء (وَنُمْسِك)[5]، توقفنا عند (أَجَبَّ الظَّهْرَ)، فرواها المعافى على وجهين، الكسر في (أَجَبِّ) بإضافته وصرفه أولاً، وفتح (أَجَبَّ) على أنّهُ لا ينصرف[6]، واكتفى الزجاجي بروايته (أَجَبَّ الظَّهْرَ) بنصب (أَجَبَّ) وحقه بالجر، لأنّهُ لا ينصرف، ونَصب (الظَّهْرَ) تشبيهاً

---

(1) أمالي الزجاجي: 226، وينظر: أخبار أبي القاسم: 20، 21، 232، 233 .

(2) أمالي الزجاجي: 226؛ وينظر: أخبار أبي القاسم: 20، 21، 232، 233 .

(3) أمالي القالي: 270/1، وفَصَّلَ عماد حازم القول في هذا الشاهد واستقصى الآراء النحوية واللغوية فيه. ينظر: رسالته (**الدّرس اللّغوي بين القالي والبكري في مادة كتاب الأمالي**) من: 265 . 272 .

(4) ديوان النابغة الذبياني: 233؛ الكتاب: 196/1 روايته (ونأخُذْ)؛ معاني الفرّاء: 6/1 (ونُمْسِكْ)؛ شرح المفصل: 83/6 (ونَأْخُذْ) .

(5) أمالي الزجاجي: 223 روايته (ونَأْخُذ) .

(6) ينظر: الجليس الصالح: 29/3 .

بالمفعول به ورواية (أَجَبَّ الظَّهْرُ) على أنّهُ موضع (أَجَبُّ) الجر ورفع (الظَّهْرُ) به، كأنّهُ قال: أَجَبَّ ظَهْرُهُ [1]. فما قاله المعافى لم يقله الزجاجي، ويبدو أنَّ ما أختاره المعافى، أقوى مما قاله الزجاجي على أنّه، من باب الصفة المشبهة بالفاعل، قال سيبويه: «لأنَّ الصفة المشبهة لم تَقْوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع وليست تجري مجراه، فالإضافة وترك التنوين أحسن وأكثر، ولو أنّ التنوين عربي جيد»[2].

ويرى ابن الشجري أنَّ القياس في (أَحَبَّ الظَّهْر) خفضهما جميعاً، ويردّ على من نصب (الظَّهْرَ) على التمييز بتقدير زيادة الألف واللام فيه، ويرى أنّهُ مشبهّ بالمفعول به[3].

وقد علّل المعافى إجازة الجزم في (وَنُمْسِكْ) فضلاً عن الرفع والنصب على طريقته في الاستطراد وكثرة الشواهد . خِلافاً لِما أنشده من شواهد لم يجز فيها الجزم منها قول الأعشى:

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لا يَزَلْ يَرى مَصارِعَ مَظْلُوم مَجرّا ومَسْحَبا[4]

وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصالحات وَإنْ يُسِيء يَكُنْ ما أَساءَ النار في رَأْسِ كَبْكَبا

قال المعافى: «إنّ بيت النابغة من الوافر فإذا رُوي (ونُمسكُ) بالرفع والنصب، فلا زحاف فيه، ويسمى سالماً، وإذا رُوي (بالجزم) سُكِّنت لام (مُفَاعَلَتُنْ) فصار (مُفَاعَلْتُنْ) فَنُقِلت إلى (مَفَاعِيلُنْ) ويُسمى معصوباً»[5] هذا، لأنَّ العصب مقبول في الشعر ولا وجه لإنكاره.

وقد أجاز سيبوية النصب في (وتُدْفَنَ) من قول الأعشى[6]، وأجاز الأخفش الأَوجه الثلاثة، ولم يشر إلى ما يُحدثه الجزم من أَثر في الوزن[7]، ورواه المبرد

---

(1) ينظر: أمالي الزجاجي: 224 .
(2) ينظر: الكتاب: 194/1، 195 .
(3) ينظر: الأمالي الشجرية: 145/2 .
(4) ديوان الأعشى: 113؛ وينظر: الكتاب: 92/3؛ معاني الأخفش: 61/1؛ المقتضب: 22/2؛ المذكر والمؤنت، ابن الأنباري: 481 .
(5) الجليس الصالح: 3 م 29 .
(6) ينظر: الكتاب: 92/3 .
(7) ينظر: معاني القرآن: 60/1 .

بالرفع والنصب ولم يُجز الجزم، لأنّه يكسر الوزن، وإنْ كان هو الوجه [1]، قال سيبويه: «يجوز في الكلام أنْ تقول: (إنْ تَأْتِني آتِكَ فَأُحَدِّثْكَ)، وهذا هو الوجه، وإنْ شِئْتَ ابتدأتَ، وكذلك الواو وثم، وإنْ شِئتَ نصبت بالواو والفاء كما نصبت بين المجزومين»[2].

ونحو ما جاء في اشتراك قضايا النحو، ما قاله المعافى في صرف الأسماء المؤنثة الساكنة الوسط أو منعها الصرف لضرورة الشعر أو غيره[3]. وأنشد قول العباس بن الأحنف:

فَصَوِّرْهَا هُنَا فَوْزاً وَصَوِّره ثُمَّ عَبَاسَا

وروى الزجاجي شواهد على صرف الأسماء المؤنثة ومنعها الصرف تبعاً لِمَا تُسمَّى به نحو (ثَمودَ)، (وَسَبأً)، فَتُصْرف هذه الأسماء إذا أُطْلِقَتْ على اسم حي مذكر، وتُمنع الصرف إذا سُمِّي بها مؤنث[4]، وأنشد قول النابغة الجعدي:

مَنْ سَبَأَ الخاسِرينَ مَأْرِبَ إذْ يَبْنُونَ من دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا[5]

وكل ذلك قاله النحويون في صرف الأسماء المؤنثة ومنعها الصرف[6]، ومثل هذا الاشتراك في مسائل النحو يلقانا في غير موضع من كتب الأمالي[7].

وقد كُنّا درسنا في الفصل الثاني طائفة من مسائل النحو في كتب الأمالي اقتضتها طبيعة البحث في التمثيل والإيضاح، ولكي يستكمل العمل بناءه،وبعد

---

(1) ينظر: المقتضب: 22/2 .

(2) الكتاب: 89/3؛ وينظر: معاني الأخفش: 59/1، 6–؛ المقتضب: 22/2 .

(3) ينظر: الجليس الصالح: 326/1 .

(4) ينظر: أخبار أبي القاسم: 239 .

(5) شعر النابغة الجعدي: 134، ويُروى لامية بن أبي الصلت، إذ وجدناه في ديوانه: 364 والبيت بلا عزو في: الكتاب: 253/3، ورُوي للنابغة الجعدي في الأصول: 98/2؛ المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 544 .

(6) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: 240/3، 241؛ المقتضب: 350/3؛ المذكر والمؤنث (مخطوط) ورقم: 9/8؛ ما ينصرف ومالا ينصرف: 49، 50؛ المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 123، 124؛ الواضح: 379؛ ما يجوز للشاعر في الضرورة: 86 .

(7) ينظر: الجليس الصالح: 192/1؛ أخبار أبي القاسم: 129؛ الجليس الصالح: 332/2؛ أمالي الزجاجي: 129، 130، 131؛ ينظر: أمالي الزجاجي: 241، 242؛ ذيل الأمالي: 39.

فحص ودراسة ما تبقى من نحو في الأمالي، إرتأينا أنْ نُقَسمها . بما يَضْمن الإحاطة بها . إلى:

أولاً ـ الأسماء المنصوبة:

أ ـ النصب على المدح والافتخار:

لم يكتفِ المعافى بالقول في حذف ألف (أنا) وإثباتها واللغات فيها متابعاً النحويين في توقفهم عند ذلك في روايتهم قول حُمَيْد الأرقط:

أَنا شَيْخُ العَشيرةِ فاعْرِفُوني حَمِيْداً قَدْ تذَرَّيْتُ السَّناما[1]

بل تعداه إلى إعراب (حَميداً) بالنصب على المدح والإفتخار[2]، أي أجرى (حَمِيداً) على ما جرى عليه النداء، وقد حَمَل سيبويه الإختصاص على النداء فقال: «كأنه قال: أَعني ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء» [3]، قال عمرو بن الأهتم:

إنّا بَني مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذوُو حَسَبٍ فينا سَرَاةُ بَنمي سَعْدٍ ونَادِيها[4]

الشاهد فيه نصب (بَني) بفعل مضمر للإختصاص كأَنّهُ قال (أَمدح).

ب ـ نصب (لبيك) وأخواتها على المصدرية:

أنكر المعافى إضافة (لَبَيْ) إلى الأسماء الظاهرة لأَنّها مما يضاف إلى كاف المخاطبة وعدّ تلك الإضافة شذوذاً كما جاء في مثل (لبّيْ يديك)[5]، وأنشد:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَني مِسْوَرَاً فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَّدَيْ مِسْوَر[6]

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء: 411/1 روايته (سيف العشيرة)، وفي: النكت: 139/1؛ وشرح المفصل: 93/3 روايته (حميد) .

(2) ينظر: الجليس الصالح: 305/1 .

(3) الكتاب: 233/2؛ وينظر: الكامل: 112/1 .

(4) البيت في: الكتاب: 233/2؛ الكامل: 112/1، 394 .

(5) ينظر: الجليس الصالح: 332/2 .

(6) الكتاب: 352/1؛ اللسان، الأسدي: 339/15؛ شرح المفصل: 119/1؛ شرح الرضي على الكافية: 329/1؛ همع الهوامع: 112/3 نسبه لرجل من بني أسد، والشاهد فيما إنّ قوله: لبّى تثنية (لَبَّ) فجعل الياء للتثنية كالياء في يَدي ولو كانت كالياء في عليك لقال فَلَبّيْ يَدَي، كما نقول على زيد مال . ينظر: شرح ابيات سيبويه، ابن السيرافي: 251/1.

وذهب يونس أنَّ (لبيك) اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة وأنه مثل (عليك)، وذهب الخليل إلى أنّها تثنية بمنزلة حواليك، وأنّ بعض العرب تقول (لَبِّ) فيُجريه مجرى (أَمْسِ) و (غَاقِ) ولكن موضعه نصب[1]، وَرَدَّ سيبويه ما ذهب إليه يونس بأنّ لبيك أصلها (لبَّ) وأنّ الألف زائدة فيها على (لَبَّ) وأنّ هذه الألف انقلبت ياء لمّا اتصلت بالضمير كما انقلبت الألف في (عليك)[2]، فقال: «إذا أظهرت الاسم بين أنّهُ ليس بمنزلة عليه وإليك، لأنّك لا تقول: لَبّيْ زَيد»[3].

وزعم الفرّاء أنّهُ لا واحد لـ (لَبَّيْكَ) وأنّها بمعنى إجابة لك والتثنية فيها للتكثير ونصب على المصدر[4]، فهو «مصدر لا يستعمل إلاّ منصوباً مضافاً بلفظ التثنية»[5].

نَخْلص مما سبق إلى أَنَّ إضافة (لَبَّيْ) إلى الاسم الظاهر شاذ كما ذهب المعافى إليه؛ لأنّ «مجرور لَبَّيْ وسَعْدَيْ وحَنَانَيْ) يُشترط لهنَّ ضمير الخطاب»[6].

وفي باب ما جاء مثنى ولم ينطق له بواحد، أحصى الزجاجي هذه المصادر وتوقف عند (حنانيك) فقال: «إنّ حَنَانيكَ معناه تَحَنُنٌ بعد تَحَنُنْ ولا يُستعمل إلاّ منصوباً مُضافاً بلفظ التثنية وقد أُفرد واستعمل»[7]، واحتج بما أنشده سيبويه:

فَقَالَتْ: حَنانٌ ما أتى بك هَاهُنا　　　أَذُو زَوْجَةٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عارِفُ[8]

وهذا على قول سيبويه كأَنَها قالت: أَمرُنا حَنَانٌ أو يُصيبنا حَنانٌ فحذف الفعل ؛ لأنَّ المصدر صار بَدلاً منه[9]، وهو ما يجوز إفراده، لأنه من (حَنَنْتُ)

---

(1) ينظر: الكتاب: 351/1 .

(2) ينظر: شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: 251/1 .

(3) الكتاب: 351/1 .

(4) ينظر: الفاخر: 4؛ الزاهر: 200/1 .

(5) أمالي الزجاجي: 129 .

(6) ينظر: مغني اللبيب: 578/2 .

(7) أمالي الزجاجي: 130، ومن المصادر التي أحصاها (حواليك، هذاذيك، لبيك، سعديك).

(8) البيت بلا عزو في: الكتاب: 320/1 روايته (أَذُو نَسَبٍ)؛ المقتضب: 225/3؛ شرح الرضي على الكافية: 330/1، ونسبه صاحب الخزانة: 277/1 للمنذر ابن درهم الكلبي.

(9) ينظر: الكتاب: 320/1، 348 .

فَيتعرف في الكلام في غير النداء...، فإذا أُفرد فَيجوز فيه النصب بالفعل والرفع على الابتداء، فإذا ثُنِّيَ لم يكن إلاّ منصوباً [1].

ج ـ إضافة الظروف إلى الأفعال:

أ . روى المعافى النصب في (حينَ) من قوله ذي الرمّة:

عَلى حينَ راهَقْتُ الثَّلاثين وارْعَوتْ لِدَاتي وكان الحلُم بالجَهْلِ يَرْجِعُ [2]

واعتل المعافى لذلك بإضافته إلى مَبني غير معرب[3]، ولم يشر إلى رواية الجر، وهو وجه ثانٍ ثقيل في إعراب (حين)، ونظير ذلك ما قاله النابغة الذبياني:

عَلى حينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصِّبا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[4]

قال سيبويه: «كأَنه جَعَلَ حينَ وعاتَبْتُ اسماً واحداً»[5]، هذا؛ لأنّ أسماء الزمان تُضاف إلى الأفعال، فإذا كان الزمان ماضِياً يكون بمعنى (إذْ) فيضاف إلى ما يضاف إليه (إذْ) وإذا كان مستقبلاً يكون بمعنى (إذا) ولا يُضاف إلاّ إلى الأفعال[6]، وسبب جواز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ؛ إنَّ الأزمنة كلها يجوز أن تكون ظروفاً، فالظروف أضعف من سائر الأسماء فعوضتها الإضافة إلى الأفعال»[7]، فإذا أُضيفت اكتَسَبَتْ من المضاف إليه التعريف والتنكير والبناء[8]، ولمّا أُضيف (حين) إلى فعل ماضٍ مبني فإنّهُ بُني على الفتح[9]، أمّا وجه الجر فعلى الأصل لأنّهُ مجرور[10]، وعد لزومه للإضافة إلى الجملة[1]، ونرى ما يراه

---

(1) ينظر: المقتضب: 223/3، 225 .

(2) مرّ الشاهد في: ص (62) .

(3) ينظر: الجليس الصالح: 198/2 .

(4) ديوان النابغة الذبياني: 163؛ الكتاب: 330/2؛ معاني الفرّاء: 245/3؛ إيضاح الوقف والابتداء: 35/1؛ الإيضاح في علل النحو: 114؛ الإفصاح: 274 .

(5) الكتاب: 330/2 .

(6) ينظر: الكتاب: 119/3، وقال ابن خالويه (إنّ الفعل وإنْ أُضيف ها هنا إلى أسماء الزمان فالمراد به المصدر دون الفعل فَصَحَّت الإضافة)؛ الحجة في علل القراءات السبع: 136.

(7) الإيضاح في علل النحو: 138 .

(8) ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية، البطليوسي: 363/1 .

(9) ينظر: الكامل: 184/1 .

(10) ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية: 363/1؛ شرح المنفصل: 80/3 .

الفارقي (ت 487هـ) وهو أنْ رواية الفتح أليق بالظروف من الجر، من جهة، وخشية توالي الكسرات من جهة أُخرى[2].

ب . ومما يتصل بإضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ما رواه المعافى وهو قولهم (فيا لذاتِ يَوْمَ ويَوْمٍ أَزورُ) وفَرَّقَ بين إضافتين، إضافة (فيا لذاتِ) إلى ياء المتكلم المحذوفة منها وعلى هذا فـ (يوم) منصوب على الظرف، أمّا من أضاف (فيا لذاتٍ) إلى الميم فَأَجاز النصب لإضافته إلى الفعل وأَجاز الجر واختار المعافى النصب لإضافته إلى اليوم فأجاز النصب لإضافته إلى الفعل وأَجاز الجر واختار المعافى النصب لإضافته إلى فعل معرب[3]، جاء ذلك في قول الشاعر:

فيا لذاتِ يَوْمَ أَزورُ وَحْدي   دِيارَ الموعديَّ وُهُمْ خلوف [4]

ما ذهب إليه المعافى صحيح، إذْ أُضيف (يوم) إلى الفعل (أَزُور) وهو فعل مضارع معرب «فالأرجح في المُضاف الأعراب»[5]، ومثل هذا، حجة من ذهب إلى البناء والإعراب في (يوم) بالرفع من قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ۝١١٩﴾ [6]، وثَمَّ خلاف بين البصريين والكوفيين «فمذهب الكوفيين في فتح (يومً) أَنّهُ في موضع رفع على أنّهُ خَبَرُ (هذا)، وهذا إشارة إلى اليوم، ولكنه فتح عندهم والبصريون إنّما يبنون الظرف إذا أُضيف إلى فعل مبني، فإذا أُضيف إلى فعل معرب لم يُبْنَ»[7].

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 180/3 .
(2) ينظر: الإفصاح: 274 .
(3) ينظر: الجليس الصالح: 194/2 غير أنّ ما اختاره المعافى من إضافة (يوم) إلى (أزورُ) تستوجب تحويل همزة القطع إلى همزة وصل كي يَستقيم وزن البيت .
(4) لم نعثر على قائله .
(5) الفرائد الجديدة: 59/1 .
(6) سورة المائدة، الآية: 119 . ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 324 وفيه أنّ السبعة قرأوا (يَومُ) بالرفع إلاّ نافعاً وحده قرأ: (**هَذا يَوْمَ يَنْفَعُ**) نصباً وزيادةً في التفصيل. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 35/1؛ جامع البيان: 241/112، 242، 243؛ الكشاف: 697/1؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 311/1 .
(7) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 424/1 .

ثانياً ـ الأفعال المجزومة:

أ ـ جزم جواب الطلب:

في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٦٣﴾[1].

أرجع المعافى الفعل ﴿نَكْتَلْ﴾ إلى أصله، وذكر ما حدث فيه من علل صرفية في ماضيه ومستقبله، وذكر نظائره من الصحيح في الإفراد والجمع، ليصل إلى صيغة الفعل الماضي (إكْتال) ومضارعه (يَكْتال) فقال: «إنّ أصله(يَكْتَيِل) وفي الجمع ﴿نَكْتَلْ﴾ وزنه (نَفْتَعِل)، وأُعرب بالجزم لوقوعه في جواب الأمر، واقتضى الجزم سكون اللام، فالتقى ساكنان اللام والألف المنقلبة من الياء فاسقطت الألف لذلك فبقي نكتل» [2].

ولا خلاف في جزم ﴿نَكْتَلْ﴾ في هذا الموضع من الآية، ولا في علّة حذف الألف منه، وإنّما الخلاف في قراءة هذا الفعل على الإفراد (يَكْتَلْ) والجمع ﴿نَكْتَلْ﴾[3]، والقراءتان صواب، «فمن قال ﴿نَكْتَلْ﴾ جعله معهم في الكيل، يصيبه كيل لنفسه فجعل الفعل خاصة؛ لأنهم يزدادون كيل بعير»[4]، قال الطبري: «إنَّهما قراءتان معروفتان متفقتا المعنى فَبأَيّهما قَرأ القارئ فَمُصيب الصواب»[5].

ب ـ مجيء الفعل الماضي فِعْلاً للشرط:

ومن خبر أملاه المعافى روى صواب مجيء الفعل الماضي فعلاً للشرط على أنّه مستقبل في المعنى وإنْ أَتى بلفظ المضي في قول «فَتى بين يَدَيْ ابن هبيرة فإن رأي الأمير . أصلحه الله . أنْ يَسدَّ خلَتي وَيُجْبِرَ خصاصَتي يفعل»[6]،

(1) سورة يوسف، الآية: 63 .

(2) الجليس الصالح: 462/2 .

(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (نكتل) بالنون، وقرأ حمزة والكسائي (يكتل) بالياء. السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 350. وينظر: إعراب القرآن، النحاس: 147/2، الحجة في علل القراءات، ابن خالوية: 196؛ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 12، 13 .

(4) معاني الفرّاء: 49/2 .

(5) جامع البيان: 10/13 .

(6) الجليس الصالح: 500/1، وابن هبيرة هو عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي الفزاري أبو المثنى ولي العراقين ليزيد بن عبد الملك ست سنين .

وهذا مما يجوز، لأنه في موضع الفعل المجزوم نحو «إنْ أَتَيْتَني آتِكَ فَكَأَنَّهُ قال: إنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ»[1]، هذا، لأنّ الشرط لا يقع إلاّ على فعل مُستقبل، فإذا وقع على فعل ماٍ، فيكون بمعنى المستقبل، غير أنّ الإعراب لا يظهر فيه لأنه مبني[2]، أمّا مَجيء المضارع شرطاً والجزاء ماضياً، فَعدَّهُ النحويون من أضعف الوجوه، وسبب ذلك «أنّ الماضي يُصْبح على المستقبل وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام»[3] لأنّ الجزاء في المعنى بعد الشرط [4].

ثالثاً ـ التوابـع (البدل، العطف، النداء أو الترخيم):

1 ـ البـدل:

سُمِّيَ البدل بَدَلاً لأنّه بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه[5]، وهو: «يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهراً كان أو مضمراً إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه»[6]، والبدل في الكلام على أربعة أنواع[7]، ومما أعربه أصحاب الأمالي على البدل ألفاظ من أبيات أنشدوها:

أ / بدل الاشتمال: روى المعافى الرفع والنصب في (هُلْكُ) من قول عبدة بن الطبيب:

فَما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحدِ ولكِنَّهُ بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[8]

وقال فيه: «من نصب فعلي أنّه خبر كان وجعل قوله (هُلْكُه) بدلاً من (قيسٌ) البدل المعروف بالاشتمال لاشتماله على المعنى»[9]، ولم يفسر رواية الرفع في

(1) الكتاب: 68/3 .
(2) ينظر: المقتضب: 50/2؛ الأصول: 164/2؛ الواضح: 108 .
(3) شرح عيون الإعراب: 283 .
(4) الإيضاح في شرح المفصل: 246/2 .
(5) ينظر: اللمع: 172 .
(6) المقتضب: 26/1؛ 399/4 .
(7) بدل كل من بدل، بدل بعض من كل، بدل الاشتمال، بدل الغلط . ينظر: المقتضب: 295/4، 296، 297 .
(8) شعر عبدة بن الطبيب: 88؛ الكتاب: 156/1؛ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 508/1؛ شرح القصائد السبع الطوال: 9؛ الإفصاح: 286 .
(9) الجليس الصالح: 86/3 .

(هُلْكُ واحِدٍ) على أنّهُ خبر المبتدأ (هُلْكُه)، وهو وجه ثانٍ قيل في إعرابه فهذا مما يجوز فيه وجهان لأنّه «إذا جاء بعد اسم كان اسمٌ هو بعض الأول يجوز إبداله منه، ونصب الخبر، ويجوز رفعه بالابتداء وجعل ما بعده خبره»[1]، فعلى الوجه الأول يكون المعنى«ما كان هُلْكُ قيس هُلْكَ واحِدٍ»[2]، قال تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ٢١٧﴾[3]، فالسؤال في المعنى عن القتال وليس عن أيِّ الشَّهرِ الحرام؟[4] فـ ﴿قِتَالٖ﴾ بدل اشتمال من الشهر؛ لأنّ الشهر مشتمل على القتال والهاء في ﴿فِيهِۖ﴾ تعود على الشهر، وبدل الاشتمال لابد أنْ يعود فيه ضمير إلى المبدل منه[5]، وهذا ما وجدناه في بيت عبدة بن الطبيب مما يُقَوي وَجْه النصب في (هُلْكَ واحِدٍ).

ب / ومن بدل الاشتمال ما أنشده الزجاجي من قول الزّباء:

ما للجِمالِ مَشْيَها وئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدا[6].

قال الزجاجي في(مَشْيِهَا) بالجر«إنّهُ خفض على البدل من الجمال لاشتمال المعنى عليه، والتقدير: ما لِمَشي الجمالِ. (وَئيداً)، ونصب وئيداً على الحال»[7]، وهذا البيت من شواهد الكوفيين على تقدم الفاعل على فعله خلافاً للبصريين[8]، وروى الفرّاء الخفض في (مَشْيِها) على إعادة اللام فيها على التكرير، لأنّهُ (أَراد

(1) ينظر: الجمل: 43، 44 .
(2) معاني الفرّاء: 508/1؛ وينظر: شرح القصائد السبع الطوال: 9 .
(3) سورة البقرة، الآية: 217 .
(4) ينظر: المقتضب: 297/4؛ الأصول: 47/2؛ إعراب القرآن، النحاس: 258/2، وفيه أنّ الخفض في (قتال) عند البصريين على بدل الاشتمال، وقال الكسائي هو مخفوض على التكرير، أي عن قتال فيه، وقال الفرّاء هو مخفوض على نية (عن)، وأنكر النحاس قول أبي عبيدة بخفضه على الجوار .
(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 151/1 .
(6) البيت بلا نسبة في معاني الفرّاء: 73/2، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب: 170 للزباء، ونسبه المبرد في الكامل: 85/2 لقصير صاحب جذيمة، وهو للزباء في مغني اللبيب: 581/2؛ وشرح التصريح على التوضيح: 271/1 .
(7) أمالي الزجاجي: 166 .
(8) ينظر تفصيل ذلك في: مغني اللبيب: 581/2، 582؛ شرح ابن عقيل: 465/1؛ شرح التصريح: 271/1؛ همع الهوامع: 59/1؛ المقاصد النحوية، العيني على حاشية خزانة الأدب: 451/2 .

ما لِمَشْيِها وئيداً)[1]، وتابعه النحاس في جرّ (مشيِها)[2]، أمّا من تمسك بالرفع، فلأنّ البيت رُوي مرفوعاً في (مَشْيُها)، فالرفع عند البصريين، على أنْ يكون (مَشْيُها) مرفوعاً بالابتداء، وحذف خبره، وقد سدَّت الحال مَسَدَّه، أمّا النصب، فعلى المصدر أي (تَمْشي مَشْيَها)[3].

وتبقى في البيت صور أخرى من صور الخلاف بين النحويين في تخريجاتهم لهذا الشاهد وهو خلاف لم يتمخض عن رأي ثابت، ولو شئنا أنْ نتتبع ما قاله النحويون من تخريجات . منها القوي ومنها الضعيف . احتملتها أوجه الرفع والنصب والجر في (مَشْيِها) لاتسَّعَ بنا المقام، وامتد بنا البحث، ونرى أنَّ ما ذهب إليه الزجاجي في إعراب بدل اشتمال من الجمال يبدو ضعيفاً «لأنّ الضمير المستتر في الظرف عائد على (ما) الاستفهامية ومتى أُبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام ؛ ولأنه لا ضمير منه راجع إلى المبدل منه»[4].

وعندنا أن رواية هذا البيت تجوز على الأوجه الثلاثة، بعيداً عن التخريجات المتعددة في إعراب (مشيها)، إذ هو أُسلوب أداء لغوي عَبَّرَ عن حالة نفسية خاصة لصاحبه، فيه من التعجبّ ما فيه من الاستفهام، من حال مشي هذه الجِمال ببطء، على غير طبيعتها، فَبِأَيِّ وجه يُؤدى يكون مُوصلاً بلا لبس أو اضطراب في المعنى.

ج / بدل بعض من كل: وفي قول الأبيرد الرياحي:

فَتَى لَيْسَ كالفِتْيانِ إلاّ خِيَارهم　　　من القوم جَزْلٌ لا ذَليلُ ولا غُمْرُ[5]

نقل القالي قول أبي الحسن الأخفش في إعراب (خيارهم) بدلاً من الفتيان بدل بعض من كل، فكأنه قال: (فتى ليس إلاّ كخيار الفتيانِ)[6]، أيْ جعل

(1) ينظر: معاني الفرّاء: 73/2 .
(2) ينظر: إعراب القرآن: 181/1 .
(3) ينظر: شرح التصريح: 271/1؛ المقاصد النحوية، العيني على حاشية خزانة الأدب: 451/2.
(4) مغني اللبيب: 582/2؛ وينظر: شرح التصريح: 271/1 .
(5) البيت في الحماسة البصرية: 268/1 .
(6) ذيل الأمالي: 5 .

المستثنى بدلاً من الذي قبله، فأدخله فيما أخرجه من الأول ونحو ذلك ما ذكره سيبويه: ما مرَرَتُ بالقومِ إلاّ أخيك؛ فالقومُ ها هُنا بمنزلة أحد، وما فيهم خيرٌ إلاّ زيدٌ، إذا كان زيدٌ هو الخيرُ[1]؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه، ويرى المبرد أنّهُ قد يُثار سؤال في مثل هذا، فيُقال: «ما بال (زيد) موجباً و (أحد) منفياً، أَلاَ حَلَّ محله ؟ قيل قد حلّ محله في العامل، و (إلاّ) لها معناها [2].

يتبين مما سبق أنّه «يجوز في الاستثناء أنْ يكون المستثنى فيه بدلاً من الأول، إذا وقع في النفي، وكان يصلح تفريغ العامل الثاني أنْ يُبدل الثاني من الأول، كأنه قد فرغ له في التقدير[3].

2 ـ العطف:

أ . زعم الزجاجي أنك إذا قلت: «(إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ) كان لك في المعطوف وجهان ؛ النصب عطفاً على اسم(إنّ) كقولك: إنّ زيداً قائمٌ وعمراً، ويُرفع من ثلاثة أوجه؛ أحدهما، أن يُرفع عطفاً على المضمر في الخبر الآخر تعطفه على موضع إنَّ حملاً على المعنى بعد إتمام الكلام، والثالث ترفعه بالابتداء وتضمر له مثل الخبر المقدم»[4].

أما العطف حملاً على الابتداء، فأجازه سيبويه على أنّه وجه حسن[5]، وذكر المبرد أنّه الأجود[6]، أمّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر[7] في (قائم)، وسبب ضعف الوجه الثاني في الرفع، أنه لا يَحْسن إلاّ بتأكيد المضمر، ولهذا قال سيبويه: «فَأَحْسنه أنْ تقول: إنّ زيداً منطلقٌ هو وعمروٌ»[8].

---

(1) ينظر: الكتاب: 311/2، 312 .

(2) المقتضب: 394/4 .

(3) من شرح الرماني على كتاب سيبويه، ضمن كتاب: الرمانيّ النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبلويه: 368 .

(4) أخبار أبي القاسم: 107 .

(5) ينظر: الكتاب: 144/2 .

(6) ينظر: المقتضب: 371/4 .

(7) ينظر: الكتاب: 144/2 .

(8) م . ن: 144/2 .

أما الوجه الثالث من وجوه الرفع في المعطوف الذي ذهب إليه الزجاجي فقد فَسَره في كتابه (**الجُمل**)، وذلك على ابتداء وإضمار خبر له على تقدير: (إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ) فَيُضمر الخبر لدلالة مات تقدم عليه [1]، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۝٣﴾ [2].

أي (رَسُولُه بريء)، فحذف الخبر [3]. ولا خلاف في النصب، عطفاً على اسم (إنَّ) فلا وجه غيره عند النحويين.

3 ـ الترخيم:

أ . عَرَّفَ سيبويه (الترخيم)؛ بأنه حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك في كلامهم تخفيفاً، وهو لا يكون إلاّ في النداء، ويجوز في غيره لضرورة الشعر[4]، والترخيم في كلام العرب على لغتين، قال الأخفش: فمنهم من يقول إذا رَخَّمَ حارثاً ونحوه، فيقول: (يا حارِ) وهو الأكثر، فالثاء على هذه اللغة في النية ويسميه النحويون، [لغة من ينتظر]، ومنهم من يقول (يا حارُ) فلا يعتد بما حدث ويجريه مجرى زيد [لغة من ينتظر] فحكم هذا في غير النداء، كحكمه في النداء[5]، وعلى هذا روى المعافى أبياتاً لذي الرمّة منها، روايته الرفع والنصب في (ميُّ) من قوله:

فَيَا مَيُّ ما يُدْرِيكِ أَيْنَ مُنَاخُنا مُعَرَّقَةَ الأَلْحَى يَمانيةً سَجْرا [6].

ويرى المعافى أنَّ (من رواه بالنصب فوجهه أنه رخم على لغة من ينتظر وهو اقيس وجهي الترخيم، ومن رواهُ بالرفع فعلى أَنَّ (مي) اسم تام غير مرخم،

---

(1) ينظر: الجمل: 55 .

(2) سورة التوبة، الآية 3، اجتمع القرّاء على رفع (**رسولُه**) إلاّ عيسى بن عمرو، وابن أبي إسحلاق، فإنهما كانا ينصبانه . ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 689/2 .

(3) إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج: 747/2؛ وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 689/2؛ وأجاز كثير من النحويين عطف﴿ وَرَسُولُهُۥ﴾ على المضمر المرفوع في ﴿ بَرِيٓءٞ﴾، وإنْ لم يؤكد، لوجود الجار والمجرور الذي يقوم مقام التأكيد . ينظر: مشكل إعراب القرآن: 355/1؛ البيان في غريب إعراب القرآن: 393/1 .

(4) ينظر: الكتاب: 239/2، 247 .

(5) ينظر: النوادر: 206، 208 .

(6) ديوان ذي الرمة: 1417/3 روايته (ما أدراك) .

لأنه منادى مفرد، وقد يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، وزاد المعافى في قوله، هذا قوله: إنّ ذا الرمّة كان يقصد تسميتها (ميّ) من غير ترخيم جرياً على زعم بعض النحاة[1]، «انه كان يسميها تارة (مية) وتارة (مي)»[2]، مستدلاً من مواضع كثيرة في قصائد ذي الرمة، منها قوله:

تَداويتُ مِنْ مَيٍّ بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَما زادَ إلاّ ضَعْفَ ما بي كلامُها [3]

وقوله:

دِيــارُ مَيَّــةُ إِذْ ميٌّ تُساعِفنـا   ولا يَــرى مِثْلَها عُجْـمٌ ولا عَرَبُ[4]

قال النحويون في هذا الشاهد، إنّه قال: (ميّ) فرخم في غير النداء[5] هذا، لأنّ الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء[6]، وقيّد المبرد جواز الترخيم في غير النداء على لغة من لا ينتظر، فلا يعتد بما حدث، ويجريه مجرى زيد[7].

ب . ترخيم (حارثة): منع المعافى ترخيم (حارثة) بحذف التاء والثاء (حار)، متابعاً بعض من لا يجوز ذلك، فيرخمونه (حارث) على لغتين للعرب فيه[8]، واحتجّ من أجاز ذلك بقول أبي الأسود الدُّؤلي:

---

(1) زعم يونس أنّ ذا الرمة كان يسميها مرة (ميّة) ومرة (ميّاً) ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره . ينظر: الكتاب: 247/2 .

(2) الجليس الصالح: 2 م 195 .

(3) ديوان ذي الرمّة: 505/1، وفيه عجز البيت **(فَلَم يُشْفَ من ذكرى طَويل خبالها)** .

(4) م . ن: 23/1؛ الكتاب: 247/2؛ المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 280 .

(5) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: 280؛ شرح أبيات سيبويه، النحاس: 116؛ شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: 383/1 .

(6) ينظر: الكتاب: 247/2 .

(7) أنكر المبرد الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر على لغة من قال: (يا حار) . لغة من ينتظر . وعدّ ما أنشده سيبويه من أقبح الضرورات وصحح رواية ما أنشده سيبويه بما يقوي ما ذهب إليه من قول جرير:

ألاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا   وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُمَامَا

أنشده المبرد **(وما عهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا)** على غير ضرورة .

النوادر: 207؛ وينظر: الكتاب: 69/2، 270 باب ما رخمت الشعراء اضطراراً؛ الإفصاح: 267؛ الأمالي الشجرية: 89/2، 91 .

(8) ينظر: الجليس الصالح: 201/3 .

أَحارِ بْنَ بَدْرٍ قَدْ وُلِيتَ ولايةً   فَكُنْ جُرَذاً فيها تَعَقُ وتَسْرِقُ[1]

وانتصر أبو حيان لمذهب سيبويه، في إجازة حذف ما قبل التاء في الترخيم إذا بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً،على لغة من لا ينتظر، على أنَّ في هذه التاء وجهين، أحدهما: بحذف التاء فقد، والثاني: ترخيمه التاء والثاء[2].

والذي دفع بعض النحويين إلى منعهم هذا الترخيم، اللبس الذي قد يحدث بين نداء المذكر ونداء المؤنث، هذا إذا كانت التاء للفرق بينهما، أما إذا لم تكن التاء فارقة، فَيُرخم الاسم بها على اللغتين، نحو (مَسْلَمَةً) علماً، تقول: (يا مَسْلَمُ) بفتح الميم وضمها[3]، وقد كَثُرَ في كلام العرب حذف التاء في النداء، فمال المعافى إلى اللغة الكُثرى.

4 ـ حروف المعاني:

أ ـ لام الاستغاثة: ذكر المعافى، أنّ أئمة النحاة من الكوفيين والبصريين، رَووا اللام مفتوحة في كِلا الموضعين من قول عمر ﵁ حين طُعِنَ (يا لَلّهِ لِلْمُسْلِمين)[4]. وقد اعتذر الخولي للمعافى بالسهو، على زعم أنّ لام المستغاث مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة[5]، والذي أوقع الخولي بهذا مخالفة قول المعافى لِما نقله من إجابة أبي العيناء[6]، على سؤال في علة فتح اللام الأولى

---

(1) ديوان أبي الأسود الدؤلي: 118، والشاهد فيه، أنّهُ رُخِّم أولاً بحذف التاء على لغة من لم لَمْ ينوِ، ثم ثانياً بحذف التاء والثاء على لغة من نوى . ينظر: إرتشاف الضرب: 162/3.

(2) ينظر: إرتشاف الضرب: 162/3؛ الفرائد الجديدة: 362؛ وينظر: مذهب سيبويه: 241/2، 250، 251 .

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 294/2 .

(4) ينظر: الجليس الصالح: 289/1، وقد روى قول عمر ﵁ بفتح اللام الأولى وكسر الثانية في: المقتضب: 254/4؛ شرح المفصل: 31/2؛ شرح الرضي على الكافية: 353/1.

(5) ينظر: هامش الجليس الصالح: 289/1 .

(6) **أبو العيناء:** هو محمد بن القاسم الهاشمي، إخباري وأديب وشاعر، وكان فصيح اللسان بليغاً، ولد سنة إحدى وتسعين ومئة، وتوفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومئتين. ينظر: معجم الأدباء: 286/18، 302 .

وكسر اللام الثانية من قول عمر ﷺ إذ قال: «إنّهُ فتح اللام الأولى على الدعاء، وكسر الثانية للاستنصار»[1]، وهي رواية ثانية لقوله ﷺ .

ولعلّ ما يقصده المعافى، ما رُوي أنّ عمر قال حين طُعِن: (يا لَلّهِ وَيا لَلْمُسْلِمين)[2]، (يا لَلّهِ يا لَلْمُسْلِمين)[3]، بعطف مستغاث على مستغاث، وتكرار (يا) مع المعطوف مما ألزم فتح اللام الثانية[4]، لأن عطف شيء على شيء يجعله مثل حاله[5]، وبهذا فُتحت اللام في الموضعين، لأنه «إذا لم تجيء (يا) إلى جنب اللام، كُسِرَت وَرُدّتْ إلى الأصل فتقول (يا لَزيدٍ ولِعَمروٍ)»[6].

مذهب النحويين في لام الاستغاثة ؛ أنَّها تُفتح فرقاً بينه وبين المستغاث من أجله، وأَنّ المستغاث به يقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر[7]، وعلى هذا تأول بعضهم قول عمر (يا لَلّه يا لَلْمُسْلِمين) أنه ذكر المستغاث به وحده، فلا مستغاث من أجله في القول أوجب كسر اللام الثانية[8].

ويبدو أنَّ ما اعتل به النحويون في فتح لام المستغاث، عِلّة مفترضة على نحو ما يراه أُستاذُنا الدكتور طارق عبد عون، إذْ أنكر قياسهم، بعلة المشابهة بين الضمير والمستغاث، واحتج لذلك بعلة صوتية، إذ يرى أنّ فتح اللام مع المستغاث جاء إتباعاً ومماثلةً لصوت المد في أداة الاستغاثة (يا) تخفيفاً للجهد في النطق، لأنّ الانتقال من صوت المد الذي يجري مع الألف . بسبب حالة الاستغاثة . إلى الفتح أيسر وأخف من انتقال الصوت إلى الكسر، ولهذا تم الانتقال من صوت المد إلى الحركة المناظرة وهي الفتحة [9].

---

(1) الجليس الصالح: 289/1؛ وينظر: تكرار المسألة في م. ن: 173/3، وليس فيه ما ذهب إليه الخولي؛ إذ يذكر المعافى فتح لام المستغاث، وكسر لام المستغاث له.

(2) ينظر: الجُمَل: 167 .

(3) ينظر: الكامل: 271/3؛ اللامات: 82 .

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 281/2؛ شرح الرضي على الكافية: 352/1 .

(5) ينظر: الكامل: 272/3 .

(6) الكتاب: 219/2 .

(7) ينظر: المقتضب: 254/4؛ الكامل: 270/3؛ الأصول: 427/1؛ الواضح: 187؛ شرح عيون الإعراب: 272؛ شرح المفصل: 351/1؛ شرح الرضي: 351/1 .

(8) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصور: 111/2 .

(9) قضايا صوتية فغي النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج 2، 3، المجلد 38: 368، 369 .

ب . **الفرق بين لام (كي) ولام (الجحود)**: ذهب الزجاجي إلى أنّ اللام في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ٣﴾[1]هي لام (كي) وليست لام (الجحود)، واحتج لذلك بِعَدَمِ جواز إسقاطها في الآية واكتفى بهذا الفرق بينهما[2]، وهذا ما ذهب إليه الزجاج . فيما ذكره الزركشي . بقوله: «إنّ لام الجحود إذا سقطت يختل الكلام،ولو سقطت (اللام) من الآية بَطُلَ المعنى، فضلاً عن أنّهُ يجوز إظهار (أنْ) بعد لام(كي) ولا يجوز ذلك بعد (لام الجحود) ؛ لأنها في كلامهم نفي المستقبل»[3].

قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٧٩﴾[4]، فلا يجوز إظهار (أنْ) في هذه الآية، لأنّ المعنى ينقلب، ولا يجوز أنْ نُفَرِّق بين اللام والفعل، كما لا يجوز أنْ نُفَرِّق بين السين والفعل في قولنا (سيقوم زيدٌ)[5]، ويمكن أنْ نعرف (لام) الجحود من (لام) كَي، بأَنَّ (لام) الجحود يَسبِقُها كونٌ منفي، نحو قولنا: (ما كانَ زَيْدٌ لِيخْرُج)[6]، وخصصوا لها من حروف النفي قبلها، (ما) و (لا)، وأَضاف المرادي (أنْ) النافيه [7] محتجاً بقراءة الكسائي لِقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ ٤٦﴾[8] بفتح (اللام) الأولى وضم الثانية وهي في ﴿لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾[9] بكسر اللام الأولى وفتح اللام الثانية.

وثمة فروق أُخرى ذكرها أبو حيّان الأندلسي منها: «لا يكون الفعل المنفي

---

(1) سورة الزمر، الآية: 3 .

(2) ينظر: أخبار أبي القاسم: 233. ويرى النحاس أنّ الصواب تسميتها (لام) النفي، لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار. ينظر: مغني اللبيب: 211/1 .

(3) البرهان في علوم القرآن: 4/4، لم نعثر على رأي الزجاج في كتاب إعراب القرآن المنسوب إليه، ولا في كتاب معاني القرآن وإعرابه بجزئيه الأول والثاني .

(4) سورة آل عمران، الآية: 179 .

(5) معاني الحروف، الرماني: 56 .

(6) اللامات: 55 .

(7) الجنى الداني: 117 .

(8) سورة ابراهيم، الآية: 46 .

(9) ذهب ابن هشام في: المغني: 212/1 إلى أنّها (لام كي) وأنّ (إنْ) شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم وإن كان مكرهم لِشدته معدّاً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها الجبال . ينظر: مشكل إعراب القرآن: 453/1 .

مقيداً بظرف، فلا يجوز، ما كان زيدٌ أَمسِ ليضربَ عمراً، ولا يُوجَب الفعل معها، فلا يجوز ما كان زيدٌ إلاّ لِيضربَ عمراً، ولا تقع موقع (كي) فلا يجوز: ما كان زيد كي يضرب عمراً، ولام كي بخلاف لام الجحود في كل ما ذُكِرَ من أحكام»[1]، ولهذا قالوا: «من جعل لام الجحود، لام كي فهو ساهٍ»[2].

ج ـ (لا) النافية للجنس مَتْلُوة بمعرفة: أَجمع النحويون على أنّ (لا النافية للجنس) لا تعمل إلاّ في نكرة فَيُفْتَح ما بعدها بغير تنوين، وامتنع عملها في معرفة أبداً[3]، فإذا جاء ما بعدها معرفة فإنّ النحويين يتأولون ذلك لتستقيم لهم قواعدهم فيقدرون مضافاً هو(مثل) لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإيهام، أو بتأويل العلم المشتهر ببعض الصفات على إرادة اسم جنس موضوع لإفادة المعنى[4]، وعلى هذا جاء ما تأوله المعافى متابعاً النحويين في قوله فضالة بن شريك الأسدي:

أَرى الحَاجاتِ عند أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَّيـةَ بالبِلادِ[5]

قال المعافى: «وقوله لا أُمية في البلاد، نصب بـ (لا النافية) وإنّما تعمل في النكرة دون المعرفة لأنه أَراد ولا مثيل أُمية»[6]. ومن الشواهد على قولهم: (قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لَها)، بتقدير: «الأمثال عَليٍّ لهذه القَضيةِ»[7]هذا على التأويل الأول، أو بتقدير «لا فيصل لها، إذْ هو ـ كرّم الله وجهه ـ كان فيصلاً في الحكومات»[8].

وهذه حجة مقبولة ـ فيما نرى ـ فليس كل اسم معرفة يَصْلُح لأَنْ يَنْتَصِبْ بعد (لا)، وهذا يفسر قِلَّةَ الشواهد في مثل هذا.

---

(1) إرتشاف الضرب: 402/2 .
(2) الجنى الداني: 129 .
(3) ينظر: الكتاب: 297/2؛ المقتضب: 362/4؛ الأصول: 65/1؛ شرح المنفصل: 102/2.
(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 166/2، 167؛ همع الهوامع: 195/2 .
(5) البيت لعبد الله الأسدي ـ ينظر: الكتاب: 297/2؛ المقتضب: 362/4؛ الأصول: 465/1، وتتفق روايتا المعافى وصاحب الأغاني في نسبة القصيدة إلى فضالة أبي عبد الله هذا، ينظر: الأغاني: 70/12 .
(6) الجليس الصالح: 400/2 .
(7) الكتاب: 297/2 .
(8) شرح الرضي على الكافية: 166/2 .

بقي أن نقول إنّ حكم المعرفة، إذا وقعت بعد (لا) النافية «أنْ تُرْفَع وتكرر، فتقول: لا زيدٌ عندك ولا عمروٌ، هذا إذا لم نُرِدْ إجراءها مجرى النكرة»[1].

فهذه (لا) النافية للواحد، وهناك (لا) النافية للجنس كله، فذكر المعافى وجهاً واحداً هو الوجه الأَوْلَى عنده، ولم يُعْنَ بكثرة التأويلات.

د . (ما) المشبهة بـ (ليس): أنشد المعافى قول الشاعر[2]:

لَعَمْرُكَ ما كُلُّ التَّعَطُّلِ ضَائِراً   ولا كُلُّ شُغُلٍ فيهِ للمَرْءِ مَنْفَعَهْ

قال المعافى «ما كُلُّ التَّعَطُّلِ ضائِراً، أنشدناه نصباً على لغة أهل الحِجاز وهم يشبهونها بـ (ليس) ما كان على أصل ترتيبها»[3]، وإنّما أُشبهت عندهم بـ (ليس) إذ كان معناها، كمعناها في إفادة النفي لما يكون في الحال والمستقبل[4]، ويقترن خبرها بـ (الباء) كما اقترن خبر (ليس)، فتقول: ما زيدُ بقائمٍ [5]، أمّا بنو تميم، فَيُجْرونها مجرى (أَمَا)، (هل) فلا يُعْملونها، وهو القياس، إذْ إنّها ليست بفعل، ولا هي مثل (ليس)[6].

ولم يُطْلِق الحِجازيون عمل (ما) بل قيّدوه، بأنْ اشترطوا لعملها أنْ لا يتقدم خبرها على اسمها، وأنْ لا يَنْتَقض معنى النفي فيها [7].

---

(1) شرح عيون الإعراب: 123 .

(2) ديوان علي بن الجهم: 194 روايته (ضائرٌ) على لغة بني تميم .

(3) الجليس الصالح: 264/1 .

(4) ينظر: الكتاب: 57/1، المقتضب: 188/4، وذهب ابن مالك إلى أنها تَنْفي الحال والماضي والمستقبل، واحتج بما حكاه سيبويه " لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه " ورد المرادي عليه، بأنّ مذهب أكثر النحويين نفيها الحال إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة؛ ينظر: الجنى الدجاني: 499 .

(5) ينظر: الأصول: 106/1؛ المسائل المشكلة (البغداديات): 590؛ أسرار العربية: 143؛ المرتجل: 175 .

(6) ينظر: الكتاب: 57/1 .

(7) المقتضب: 189/4 وفي هذه الشروط خلاف بين النحويين من بصريين وكوفيين فَصَّلَ القول فيه: ابن الأنباري، السيوطي؛ ينظر: الإنصاف: 65/1 (المسألة التاسعة عشرة)؛ همع الهوامع: 109/2، 110، 111، 112 .

والذي حملهم على افتراض هذه الشروط «انّها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال فلم يقوَ على نقض النفي، كما لم يقوَ على تقديم الخبر» [1]، فإذا فقدت أحد شروط عملها استوت اللغتان الحجازية والتميمية في العمل [2].

ويبدو أنّ الذي أحيا اللغة الحجازية هو كثرة الاستعمال، على الرغم من أنّ اللغة التميمية أقيَسْ، لأنّ مالا يَخْتَص من الأدوات لا يعمل ولهذا قال الهروي: «فلما خالف بعض العرب القياس وأعملوها، وَجَبَ اتباعهم، لأنّ القياس لا يُوجبه»[3]، وبهذه اللغة، نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾[4]، و ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴿٢﴾﴾[5].

هـ . (مُذْ) اسم وحرف: في مناظرة نحوية أملاها الزجاجي، تضمنت اختلاف الأخفش، والرياشي، والمازني، في (مُذْ) وعملها أستدرك فيها على ما ذهب إليه المازني في أنّ (مذ) ضارعت حروف المعاني نحو: «أَيْنَ وكَيْفَ» فلزمت موضعاً واحداً، قال الزجاجي: «هذا الذي قاله المازني صحيح، إلاّ أنّهُ كان يُلْزِمه أنْ يُبَيِّن كيف وُجِدَ الرفع بـ (مذ)، كما قد علمنا أنّ (مَتى وكيفَ) مضارعان ألف الاستفهام، وأنْ يُبيِّن كيف وجد الرفع بـ (مذ) وأيّ شيء العامل فيها» [6]. فمذ عند سيبويه لابتداء الغاية في الزمان، كما كانت (مِنْ) ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها[7]، لأنّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في سائر الأشياء على قول أَبي الحسن الأخفش[8]، فإذا رفعت فلا تقع إلاّ في الابتداء لِقلّةِ

---

(1) المقتضب: 189/4 .

(2) ينظر: الكتاب: 59/1 .

(3) الأزهية: 32 .

(4) سورة يوسف، الآية: 31 .

(5) سورة المجادلة، الآية: 2 .

(6) أمالي الزجاجي: 145 وفيها أيضاً، زعم الأخفش أنّ (مذ) إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، وإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم، وردّ عليه الرياشي بأنها اسم في الموضعين على زعم أنّ الأسماء تخفض وتنصب فلم يأتِ الأخفش بمقنع، فأجاب المازني بما ذكرناه مقروناً باستدراك الزجاجي عليه. وينظر: المسألة في مجالس العلماء: 66 .

(7) ينظر: الكتاب: 226/4 .

(8) ينظر: النوادر: 162 .

تمكنها، وأَنها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك: لم آتِهِ مُذْ يَوْمَانِ فكأنك قلت: مُدَّةُ ذلك يَوْمَانِ، فـ (مُذْ) اسم مبتدأ وما بعده خبره[1]. وقالوا إنّها خبر وما بعده المبتدأ، فإذا قلت: ما رأيتُهُ مُذْ يومان فالتقدير بيني وبينَ لقائهِ يومان[2].

أما من ذهب إلى حرفيتها، فإنه يجر ما بعدها لأنها واقعة في معنى (في) ونحوها، نحو قولنا: أنت عندي مُذْ اليوم[3]، «ومنزلة (مِنْ) في المعنى والعمل، فتقول فيما أنت فيه بالخفض، ما رأيته مُذْ يَوْمِنا فَتَخفضه»[4].

وذهب الأخفش . فيما نقله عنه الرضي . إلى أنّ الحجازيين يجرون بها مطلقاً، والتميميين يرفعون بها مطلقاً[5].

ونرى أنّ مصطلح الأداة آثر وأَدق في التعبير عن عمل مُذْ، لأنَّ مِنْ الأدوات ما هو اسم، وما هو حرف.

و . ليس[6]: أملى الزجاجي والقالي[7] مناظرة نحوية جمعت أبا عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر الثقفي، في مجلس أسند فيه عيسى إلى أبي عمرو إجازته في قولهم (ليس الطيِّب إلاّ المِسْك)، فاحتكم أبو عمرو إلى أبي المهدية والمنتجع، تأكيداً لقوله: «ليس في الأرض حِجازي إلاّ وهو ينصب ولا في الأرض تميمياً إلاّ وهو يرفع»[8]، فأرسل يحيى بن المبارك اليزيدي (ت 202هـ)، وخلف الأحمر (ت 180هـ) ليلقناهما خلاف مذهبيهما فامتنعا. نقول: إنّما قرأ كل واحد منهما على لغته، وقد احتج النحويون في إجازتهم النصب أو

---

(1) ينظر: المقتضب: 30/3 .

(2) ينظر: الجمل: 151؛ معاني الحروف، الرماني: 103 .

(3) ينظر: المقتضب: 30/3 .

(4) ينظر: الأمالي: 145؛ الجُمل: 151؛ حروف المعاني، الزجاجي: 14 .

(5) شرح الرضي على الكافية: 209/3؛ وينظر: الإنصاف: 382/1 المسألة السادسة والخمسون، وفيها تفصيل القول في الخلاف بين البصريين والكوفيين في عمل (مذ) .

(6) في ليس خلاف، فالفرّاء وجميع الموفيين يقولون: هي حرف، والبصريون يقولون هي فعل، واحتج الكوفيون على حرفيتها بأنها ليست على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه، واحتج البصريون على فعليتها اتصال المضمر المرفوع به، ولا يتصل إلاّ بفعل، اللامات: 7، 8؛ وينظر: الإنصاف:160/1 .

(7) ينظر: أمالي الزجاجي: 144، 145؛ ذيل الأمالي والنوادر: 39 .

(8) ينظر: المصدرين نفسيهما وصفحاتهما .

الرفع في خبر (ليس) «فمن نصب فإنه لَزِم الأصل، لأن خبر ليس منصوب منفياً كان أو موجباً لأنها أخت كان» [1]، ومن رفع فإنه على قول سيبويه كزعم بعضهم، بجعل (ليس) كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف [2] أو أنْ يضمر في ليس اسمها وتجعل الجملة خبرها [3]، كقول هشام أخي ذي الرمة:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائي لو ظَفِرَتُ بها وليس مِنْها شِفَاءُ الدّاءِ مَبْذُولُ[4]

الشاهد فيه «أنه جعل في (ليس) ضمير الأمر والشأن، والجملة بعده في موضع خبره، و (شفاءُ) مبتدأ، و (مبذولُ) خبره، فالتقدير: ليس شفاء الداء مبذول منها» [5].

وفي هذه المسألة تأويلات أخرى في (ليس وخبرها واسمها) لا نرى ضرورة تستدعي ذكرها لِمَا فيها من تَعسفٍ وتَجنٍّ على الدرس النحويّ، نجد الإشارة إلى مواضعها أغنى [6].

ز ـ حروف المقاربة[7]: أجاز المعافى في (حتى كادت أنْ تميل)[8] اقتران الفعل بعد (كاد) بـ (أنْ) في الشعر والنثر، تشبيهاً لها بـ (عسى)، ولو أنّ الظاهر في كلام العرب أن يقولوا: كادت تَميلُ، إلاّ أنَّهم قد يقولون (كاد أنْ يفعل)[9]، وأملى الزجاجي مسالة في علة استعمال عسى بـ (أَنْ) خلافاً لغيرها من أفعال المقاربة، واعتل لذلك بما تعطيه كل منها من معنى[10]، فسيبويه والمبرد[1] لم يجيزوا مجيء (أَنْ) بعد (كاد) إلاّ في ضرورة الشعر، وأنشدوا قول رؤبة:

---

(1) مجالس العلماء: 414 .

(2) ينظر: الكتاب: 147/1 .

(3) ينظر: مجالس العلماء: 414 .

(4) الكتاب: 147/1؛ الأمالي النحوية: 138/4 .

(5) ينظر: شرح أبيات سيبويه، النحاس: 865؛ شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي: 279/1 .

(6) ينظر على سبيل المثال: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 270/1؛ إصلاح الجمل: 142؛ الأمالي النحوية: 138/4؛ شرح الرضي على الكافية: 199/2؛ الجنى الداني: 495؛ همع الهوامع: 79/2، 80، 81 .

(7) التزمنا بما أطلقه المعافى في تسميته أفعال المقاربة بـ (حروف المقاربة) .

(8) جاء هذا القول ضمن خبر املاء المعافى في المجلس الثاني: 189/1 .

(9) ينظر: الجليس الصالح: 192/1 .

(10) أخبار أبي القاسم: 129 .

قَدْ كادَ مِنْ طُول البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[2].

وأجاز النحاس مجيء (أَنْ) بعدها في غير القرآن[3]، قال تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[4]، والذي جعل النحويين يمنعون اقتران الفعل بعد (كاد) بـ (أن) حدوث التعارض في الدلالة الزمنية بين معنى (كاد) بدلالتها على قرب حدوث الفعل في الحال، وبين (أَنْ) التي تَنقل زَمَن الفعل من الحال لإلى الاستقبال[5].

وكما شبّه بعض العرب (كاد) بـ (عسى) فإنّهم، شَبَّهوا (عسى) بـ (كاد) في عدم اقتران خبرها بـ (أَنْ)[6] قال هدبة بن الخشرم:

عَسى الكَرْبُ الّذي أَمْسَيْتُ فيه يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[7]

وتتضح الدلالة الزمنية في (عسى) بأنّ ما بعدها يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بـ (أَنْ) ويكون خبرها مصدراً مؤولاً، نحو (عِسِيْتُ أَنْ أَقومَ)، فـ (أَنْ أَقومَ) في معنى القيام، ولا يجوز (عَسَيْتُ القِيامَ) لانتفاء الدلالة على الزمن في المصدر[8]، معناها، معنى الطمع والترجي، وهذا المعنى لا يكون إلاّ فيما يُستقبل من الزمان و (أَنْ) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال [9].

نخلص مما سبق أنّ (كاد) وإنْ شاركت (عسى) في معنى المقاربة إلاّ أنّها أشد قُرباً منها إلى الحال [10].

ح . حكم ما بعد (لولا) من الضمير المتصل: أنشد المعافى قول أُمِّ الشُّريف:

---

(1) ينظر: الكتاب: 12/3؛ المقتضب: 74/3؛ إعراب القرآن، النحاس: 144/1 .

(2) الكتاب: 160/3؛ المقتضب: 74/3 .

(3) إعراب القرآن، النحاس: 144/1 .

(4) سورة البقرة، الآية: 71 .

(5) ينظر: درّة الغوّاص: 133؛ أسرار العربية: 129؛ شرح المفصل: 199/7 .

(6) ينظر: الكتاب: 158/3 .

(7) الكتاب: 159/3؛ المقتضب: 70/3؛ شرح المفصل: 117/7 .

(8) ينظر: المقتضب: 68/3، 69 .

(9) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: 352/2 .

(10) ينظر: المرتجل: 133 .

فَتَزَحْزَحَتْ بِكَ هَضْبَةُ العَرَبِ التي   لَوْلاكَ بَعْدَ اللهِ لَمْ تَتَزَحْزَحِ[1]

أجاز المعافى مجيء الضمير متصلاً بـ (لولا) فهو «جائز عند جميع متقدمي النحاة ومتأَخريهم، كوفييهم وبصرييهم إلاّ أبا العباس محمد بن يزيد ؛ فإنه لا يجيزه ويطعن فيما ورد من الشعر فيه، وينسب قائله إلى الشذوذ ومفارقة السماع والقياس»[2].

وقد اختلف النحويون في حكم الضمير المتصل بـ (لولا) [3] بعد إجازتهم ذلك في مثل (لولاك، لولاي)، فسيبويه يرى أنّه مجرور ولو أنّ القياس (لولا أنْتَ) ولكنهم جعلوه مُضمراً مجروراً، واستدل على ذلك بأنّ الياء والكاف تكونان علامتي مضمر مرفوع [4]، قال يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ كَما هَوَى   بِأَجْرامِهِ مَنْ النِّيقِ مُنْهَوِي[5]

وروى ابن السراج الشذوذ عن القياس فيما روي من شواهد على ذلك[6].

أما الأخفش، فَنُقل عنه أنّ الضمير المتصل بعد لولا في موضع رفع بالابتداء وحجته أنّ العرب أَنابت ضمير الرفع المنفصل عن ضمير الخفض فقالوا: (ما أَنا كأَنتَ)، كما عكسوا ذلك فقالوا: (ما أَنْتَ كَأَنا) [7].

وأنكر المبرد اتصال الضمائر بها وخَطَّأَ من أجاز ذلك ؛ لأنَّه لا يَصلح حتى تقول (لولا أنت) [8]. قال تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١﴾ [9].

---

(1) مروج الذهب ومعادن الجوهر: 154/4؛ المنتظم: 17/6 .

(2) الجليس الصالح: 421/1 .

(3) واختلفوا أيضاً في إعراب الاسم الظاهر بعدها، فهو مرفوع بالابتداء على راي البصريين، وبـ (لولا) على رأي الكوفيين . ينظر: الإنصاف: 687/1 المسألة السابعة والتسعون، ويرى الكسائي فيما نُقِل عنه في المفصل: 188/3 أنه مرفوع بفعل مضمر، معناه لو لم يكن .

(4) ينظر: الكتاب: 374/2 .

(5) ديوان يزيد بن الحكم: 225؛ الأزهية: 180؛ المقرب: 193/1 .

(6) الأصول: 127/2 .

(7) الأمالي الشجرية: 180، 181؛ وينظر: شرح المفصل: 122/3 . واحترز بقوله: قال الأخفش وهو قول الفراء؛ الجنى الداني: 604؛ مغني اللبيب: 274/1 .

(8) الكامل: 345/3 .

(9) سورة سبأ، الآية: 31 .

ونظن أن المعافى قد أَصاب إذْ جَمَعَ بين هذه الأقوال، فاشتق رأياً، فيه من الاتساع في الاستعمال، ليس فيه ما أنكره المبرد، فقال: «الأفصح والأوضح في العربية سماعاً وقياساً لولا أنا ولولا أنت، غير أنّ الوجه الآخر جائز، كما قال جمهور النحويين لروايتهم إيّاه عن العرب فاستشهدوا به في أشعارهم، وليس بمطرح لاحق باللحن»[1].

كانت هذه طائفة من القضايا النحوية في كتب الأمالي، تجلّت فيها شخصية أصحابها النحوية، وقدرتهم على عرض الآراء النحوية ومناقشتها، وهي من المسائل التي لا يستغني عنها الدارس، في كتابة أو حديث.

---

(1) الجليس الصالح: 422/1 .

الخاتمة

لم ينل النحو في كتب الأمالي عناية الدارسين، على الرغم من أهمية المسائل النحوية فيها ودقتها، وطريقة عرضها المشوقة التي قد لا نجدها في كتب النحو المتخصصة، وقد عرضنا لطرف مما امتازت به هذه الكتب،اقتضتها طبيعة الدرس،على أننا سنذكر هنا، ما أثمرته دراستنا لهذه الكتب عامة، ودراسة النحو فيها خاصة، من نتائج، منها:

1 . إنّ توقي العرب والمسلمين اللحن والخطأ، وخشيتهم من الوقوع فيهما، ورغبتهم في فهم الدين الاسلامي وتدبره، قد دفعهم إلى تعليم أبنائهم العربية، وتنشئتهم على الفصاحة، فازدادت عنايتهم بذلك بتقادم الزمن، فكانت طريقة الاملاء أقرب الطرائق إلى الافهام، وأوثقها وأدقها لما فيها من تسجيل للمادة العلمية.

2 . كَشَفَتْ الدراسة عن شخصية نحوية، كان لها ملامحها وأثرها وتميزها في مجالس العلم والأدب في القرن الرابع للهجرة، ذاك هو المعافى بن زكريا النهرواني، في كتابه **(الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي)**.

3 . حققنا تَضَمُّنَ كتاب أَمالي الزجاجي لكتاب أخبار أبي القاسم، إذْ وجدناه يبدأ فيه من صفحة (57) باختلاف طفيف في تسلسل رواية الأخبار على نحو ما فصلناهُ في موضعه، وخلصنا إلى أنَّ أمالي الزجاجي هي أمالٍ واحدة، وأنّ اختلاف التسميات والنعوت كان نتيجة لتعدد نسخ المخطوط، وطريقة المستملين في تسجيل المادة المروية وتقييدها.

4 . لجأ أصحاب الأمالي في عرضهم ومناقشتهم القضايا النحوية،إلى أُسلوب اتسم بالوضوح والافهام، مراعاة لاختلاف مستويات المستملين وأعمارهم.

5 . خفَّة حدّة التعصب المذهبي في مناقشة قضايا النحو، وروايتها والابتعاد عن التعصب والتطرف، ولهذا وَثَقَت كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وَوَثَّقَها.

6 . كثرة رواية أصحاب الأمالي للنصوص الشعرية، دفعهم إلى استقصاء أوجه رواية عدد منها، ونقدها وتوجيهها توجيهاً نحوياً، فضلاً عن نقد الضرورات الشعرية، والقراءات القرآنية.

7 . إبتعد أصحاب الأمالي في تأويلاتهم وتعليلاتهم النحوية عن الإيغال في عرضها وعن التوسع في مناقشتها،فاكتفوا بما يخدم النص ويُغْنيه،وأعرضوا عن التأويلات والتعليلات الأخرى المحتملة في المسألة الواحدة، ووجدنا الشيء نفسه في مناقشتهم قضايا النحو، إذ إنهم لم يذكروا كلّ ما قيل في المسألة الواحدة،ولم يستقصوا آراء علماء النحو فيها.

8 . بَرَزَتْ عناية أصحاب الأمالي بالإعراب، عناية خاصة، إسْتَوْجَبَها تفسيرهم للنصوص الشعرية والنثرية المتنوعة والمختلفة وتحليلها توضيحاً للنصّ وفهمه وإغناءً له.

9 . إحتكم أَصحاب الأَمالي في عرضهم قضايا النحو ومناقشتها إلى ضوابط عَززوا بها آرائهم النحوية، نحو استشهادهم بكثرة الرواية عن العرب، وانتقاء الفصيح من المرويات، وإجماع النحاة.

كما استدركنا علي محمد مرسي الخولي، محقق الجزأين الأول والثاني من كتاب الجليس، ما فاته من نسبة كتاب **(تذكير العاقلين وتحذير الغافلين)** للمعافى بن زكريا، ضمن الكتب التي ذكرها المعافى ونسبها إلى نفسه، وسَمَّاها في كتابه، ويُذْكَر أنّ ابن النديم لم يّذْكر هذا الكتاب ضمن الكتب التي أَحصاها للمعافى.

وبعد فإننا لا نُغالي، إذا قُلنا إنَّ كتب الأَمالي من أَنضج الكتب الجامعة النافعة، وأَغناها في عرض مسائل للدارسين، لِمّا فيها من التشويق والإمتاع في عرض مسائل العربية، فلا يحس الدارس بالملل الذي قد يشعر به،وهو يتلقى مَسْأَلَةُ نحويةً أو لغويةً أو عروضية مجردة، فتداخل العلوم والمعارف في هذه الكتب وتنوعها يُخفف من الملل الذي قد يتسرب إلى نفوس الدارسين، من تلقيهم علماً واحداً من علوم العربية، فقدّمت كتب الأمالي علوم اللغة العربية

وحدةً كاملةً بلا فَصل بين علومها ن فتداخلت علوم النحو، واللغة، والعروض، والصرف، والبلاغة، والقراءات.

وتتجلى قيمة هذه الكتب العلمية والتعليمية في عناية أصحابها برواية الأخبار والأحداث التاريخية، والنصوص الأدبية، وأقوال العلماء والحكماء، وغيرها من العلوم والمعارف، مما يُنَمِّي أساليب الدارسين ويقويها، فضلاً عمّا تقدمه من زاد فكري وثقافي وتيسيرها مسائل العربية وتقريبها إلى نفوس الدارسين.

كل ذلك يشجعنا أن نقترح تدريس هذه الكتب والإفادة منها في عرض مسائل للدارسين، في مرحلة التعليم الأعدادي في دروس المطالعة، أو استعمالها كتباً مساعدةً في تدريس النحو في مرحلة التعليم الجامعي.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً ـ المخطوط والمطبوع بالآلة الكاتبة:

1 . **تعليم المتعلم على طريق التعلم:** الزرنوجي، المتحف العراقي، رقم المخطوط 1./11598

2 . **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي:** أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، رسالة ماجستير، (تحقيق)، تقدم بها: محمد مصطفى أرسلان، جامعة بغداد 1390 هـ . 1970 م.

3 . **الدرس اللغوي بين القالي والبكري في مادة كتاب الأمالي،** رسالة ماجستير، تقدم بها: عماد حازم ، إلى كلية الآداب . جامعة الموصل .1988

4 . **الضرورة الشعرية ـ دراسة لغوية نقدية ـ** أطروحة دكتوراه، تقدم بها: عبد الوهاب محمد علي العدواني، إلى كلية الآداب، جامعة بغداد 1401 هـ . 1981م.

5 . **المذكر والمؤنث:** أبو حاتم السجستاني (ت 225 هـ)، مصورة الدكتور طارق عبد عون الجنابي، عن مخطوطة يوسف أغا بـ (قونيا) في تركيا، رقم 295.

ثانيا ـ الكتب المطبوعة:

1 . **آداب المعلمين والمتعلمين:** محمد بن سحنون (ت 256هـ)، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، مراجعة وتعليق: محمد العروسي، الشركة التونسية لفنون الرسم.

2 . **الإبانة في معاني القراءات:** مكي بن أبي طالب حموشي القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل، مطبعة الرسالة، مصر، (د. ت).

3 . **إحياء علوم الدين:** أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505 هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة 1387 هـ . 1968 م.

4 . **أخبار أبي القاسم الزجاجي:**أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي(ت 337 أو340هـ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة، بغداد 1401 هـ . 1980 م.

5 . **أخبار النحويين البصريين:** أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368 هـ)، نشره: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1936 م.

6 . **أدب الاملاء والاستملاء:** أبو سعيد عبد الكريم السمعاني (ت 563 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1401 هـ . 1981 م.

7 . **أدب الكاتب:** أبو محمد عبد الله بن قتيبة (ت 276 هـ)، مطبعة بريل، مدينة ليدن 1901 م.

8 . **أدب الكتّاب:** أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت 336 هـ)، تصحيح وتعليق: محمد بهجة الأثري، ونظر فيه: محمود شكري الآلوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
9 . **أدباء بغداديون في الأندلس:** الدكتور محسن جمال الدين، مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1962.
10 . **إرتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1409 هـ . 1989 م.
11 . **الأزهية في علم الحروف:** علي محمد الهروي (ت 415 هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق 1391هـ . 1971م.
12 . **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت 463 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة النهضة مصر ومطبعتها، الفجالة (د، ت).
13 . **أسرار البلاغة:** عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول 1954 م، مصورة مكتبة المثنى، بغداد، ط 2، 1399 هـ . 1979م.
14 . **أسرار العربية:** أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق 1327 هـ 1957م.
15 . **الأشباه والنظائر في النحو:** عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة 1395 هـ . 1975م.
16 . **إشتقاق أسماء الله:** أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1394 هـ . 1974 م.
17 . **الأصمعيات:** أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت 216 هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط 2، 1964.
18 . **الأصول في النحو:** أبو بكر بن السراج (ت 316هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ج 1، مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1393 هـ . 1973 م.
ج 2، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد 1393 هـ . 1973 م.
19 . **الأضداد:** محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت 1960.
20 . **الأضداد في كلام العرب:** أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت 351 هـ)، تحقيق: الدكتور عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق 1382 هـ . 1963 م.

21 . **إعراب ثلاثين سورة من القرآن:** ابن خالويه (ت 370 هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1360 هـ . 1941 م.

22 . **إعراب القرآن:** أبو جعفر النحاس (ت 388 هـ) تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد 1397 هـ . 1977 م.

23 . **إعراب القرآن:** المنسوب إلى الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1384 هـ . 1965 م.

24 . **الأعلام:** خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1979م.

25 . **الأغاني:** أبو الفرج الأصفهاني (ت 356 أو 360 هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار الثقافة، بيروت 1379 هـ . 1960 م.

26 . **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب:** أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت 487 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغاري، ط 2، 1394 هـ . 1974م.

27 . **الإكمال في رفع ارتياب عن المؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب:** أبو نصر علي هبة الله المشهور بابن ماكولا (ت 475 هـ)، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه: عبد الرحمن ين يحيى المعلمي، مطبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن . الهند، ط 1، 1381 هـ . 1962م.

28 . **الأمالي:** أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي (ت 310هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

29 . **الأمالي:** أبو علي القالي (ت 356 هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت)، طَبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.

30 . **أمالي الزجاجي:** أبو القاسم الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط 1، 1382 هـ.

31 . **الأمالي الشجرية:** أبو السعادات المعروف بابن الشجري (ت 542 هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د. ت).

32 . **الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية:** أبو القاسم الزجاجي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).

33 . **أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد:** علي بن الحسين الموسوي(ت 436هـ)، تحقيق: أبو الفضل ابراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 2، 1387هـ . 1967 م.

34 . **الأمالي النحوية:** ابن الحاجب (ت 646 هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط 1، 1405 هـ . 1985 م.

35 . **أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره:** تحقيق: بهجة عبد الغفور الحديثي، مطبعة العاني، بغداد 10975 م.

36 . **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** جمال الدين أبي الحسن القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1374 هـ . 1955 م.

37 . **الأنساب:** أبو سعيد عبد الكريم السمعاني (ت 630 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن ابن يحيى اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند 1383 هـ 1963م.

38 . **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 4، 1380 هـ . 1961 م.

39 . **الإيضاح في علل النحو:** أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 4، 1401 هـ . 1982 م.

40 . **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل:** أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، المطبعة التعاونية، دمشق 1390 هـ . 1971 م.

41 . **البارع في اللغة:** أبو علي القالي (ت 356 هـ)، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط 1، 1975 م.

42 . **البحر المحيط:** أبو حيان الأندلسي (ت 754هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط 1، 1328م.

43 . **البرهان في علوم القرآن:** بدر الدين محمد الزركشي (ت 794 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1391 هـ . 1972م.

44 . **البرهان في وجوه البيان:** أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم الكاتب، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1387 هـ . 1967م.

45 . **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 1، 1384 هـ . 1964 م.

46 . **البيان في غريب إعراب القرآن:** أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا.

ج 1، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1389هـ . 19690م. ج 2، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1390 هـ . 19070م.

47 . **البيان والتبيين:** أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط 3، (د. ت).

48 . **تأويل مشكل القرآن:** ابن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط 2، 1393 هـ . 1973 م.

49 . **التأويل النحويّ في القرآن:** الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1404 هـ . 1984 م.

50 . **تاريخ بغداد:** أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 456 هـ)، دار الكتاب العربي، طبعة مصورة، بيروت، (د. ت).

51 . **تاريخه التعليم عند المسلمين والمكانة الاجتماعية لعلمائهم حتى القرن الخامس الهجري:** الدكتور منير الدين أحمد، دار المريخ للنشر، الرياض 1401 هـ1981م.

52 . **تاريخ ابن خلدون، المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر:** عبد الرحمن بن خلدون (ت 808 هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، لبنان 1391 هـ . 1971 م.

53 . **التاريخ الكبير:** أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت 571 هـ)، اعتنى بترتيبه وتصحيحه: عبد القادر بدران، مطبعة روضة الشام 1330 م.

54 . **تذكرة الحفاظ:** أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى العلمي، دار إحياء التراث العربي، مكتبة الحرم المكي 1374هـ.

55 . **تذكرة السامع والمتكلم في أَدب العالم والمتعلم:** أبو إسحاق إبراهيم بن السيد العارف ابن جماعة (ت 733هـ)، حيدر آباد، جمعية دائرة المعارف العثمانية 1253هـ.

56 . **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** ابن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387 هـ . 1967 م.

57 . **التعريفات:** أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، (د. ت).

58 . **تعليق من أمالي ابن دريد:** أبو بكر بم دريد (ت 321 هـ) تحقيق: مصطفى السنوسي، مطابع مقهوي، الكويت، ط 1، 1404 هـ . 1984 م.

59 . **التكملة، وهي الجزء الثاني من شرح الإيضاح العضدي:** أبو علي النحوي (ت 377 هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط 1، 1401 هـ . 1981 م.

60 . **تهذيب الأخلاق:** ابن مسكويه (ت 421هـ)، تحقيق: قسطنطين زريق، الجامعة الأميركية، بيروت 1966 م.

61 . **تهذيب اللغة:** أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، دار القومية العربية للطباعة 1384 هـ . 1964 م.

62 . **جامع البيان عن تأويل القرآن:** أبو جعفر الطبري (ت 310 هـ)، شركة مطبعة ومكتبة الحلبي، مصر 1377 هـ . 1957 م، من (ج 1 . ج 15)، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، المعارف، مصر.

63 . **الجامع الصحيح** (**سنن الترمذي**): أبو عيسى بن محمد بن سورة (ت 279هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط 1،1356 هـ . 1937م.

64 . **الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور**: ضياء الدين ابن الأثير (ت 637 هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، والدكتور جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1375 هـ . 1956 م.

65 . **الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671 هـ)، دار القلم، عن مطبعة دار الكتب المصرية، ط 3، 1386 هـ . 1966 م.

66 . **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي:** أبو الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجريري (ت 390هـ)، تحقيق: محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1983 م.

67 . **الجُمل في النحو:** أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ط 1، 1404 هـ . 1984 م.

68 . **جمهرة أشعار العرب:** أبو زيد محمد القرشي (ت 170 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والفجالة، القاهرة، ط 1، (د. ت).

69 . **الجنى الداني في حروف المعاني:** الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 2، بيروت 1403 هـ . 1983 م.

70 . **الحجة في علل القراءات السبع:** ابن خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت 1971 م.

71 . **الحجة في علل القراءات السبع:** أبو علي النحوي (ت 377هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1403هـ 1983م.

72 . **حجة القراءات:** أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت 402 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط 1، 1394 هـ . 1974 م.

73 . **حروف المعاني:** أبو القاسم الزجاجي، تحقيق:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، إربد، ط 1، 1404 هـ . 1984 م.

74 . **الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري:** آدم متز، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الكتاب العربي، بيروت 1387 هـ . 1967 م.

75 . **الحماسة البصرية:** صدر الدين أبو الفرج البصري (ت 656 هـ)، تحقيق: الدكتور مختار الدين أحمد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند 1383 هـ . 1964 م.

76 . **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1386 هـ . 1967 م.

77 . **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، (د. ت).

78 . **دراسات في الأدب الجاهلي، مباحث تراثية ونصوص دينية وتراجم:** الدكتور عادل جاسم البياتي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1986 م.

79 . **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث:** محمد حسين آل ياسين، منشورات دار الحياة، بيروت، ط 1، 1400 هـ . 1980 م.

80 . **درّة الغواص في أوهام الخواص:** أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت 516 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، (د. ت).

81 . **دلائل الإعجاز في علم المعاني:** عبد القاهر الجرجاني (ت 471 أو 474 هـ)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ت).

82 . **ديوان أبي الأسود الدؤلي،** تحقيق: محمد حسن آل ياسين،منشورات مكتبة النهضة، مطبعة المعارف، بغداد 1384 هـ . 1964 م.

83 . **ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)،** تحقيق: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، مصر .1950

84 . **ديوان امرئ القيس،** تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1964م.

85 . **ديوان بشار بن برد:** محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1376 هـ . 1957 م.
86 . **ديوان جرير،** شرح: محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعرف، مصر 1971 م.
87 . **ديوان ذي الرمة:** أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، برواية: أبي العباس ثعلب (ت 291 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح مطبعة طرمين، دمشق 1392 هـ . 1972م.
88 . **ديوان العباس بن الأحنف،** تحقيق: عاتكة وهبي الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 1، 1373 هـ . 1954 م.
89 . **ديوان عدي بن زيد العبادي،** تحقيق وجمع: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطباعة، بغداد 1385 هـ . 1965 م.
90 . **ديوان علي بن الجهم،** تحقيق: خليل مردم، لجنة التراث العربي، بيروت، ط 2، 1959م.
91 . **ديوان عمرو بن معد يكرب،** تحقيق: هاشم الطعان، سلسلة كتب التراث، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد.
92 . **ديوان كُثَيْر عزة،** تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1391 هـ 1971.
93 . **ديوان ليلى الأخيلية،** جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية، بغداد 1386 هـ . 1967 م.
94 . **ديوان المعاني:** أبو هلال العسكري (ت 395هـ)، مكتبة القدس، القاهرة 1352هـ.
95 . **ديوان المفضليات،** شرح: أبي محمد القاسم بن الأنباري، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء، بيروت 1920 م.
96 . **ديوان النابغة الذبياني،** جمع وتحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، حانقي 1976 م.
97 . **ذيل الأمالي والنوادر:** أبو علي القالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصورة عن طبعة دار الكتب، (د. ت).
98 . **الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب:** أبو منصور الجواليقي(540 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، وصبيح حمود الشاتي، مطبعة جامعة السليمانية 1979 م.

99 . **الرد على النحاة:** ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1947.

100 . **الرمّاني النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه:** الدكتور ماز المبارك، مطبعة جامعة دمشق 1963 م.

101 . **الزاهر في معاني كلمات الناس:** أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، وزارة الثقافة والاعلام،دار الرشيد للنشر، بغداد 1399 هـ . 1979 م.

102 . **الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتاب الإيضاح:** مازن المبارك، مطبعة الترقي، دمشق 1379 هـ . 1960 م.

103 . **الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة:** الدكتور عبد الحسين المبارك، مطبعة جامعة البصرة 1982 م.

104 . **زهر الآداب وثمرة الألباب:** أبو إسحاق بن علي القيرواني (ت 453 هـ)، تحقيق: الدكتور زكي مبارك، جار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، ط 4، 1972 م.

105 . **السبعة في القراءات:** ابن مجاهد (ت324هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2، 1400 هـ . 1980 م.

106 . **سر صناعة الاعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم مصطفى، ومحمد الزفزاف، وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ط 1، 1374 هـ . 1954 م.

107 . **سر الفصاحة:** أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي (ت 466 هـ)، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، المطبعة الرحمانية، مصر، ط 1، 1350 هـ 1932م.

108 . **سنن ابن ماجه:** ابن ماجه محمد بن يزيد (ت 275 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه 1372 هـ . 1952 م.

109 . **شرح أبيات سيبويه:** أبو جعفر أحمد النحاس (ت 338 هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العربي الحديثة، النجف، ط 1.

110 . **شرح أبيات سيبويه:** أبو محمد يوسف سعيد السيرافي (ت 385 هـ)، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة 1394 هـ . 1974 م.

111 . **شرح الأشعار الستة الجاهلية:** البطليوسي (ت 521 هـ)، تحقيق: ناصيف سليمان عواد، دار الحرية للطباعة، (د. ت).

112 . **شرح التصريح على التوضيح:** خالد عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت).

113 . **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة:** محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط 2، 1380 هـ . 1960 م.

114 . **شرح جمل الزجاجي:** ابن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1402هـ . 1982م.

115 . **شرح الرضي على كافية بن الحاجب:** رضي الدين الأستراباذي (ت 686 هـ)، تصحيح: يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، الطبعة المصورة من التركية 1398 هـ . 1978 م.

116 . **شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك (672هـ)، تحقيق:** محمد محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

117 . **شرح عيون الاعراب:** ابن فضال المجاشعي (ت 476 هـ)، تحقيق: الدكتور حنا جميل حداد، مكتبة المنار، عمان، ط 1، 1406 هـ . 1985 م.

118 . **شرح القصائد التسع:** أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة، بغداد 1393 هـ . 1973 م.

119 . **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:** أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة 1963 م.

120 . **شرح القصائد العشر:** الخطيب التبريزي (ت 502 هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط 1، 1388 هـ . 1969 م.

121 . **شرح المختصر:** سعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ) على تخليص المفتاح للخطيب القزويني (ت 734 هـ)، طهران، (د. ت).

122 . **شرح المفصل:** موفق الدين بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

123 . **شرح المقدمة المحسبة:** طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط 1، 1976 م.

124 . **شرح الهاشميات:** الكميت بن زيد الأسدي، تقديم: محمد محمود الرافعي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ط 2.

125 . **شعر الأحوص**، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المكتب المصرية، القاهرة 1390 هـ . 1970 م.

126 . **شعر عبدة بن الطبيب**، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، دار التربية، طبعة بيروت 1391 هـ . 1971 م.

127 . **شعر مروان بن أبي حفصة**، جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان، دار المعارف، مصر 1973 م.

128 . **شعر النابغة الجعدي**، جمع وتحقيق: عبد العزيز رباح، منشورات المكتب الاسلامي، دمشق، ط 1، 1384 هـ . 1964 م.

129 . **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها:** ابن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت 1382هـ . 1963م.

130 . **صبح الأعشى في صناعة الإنشا:** أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت 821 هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الميرية، مطابع كوستا تسوماس، القاهرة.

131 . **الصبح المنبي عن حيثية المتنبي:** يوسف البديعي (1073 هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد شتا، وعبدة زيادة عبده، دار المعارف 1963 م.

132 . **الصناعتين، الكتابة والشعر:** أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 1، 1371هـ . 1952م.

133 . **ضرائر الشعر:** ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ)، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط 1، 1400 هـ . 1980 م.

134 . **طبقات الشافعية الكبرى:** تاج الدين السبكي (ت 771 هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط 1، 1383 هـ . 1976 م.

135 . **طبقات النحويين واللغويين:** أبو بكر الزبيدي (ت 379 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة السعادة، مصر، ط 1، 1373 هـ . 1954 م.

136 . **ظهر الاسلام:** أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1962 م.

137 . **أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس:** عبد العلي الودغيري، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب 1404 هـ . 1984 م.

138 . **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده:** أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 2، 1964م.

139 . **غاية النهاية في طبقات القرّاء:** شمس الدين الجزري (ت 833هـ)، نشر: ج، برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1400 هـ . 1980 م.

140 . **الفاخر:** أبو طالب المفضل بن سَلَمة ت 291هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، ط 1، 1380هـ . 1960م.
141 . **الفرائد الجديدة:** عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية.
142 . **الفهرست:** ابن النديم (ت 380 هـ)، مطبعة مكتبة خياط، بيروت 1964م.
143 . **الكامل:** أبو العباس المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د. ت).
144 . **الكتاب:** سيبويه (180 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ت).
145 . **كتاب الكتاب:** ابن درستويه (ت 347هـ)، تحقيق: ابراهيم السامرائي، والدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1397هـ . 1977م.
146 . **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** جار الله الزمخشري (ت 538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).
147 . **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت 1067هـ)، طبعة مصورة، المكتبة الاسلامية 1387هـ . 1947م.
148 . **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:** مكي بن أبي لطالب، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، دمشق 1394 هـ . 1974 م.
149 . **الكليات:** أبو البقاء بن موسى الكفوي (ت 1094 هـ)، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، تحقيق: الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، دمشق 1974م.
150 . **الكنز اللغوي في اللسن العربي:** ابن السكيت (ت 244 هـ)، الدكتور أُوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1903 م.
151 . **اللامات:** أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، المطبعة الهاشمية 1389 هـ . 1969 م.
152 . **لسان العرب:** ابن منظور (ت 711 هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1375 هـ . 1955 م.
153 . **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1399 هـ . 1979 م.
154 . **ليس في كلام العرب:** ابن خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط 2، 1399 هـ . 1979 م.

155 . **المؤتلف والمختلف:** الحسن بن بشر الآمدي (ت 370هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، البابي الحلبي، مصر 1961 م

156 . **ما يجوز للشاعر في الضرورة:** أبو عبد الله القيرواني (ت 412 هـ)، تحقيق: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر 1971، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، القاهرة 1391 هـ . 1971 م.

157 . **ما ينصرف ومالا ينصرف:** أبو إسحاق الزجاج (ت 310 هـ) على الأرجح، تحقيق: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1391 هـ . 1971 م.

158 . **مجاز القرآن:** أبو عبيدة (ت 210 هـ) عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سزكين، الناشر: محمد سامين أمين الخانجي، مصر، ط1، 1374 هـ . 1954 م.

159 . **مجالس ثعلب:** أبو العباس ثعلب (ت 291 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر 1969 م.

160 . **مجالس العلماء:** أبو القاسم الزجاجي، تحقيق:عبد السلام محمد هارون . التراث العربي . سلسلة تصدرها وزارة الثقافة والأنباء في الكويت 1962 م.

161 . **المجتنى:** أبو بكر بن دريد (ت 321هـ) طبع: الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد . الدكن، ط 2، 1382 هـ . 1963 م.

162 . **المحاجاة بالمسائل النحوية:** الزمخشري (ت 538 هـ)، تحقيق: الدكتورة بهيجة باقر الحسيني، دار الحرية للطباعة .1973

163 . **المختصر في أخبار البشر:** عماد الدين أبو الفداء (ت 732 هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، ط 1، (د. ت).

164 . **المذكر والمؤنث:** أبو بكر بن الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق: الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1978 م.

165 . **المذكر والمؤنث:** أبا العباس المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب 1970 م.

166 . **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان:** أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي (ت 768 هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد . الدكن 1338 هـ.

167 . **المرتجل:** أبو محمد عبد الله بن الخشاب (ت 567 هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق 1392 هـ . 1972 م.

168 . **مروج الذهب ومعادن الجوهر:** أبو الحسن المسعودي (ت 346 هـ)، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت 1973 م.

169 . **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

170 . **المسائل العسكريات:** أبو علي النحوي (ت 377 هـ)، تحقيق: اسماعيل أحمد عمايرة، المطبعة الوطنية 1981 م.

171 . المسائل المشكلة (البغداديات): أبو علي النحوي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

172 . **المسند الحميدي:** أبو بكر عبد الله الحميدي (ت 219 هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المطبعة العلمية، حيدر آباد، ط 1، 1383 هـ . 1963 م.

173 . **مشكل إعراب القرآن:** مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، (د. ت).

174 . **مصارع العشاق:** أبو محمد جعفر السراج (ت 500 هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1378 هـ . 1958 م.

175 . **المعارف:** ابن قتيبة (ت 276 هـ)، تحقيق وتقديم: ثروة عكاشة، دار المعارف، مصر، ط 2، 1388 هـ . 1969 م.

176 . **معاني الحروف:** أبو الحسن الرماني (ت 384هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط 2، 1401 هـ . 1981م.

177 . **معاني القرآن:** أبو زكريا الفرّاء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1400 هـ . 1980 م.

178 . **معاني القرآن:** سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215 هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، نشر: الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق، الكويت، ط 2، 1401 هـ . 1981 م.

179 . **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق الزجاج، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبدة شلبي، طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة 1973 م.

180 . **معجم الأدباء:** ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار المأمون، القاهرة 1357هـ . 1938م.

181 . **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، (د. ت).

182 . **مفتاح العلوم:** أبو يعقوب السكاكي (ت 626هـ)، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، ط 1، 1400 هـ . 1981 م.

183 . **المفردات في غريب القرآن:** الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني (ت 502 هـ)، أعده للنشر: الدكتور محمد أحمد خلف الله، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، (د. ت).

184 . **المفضليات:** المفضل الضبي: تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط 2، 1371 هـ . 1952 م.

185 . **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني (ت 855 هـ) على هامش خزانة الأدب:** عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ)، القاهرة، مطبعة بولاق، ط 1.

186 . **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، الأردن، نشرة دار الرشيد العراقية 1982 م.

187 . **المقتضب:** أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير للطبع والنشر.

188 . **مقدمة ابن خلدون:** عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: الدكتور علي عبد الواحد وافي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط 1، 1382 هـ . 1962 م.

189 . **المقرّب:** ابن عصفور الأشبيلي (ت 669 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1391 هـ . 1971 م.

190 . **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:** أبو الفتح عبد الرحمن الجوزي(ت 597هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد . الدكن 1357 هـ.

191 . **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء:** أبو عبد الله محمد المرزباني (ت 384هـ) محب الدين الخطيب،المطبعة السلفية، القاهرة، ط 2،1385هـ.

192 . **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** جمال الدين بن تغري (ت 874هـ)، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

193 . **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد، ط 2، 1970 م.

194 . **النشر في القراءات العشر:** ابن الجزري (ت 833 هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (د. ت).

195 . **النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:** نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1398 هـ . 1978 م.

196 . **النكت في تفسير كتاب سيبويه:** أبو الحجاج يوسف، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط 1، 1407 هـ . 1987 م.

197 . **النوارد في اللغة:** أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري (ت 214 أو 215 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت 1981 هـ . 1401 م.

198 . **نور القبس المختصر من أخبار المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء:** أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت 384 هـ)، إختصار: أبي المحاسن يوسف أحمد التغموري (ت 673 هـ)، تحقيق: رؤلف زلهايم، دار النشر فرانتس شتايير 1964 م . 1384 هـ.

199 . **هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل البغدادي، استانبول 1955 م، أعادت طبعه . مصورة، مكتبة المثنى، بغداد.

200 . **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1395 هـ . 1975.

201 . **الواضح:** أبو بكر الزبيدي، تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفة، مطابع الجمعية العلمية الملكية، الأردن 1382 هـ . 1962 م.

202 . **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين إيبك الصفدي (ت 764 هـ)، باعتناء: هلموت ريتر، ط 2، 1381 هـ . 1961 م.

203 . **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين بن خلكان، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 1، 1367هـ 1948 م.

ثالثاً ـ المجلات:

1 . **الأزهر:** المجلد الرابع والعشرون، الجزء الخامس، جمادي الأولى 1372 هـ . يناير 1953، والجزء السادس، جمادي الآخرة 1382هـ . فبراير 1953م، القاهرة.

2 . **عالم الكتب:** المجلد الخامس، العدد الثاني، شوال 1404هـ . 1984 م، دار ثقيف للنشر والتأليف، المملكة العربية السعودية.

3 . **المجمع العلمي العراقي:** الجزء الأول 1980، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني والثالث، شوال 1407 هـ . 1987 م.